دكتور نبيل السمالوطي
كلية البنات — جامعة الأزهر

التنمية والتحديث الحضاري

الجزء الأول

تحليل للأبعاد الاجتماعية والنفسية للتنمية الاقتصادية

مطبعة الجبلاوي
٢٠٢ شارع الترعة البولاقية

بسم الله الرحمن الرحيم

« ربنا افتح بيننا وبين قومنا بالحق
وأنت خير الفاتحين »

[صدق الله العظيم]

الإهداء

إلى زوجتي وأحبائي

مجدي — وأشرف — وعلا

مقدمة

يتزايد الاهتمام بالدراسات التطبيقية فى علم الاجتماع ، بشكل واضح خلال النصف الثانى من القرن العشرين . وقد صدر هذا الاهتمام المتزايد عن عن مجموعة من المواقف المتغيرة ، وفى مقدمتها حدوث التفكك واختلال التوازن الاجتماعى داخل مجتمعات الغرب بسبب ما أحدثته حربان عالميتان من دمار شامل أنذر بانهيار حضارة الغرب . كذلك فقد طلب إلى علم الاجتماع الإسهام فى الإجابة على بعض التساؤلات التى طرحها التحول الاجتماعى السريع فى الدول النامية ، وطلب من علماء الاجتماع تقديم خبراتهم العلمية من أجل تفسير عوامل وملامح التخلف وتوضيح أيسر وأنجح السبل لتغيير الواقع الاجتماعى والنفسى والحضارى القائم فى تلك الدول والمعوق لبرامج التنمية بها . ويمكن القول بأن هذا الموقف كان بمثابة تحد صريح لعلم الاجتماع الذى لم يهتم خلال تراثه الذى يربو على المائة عام ، بموضوعات التغيير الاجتماعى المخطط سواء من حيث استراتيجياته أو وسائل أحداثه أو ضبط حركة المجتمع فى ظل ظروف مخططة . هذا إلى جانب أن مشكلات الدول النامية وطرق مواجهتها لم تكن تمثل مجالا لاهتمام علماء اجتماع الغرب بطبيعة الحال .

ومؤدى هذا كله أن علم الاجتماع فشل فى أن يتحول — حتى آخر النصف الأول من هذا القرن — إلى علم تطبيقى قادر على مواجهة المشكلات الاجتماعية والمواقف غير المرغوبة سواء على مستوى الدول الأوربية المتقدمة اقتصادياً أو على مستوى دول العالم الثالث المتخلفة اجتماعياً واقتصادياً .

ولعل هذا هو مادعا بعض المشتغلين بعلم الاجتماع — سواء فى أوربا أو الدول النامية — إلى الدعوة إلى ضرورة امتداد مجال الدراسة فى علم الاجتماع ليتضمن موضوعات جديدة كالتخطيط والعلاقات الدولية ومشكلات الحرب والسلام والتخلف والأبعاد الاجتماعية والحضارية للتنمية الاقتصادية داخل الدول النامية ... الخ . وقد كان العالم الألمانى « كارل مانهايم » K. Mannheim فى مقدمة من تبنوا هذه الدعوة على المستوى الأوربى ، كما كان « رالف بيرين » R. Peries وزملاؤه فى مقدمة من تبنوها على مستوى الدول النامية . وهـذا هو ما أدى إلى ظهور عدة فروع نظرية وتطبيقية جديدة لعلم الاجتماع تواجه متطلبات العصر مثل علم اجتماع التنمية وعلم اجتماع التخطيط وعلم اجتماع السلام وعلم اجتماع المستقبل ... الخ .

وتعد هذه الدراسة التى أقدمها اليوم إلى المشتغلين بالعلوم الاجتماعية وإلى طلبة علم الاجتماع ودارسيه فى بلدنا ، إسهاماً فى توضيح بعض جوانب علم اجتماع التنمية وهو علم تحتاجه بلدنا للاسترشاد بنتائج أبحاثه حتى نستطيع استكمال التحول من التخلف إلى التقدم الاقتصادى والاجتماعى المنشود . ويتناول الفصل الأول طبيعـــة الظروف والمواقف المتغيرة التى استوجبت ظهور فرع من الدراسات السوسيولوجية يدرس قضية التغيير المخطط ، مع توضيح أهم مفاهيم ذلك العلم . ويتناول الفصل الثانى الجوانب الاجتماعية للتنمية الاقتصادية . وفى الفصل الثالث نتناول الأبعاد السيكولوجية للتنمية الاقتصادية . ونتناول خلال الفصل الرابع ارتباط قضية التغير الاجتماعى بقضية التحديث والتنمية الحضارية . أما الفصل الخامس فيتناول محاولة لرسم نموذج للتحول الحضارى داخل الدول النامية تحت تأثير خطط وبرامج التنمية ، كما يناقش إمكانية رسم نموذج له صفة العمومية ويمكن الاسترشاد به على مستوى العالم الثالث بأكمله . وأخيراً نتناول فى الفصل السادس دور علم الاجتماع فى التخطيط للتنمية والتحديث الحضارى داخل الدول النامية .

وقد سبق أن قدمت لقراء العربية عدة دراسات حول علم اجتماع التنمية منها كتاب يحمل هذا العنوان إلى جانب عدة أبحاث ألقيت فى مؤتمرات متخصصة عقد بعضها فى مصر والآخر فى بعض دول العالم العربى ويعد هذا الكتاب الذى بين أيدينا امتداداً لهذه الدراسات ، حيث أنه يعرض بالتحليل لاجتماعيات التنمية الاقتصادية وهو يمثل الجزء الأول من كتابنا عن التنمية والتحديث الحضارى . أما الجزء الثانى فيتناول دراسة ميدانية أجريت فى واقع المجتمعات الريفية فى مصر فى إطار علم اجتماع التنمية . ويعد هذا الكتاب فى اعتقادنا بمثابة إسهام علمى فى فهم مجتمعنا فهماً موضوعياً وبمثابة دعوة لانطلاق دراسات نظرية وميدانية فى واقعنا الاجتماعى حتى تصدر برامج وخطط التنمية الاجتماعية فى بلدنا استناداً إلى الفهم العلمى لواقعنا الحضارى والتاريخى المتميز والمنفرد .

والله ولى التوفيق وهو الهادى إلى سواء السبيل .

رمل الإسكندرية فى نوفمبر ١٩٧٥

دكتور : نبيل السمالوطى

الفصل الأول

العالم الثالث والحاجة إلى ظهور علم اجتماع جديد

١ – مقدمة .

٢ – مراحل التصور الغربي للمجتمعات التقليدية والمتخلفة .

٣ – تأثير هذا التطور على العلوم الاجتماعية .

٤ – الحاجة إلى ظهور علم اجتماع التنمية .

٥ – مصطلحات علم اجتماع التنمية وأهمية تحديد المفاهيم :

(ا) التصنيع والتنمية الاقتصادية .

(ب) التنمية والتحديث السياسي .

(ج) التنمية الاجتماعية وتنمية المجتمع .

(د) التحديث الحضاري والتنمية الشاملة .

٦ – علم الاجتماع والاستجابة لمتغيرات العصر :

(ا) علم اجتماع التغيير المخطط .

(ب) « « السلام .

(ج) « « المستقبل .

(د) « « التخطيط .

٧ – التحديث الحضاري وارتباطه ببعض التصورات التقليدية في علم الاجتماع .

مقدمة :

ظل المفكرون ينظرون إلى علم الاجتماع فى العالم الغربى على أنه العلم الذى يتيح لنا تحقيق الفهم العلمى للمجتمع ومشكلاته ، وكانوا يعتقدون أن علماء الاجتماع لديهم الحلول العلمية المناسبة لمواجهتها . غير أن هذا العلم ما لبث أن واجه محنة قاسية بعد الحرب العالمية الثانية وخلال النصف الثانى من القرن العشرين ، حيث ظهرت عدة متغيرات جديدة ألقت مزيداً من العبء على علم الاجتماع دون أن يكون فى حوزته مواجهتها . ومن أهم هذه المتغيرات تزايد موجات التحرر الوطنى وحركات الاستقلال إلى جانب سعى الدول المتخلفة المستقلة حديثاً إلى تحقيق الاستقلال الاقتصادى والاجتماعى دعماً للاستقلال السياسى . وهذا هو ما دفعها إلى أن تأخذ بمنهج التخطيط من أجل تغيير نظامها المتخلفة على جميع المستويات الاقتصادية والثقافية والإدارية ... الخ وعلى مستوى القيم والعادات والممارسات والعلاقات الاجتماعية . وكان من الطبيعى أن يلجأ حكام الدول المستقلة حديثاً إلى العلماء وإلى الفكر العلمى يلتمسون عندهم الحل لمواجهة مشكلات بلادهم . وقد استطاعت العلوم الطبيعية والحيوية وبعض العلوم الاجتماعية كالاقتصاد أن تسهم بالفعل فى دفع المسيرة الإنمائية داخل تلك الدول . ولكن إسهام الاجتماع فى هذا المضمار ظل غير واضح على الإطلاق على الرغم من أهمية استناد الخطط إلى فهم موضوعى سليم للواقع الاجتماعى .

ولم تقتصر المحنة التى واجهها علم الاجتماع على دول العالم الثالث فحسب، ولكنه واجه محنة مماثلة داخل أوربا ذاتها بسبب الحروب العالمية التى دمرت دولها . فقد خرجت معظم بلاد أوربا بعد الحرب العالمية الثانية مدمرة مفككة . وهذا هو سبب ما استوجب من المسئولين عنها إعادة بنائها مرة أخرى وهنا أصبح علم الاجتماع موضع تساؤل . فما هى قيمة ذلك العلم ؟

وهل هناك علم اجتماع تطبيقي يمكن أن يسهم في إعادة بناء المجتمعات المنهارة وانتشالها من التفكك الذي ينذر بالقضاء على حضارة الإنسان ؟ أم أن كل ما شغل به علم الاجتماع منذ نشأته حتى الحرب العالمية الثانية كان من قبيل التفكير السطحي والمجرد ؟ .

وهكذا طلب إلى علم الاجتماع منذ بداية النصف الثاني من القرن العشرين الإسهام في تنمية مجتمعات العالم الثالث ومواجهة مشكلات التخلف داخلها كما طلب إليه في نفس الوقت الإسهام في إعادة بناء مجتمعات الغرب المنهارة بسبب الحرب . وكان « كارل مانهايم » K. Mannhiem هو أول من أثار هذه المشكلة في العالم الغربي ودعا إلى دخول موضوع التخطيط كميدان أساس من ميادين علم الاجتماع . وكان لبعض علماء اجتماع العالم الثالث مثل « رالف بيريز R. Peries الفضل في إثارة هذه المشكلة بالنسبة للعالم الثالث ودعا إلى استحداث فرع من علم الاجتماع وهو علم اجتماع التنمية وقام بتأليف كتاب بهذا العنوان .

والواقع أن الاهتمام بدراسة قضية التنمية والتحديث الحضاري للمجتمعات التقليدية — سواء المحلية أو الإقليمية أو القومية — مسألة مستحدثة في علم الاجتماع وفي الفكر الاجتماعي بوجه عام . ولعل هذا يتضح من تصفح الدراسات الرائدة والتقليدية في علم الاجتماع(١) . والواقع أنه لم تظهر قضية التنمية والتغيير الاجتماعي المخطط في الدراسات السوسيولوجية إلا منذ ما يقرب من الربع قرن الأخير(*) . وقد تضمنت الدراسات التقليدية

(*) يمكن لمن يرغب في الوقوف على عوامل الاهتمام بفكرة التنمية في علم الاجتماع وبتاريخها والنظريات المختلفة المطروحة بهذا الصدد ، أن يرجع إلى الفصلين الأول والثاني من كتاب « علم اجتماع التنمية » الصادر عن الهيئة المصرية العامة للكتاب بالإسكندرية سنة ١٩٧٤ .

فى علم الاجتماع — كما يتضح من المراجع الأساسية لهذا العلم — العديد من الموضوعات التى تتعلق بعوامل وظروف التغير الاجتماعى ، وكذلك باتجاهات التحولات التاريخية الكبرى . وقد أسهمت هذه الدراسات فى طرح العديد من الفروض والنظريات التى صدرت فى الغالب عن نوع من التأمل النظرى أو الفلسفى ، بهدف الكشف عن اتجاهات نمو الثقافات وتطور النظم والمجتمعات عبر مراحل التاريخ الإنسانى على وجه الأرض .

وعلى الرغم من الاتجاه الفلسفى الغالب على المحاولات التقليدية لدراسة التغيرات الاجتماعية والثقافية ، إلا أن هـــذا لم يحل دون ظهور فروض ونظريات أكثر تواضعاً - وبالتالى أقرب إلى الروح العلمية — تحاول الكشف عن أثر كل عامل من عوامل التغير الاجتماعى الحضارى — كالعامل الطبيعى أو الاقتصادى أو التكنولوجى أو السكانى أو الاحتكاك والانتشار الثقافى أو الشخصيات القيادية ... الخ - فى إطلاق تغيرات واضحة فى حياة المجتمعات . ويذهب بعض الباحثين مثل « جاى روشر » G. Rocher إلى أن هذه الدراسات التى شغلت بال علماء الاجتماع حتى منتصف القرن العشرين تقريباً كانت تستهدف معرفة واقع المجتمع الصناعى الحديث والوقوف على كافة المراحل المتعاقبة التى انتهت إلى ظهور نموذج المجتمع الصناعى الغربى الحديث(٢) . ويمكننا أن نلمح هذا بجلاء فى دراسات « كومت » و « دوركيم » و « سبنسر » ، وكذلك فى الدراسات الأنثولوجية فى القرن التاسع عشر التى حاول أصحابها الكشف عن أصل المجتمع الغربى وأصول نظمه المختلفة من خلال البعد التاريخى سواء المحقق أو الظنى(٣) .

ويمكن القول بأن اهتمام أغلب علماء اجتماع الغرب بالشعوب البدائية والتقليدية ، صدر أساساً عن اهتمامهم بالمجتمع الأوربى ، باعتبار أن فهم هذا المجتمع الأخير يمكن أن يتحقق من خلال مقارنة نماذج ونظم الحياة الاجتماعية السائدة فى المجتمعات الأوربية ، بتلك التى تسود فى المجتمعات

البدائية والمتخلفة . كذلك قد ارتبطت اهتمامات الغربيين بدراسة المجتمعات التقليدية بمسائل عملية ترتبط بأسلوب إدارة المستعمرات وحكمها بأيسر الطرق ، وإن كان هذا لا يعنى أن هـــذه الأهداف العملية هى سبب نشأة علوم الاجتماع والإنسان .وقد استطاع بعض العلماء بالفعل أن يبرزوا — من خلال المقارنة — الخصائص المميزة للمجتمع الغربى الذى نظروا إليه على أنه يمثل آخر مرحلة التطور الإنسانى والاجتماعى والحضارى .

وقد ذهب بعض المتطرفين من أتباع النظرية التطورية إلى أن الشعوب البدائية والتقليدية قد توقفت عند مرحلة معينة من مراحل التطور الحضارى، وأنها استمرت عند هذه المرحلة عبر آلاف السنين لأنه لم يكن مقدراً لها أن تتجاوزها. وقد ذهبوا فى تبرير هذا الرأى إلى أنهم ربما كانوا ضحية ظروف فيزيقية أو جغرافية أو سلالية غير مواتيـــة ، أو أنهم ضحية تخلف عقلى أو نقص فطرى أو طبيعى فى بنيتهم العقلية أو السيكولوجية . ومن أبرز الأمثلة على هذا النوع من التفسيرات الشاذة لتخلف المجتمعات فى آسيا وإفريقيا ، النظريات العنصرية المختلفة[٤] ، ونظرية «ليفى بريل» L. Bruhl . وتذهب هذه النظرية الأخيرة إلى أن العقلية البدائية تتسم بأنها سابقة على المنطق Pre-logical mentality ، وهى بهذا الشكل تمثل عائقاً أمام الانطلاق الحضارى، بعكس الحال بالنسبة لعقلية الإنسان المتحضر التى تتسم بالرشد والمنطقية[٥] .

وينظر أغلب علماء اجتماع اليوم إلى مثل هذه الآراء والنظريات بتحفظ شديد نظراً للأخطاء العديدة التى وقعت فيها . فلم يثبت مثلا صدق الزعم بأن الشعوب البدائية والتقليدية ظلت ثابتة عند مرحلة معينة من التطور لأسباب عنصرية أو جغرافية أو فيزيقية كما زعم بعض علماء الانثولوجيا . كذلك فلم تثبت البحوث والفحوص السيكولوجية والفيزيقية وجود اختلافات جوهرية

بين البناء الفيزيقى أو العقلى أو السيكولوجى كالذكاء والقدرات بين أبناء الشعوب الأوربية المتقدمة والشعوب البدائية المتخلفة ، مما يدحض نظريات « بريل » والعنصريين وبعض الاثنولوجيين . يضاف إلى هذا أن الكثير من تلك الشعوب البدائية والتقليدية ، أخذت فى الربع قرن الأخير ، ترسم وتنفذ برامج فعالة للتحديث الحضارى والتنمية الشاملة على مستوى كافة المجالات التكنولوجية والصناعية والزراعية والتعليمية والصحية والإدارية والعمرانية ... الخ . وقد أدت هذه البرامج إلى استحداث تحولات حضارية كبرى داخل تلك الدول ، مما يدحض تلك النظريات الموجهة والتى زعمت أنه من المقضى على هذه الدول أن تظل مغلقة وثابتة عند مرحلة التطور التى بلغتها وألا تتجاوزها. وهذه الخرافة الأخيرة التى روج لها الفكر الغربى الاستعمارى ليست عنا ببعيد . فقد ادعى الاستعمار البريطانى بأن مصر بلد زراعى ولا يمكنها أن تحرز تقدماً فى مجال الصناعة . وهو ادعاء ثبت فساده بعد الانطلاق الصناعى والتكنولوجى المعاصر للمجتمع المصرى .

وقد استطاعت الكثير من الدول المتخلفة والبدائية أن تنطلق اقتصادياً واجتماعياً وسياسياً وحضارياً بعد تخلصها من الاستعمار بأشكاله المختلفة . واستطاعت العديد منها أن توحد مجموعة القبائل المتصارعة التى تتألف منها فى ظل سلطة سياسية مركزية ، وأن تحقق قدراً كبيراً من الوعى والمشاركة السياسية من أبنائها وأن تحرز تقدماً كبيراً فى مجالات الصناعة والتعليم والتوسع الحضرى . وهذا كله يثبت بما لا يدع مجالا للشك أن تخلف الدول المتخلفة وتقدم الدول المتقدمة لا يرجع إلى عوامل عنصرية أو عقلية أو نفسية أو جغرافية ، وإنما يرجع إلى ظروف وعوامل حضارية واقتصادية ، وإلى عوامل التسلط الاستعمارى واستنزاف العالم الغربى المتقدم لموارد الدول المتخلفة والتقليدية على مدى قرون طويلة . فقد خطط العالم الغربى لاستمرار تخلف الدول والمجتمعات التقليدية فى آسيا وإفريقيا وأمريكا اللاتينية لأغراض تتعلق بمصالحها الاستعمارية الاستغلالية .

مراحل التصور الغربي للمجتمعات التقليدية :

ويمكننا أن نتتبع تصورات فلاسفة الغرب وباحثيه للمجتمعات التقليدية، عبر مراحل ثلاث، تعكسها لنا المصطلحات التي استخدموها للاشارة إلى تلك المجتمعات . فقد استخدم كتاب القرنين السادس عشر والسابع عشر مصطلح المتوحشين the savages للاشارة إلى أبناء الشعوب التقليدية التي كانت تثير استطلاعهم ، وكان المصدر الأساسي الذي استقى منه هؤلاء الفلاسفة معلوماتهم عن الشعوب المتخلفة هو كتابات الرحالة والمستكشفين: وقد استمر هذا التصور حتى ظهر بعض العلماء في القرن الثامن والتاسع عشر ، إذ نظروا إلى المجتمعات القبلية القاطنة في أمريكا وإفريقيا وآسيا ، على أنها تضم أناساً يمثلون مراحل تطورية سابقة على المرحلة التي وصل إليها المجتمع الأوربي وظهر خلال هذه الفترة مصطلح البدائيين Primitives للاشارة إلى أبناء المجتمعات المذكورة . ويعكس هذا التغير في المصطلحات تغيراً مقابلا في تصورهم لأبناء هذه المجتمعات .

فهم ليسوا متوحشين أو مختلفين نوعاً عن أبناء المجتمعات الأوربية ولكنهم ينتمون إلى مراحل تطورية سابقة . ويذهب بعض الباحثين مثل « روشر » إلى أن هذا التحول في المصطلحات يعكس بعض العوامل الدينية ومنها محاولة التخفيف من الشعور بالذنب لدى الغزاة المسيحيين الذين احتلوا المجتمعات التقليدية بهدف استنزافها اقتصادياً .

ومع قدوم القرن العشرين حدث تحول واضح في تصور الأوربيين لشعوب المجتمعات التقليدية ، فلم يعد ينظر إليها على أنها تمثل وثائق إنسانية Human documents تنتمي إلى فترات تاريخية ماضية ، كما كانت تزعم بعض النظريات التطورية ، وإنما نظر إليها على أنها شعوب متخلفة أو غير نامية Undeveloped peoples . وأصبح بعض الكتاب ينظرون إليها على أنها

مشكلة حضارية واجتماعية يمكن التخطيط لمواجهتها أو التخطيط لعلاجها .

فهذه الدول لاتختلف نوعاً عن المجتمعات الاوربية ، وهى لاتنتمى إلى مراحل إنسانية سابقة على مرحلة الإنسان الأوربى سواء من حيث التكوين العقلى أو القدرات النفسية ، وإنما هى دول وشعوب تعانى من الجهل والمرض ؛ بل وقد ظهر بعض الباحثين فضلوا معالجة مشكلة الشعوب التقليدية فى ضوء طرح مشكلة انقسام العالم اليوم إلى شعوب فقيرة وشعوب غنية ومشكلة العلاقات بين العالم المتقدم صناعياً والعالم المتخلف اقتصادياً . وقد ظهرت عدة مصطلحات للاشـــارة إلى تلك الدول والشعوب مثل البـــلاد النامية Underdeveloped countries والبلاد الآخذة فى النمو Developing countries والأمم الجديدة New nations والعالم الثالث Third world [٦] .

تأثير هذا التطور التصورى على العلوم الاجتماعية :

وقد انعكس هذا التغير فى النظر إلى الدول المتخلفة أو التقليدية انعكاساً واضحاً على اهتمامات الفكر الاجتماعى بوجه عام والفكر السوسيولوجى بوجه خاص فقد تغيرت طبيعة المشكلات المطروحة أمام الفكر الاجتماعى بصدد هذه المجتمعات . فلم يعد ينظر إلى هذه المجتمعات بوصفها شاهداً معاصراً على الماضى ، ولكنها صارت تمثل أمام العلماء مشروعاً للمستقبل Aprojeet For the future.

وأصبح اهتمام بعض علماء الاجتماع بهذه الشعوب لا يصدر عن مجرد اعتبارها تمثل مرحلة تطورية سابقة على تلك التى وصل إليها المجتمع الأوربى ، وإنما صدر هذا الاهتمام عن رغبة فى فهم مشكلاتها وبنائها الاجتماعى والقوى الاجتماعية والسياسية داخلها ومايحدث داخلها من حركات اقتصادية وسياسية كالثورات والانقلابات وحركات اجتماعية Social movements مختلفة . ويعكس هذا الاهتمام خلفيات أيديولوجية وفكرية متباينة لدى

علماء الغرب . فبعض الباحثين صدر فى هذا الاهتمام عن محاولة تعويق هذه الشعوب عن الوصـــول إلى مرحلة النضج حتى تظل خاضعة للاستغلال الاقتصادى الغربى . ويقال أن « رستو » Rostow عالم الاقتصاد الأمريكى المشهور وصاحب نظرية مراحل النمو الاقتصادى ، يقع ضمن هذه الفئة من العلماء(٧) . وهناك الكثير من الدراسات والمشروعات والنظريات الاجتماعية التى يتم نشرها وتنفيذها بإشراف وكالات المخابرات الغربية مثل مشروع كاميلوت فى أمريكا . ولاشك أن هناك طائفة أخرى من الباحثين الموضوعيين الذين يصدر اهتمامهم بالدول المتخلفة عن رغبة حقيقية فى تشخيص مشكلاتها ومواجهتها استناداً إلى الفهم العلمى والتحليل التاريخى السليم . وتضم هذه الطائفة علماء اجتماع فى الغرب ومن أبناء الدول النامية كذلك .

وأدى هذا الاهتمام بقضية التخلف والتنمية فى العلوم الاجتماعية إلى حدوث تحولات فى بعض المفاهيم الاجتماعية والاقتصادية التقليدية . فقد اعتاد كتاب الغرب خلال القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين النظر إلى عمليات التحول الصناعى على أنها عملية تجديدية لا تتحقق إلا خلال مراحل متعاقبة محددة وتستغرق فترة طويلة من الزمن كما حدث فى التجربة الأوربية . وعلى خلاف ذلك فإننا نرى اليوم الكثير من الدول تمكنت من الانتقال من الأساليب المعيشية البالية Archaic style of life إلى الأساليب الحضرية فى ظل مجتمع صناعى جديد تم صنعه بسرعة كبيرة . كذلك فقد ظل سائداً لفترة طويلة فى الفكر الاجتماعى والاقتصادى الغربى أن عمليات التحول الصناعى لا يمكن أن تحدث بعيداً عن المجتمع الطبقى وطبقات الرأسماليين والمنظمين والسوق الحرة والمنافسة الكاملة . وأن التحول الصناعى لا بد وأن يسير فى أنماط معينة وفق التسلسل الزمنى الأوربى ، وأنه لا بد وأن يتم بطريقة تلقائية خالصة ... الخ . وعلى العكس من ذلك فقد فشلت أساليب التنمية التلقائية فى تحقيق ما استطاعت الأساليب المخططة تحقيقه . فقد انطلقت

عمليات التنمية الاقتصادية داخل الدول النامية فى ظل خطط مركزية وطبقاً لنظام مختلف عن ذلك الذى ساد مجتمعات الغرب . كذلك فقد كشفت التجارب عن أن تقدم المجتمع لا ينطلق من نسق القيم أو الأفكار فحسب، ولا من النظام السياسى أو الاقتصادى فحسب، ولكنها عملية تتكامل وتتساند فيها العوامل والأسباب بشكل لم تستطع الكثير من النظريات الغربية إدراكه. يضاف إلى هذا كله أن الفكر الاجتماعى التقليدى قد بالغ فى التركيز على الفروق الجوهرية بين المجتمع التقليدى والمجتمع الصناعى، وذلك لأنه ركز عند غالبية الباحثين — خاصة عند أنصار النظريات الثنائية — على إبراز خصائص المجتمع الصناعى . وقد رسموا لهذا الكثير من الخصائص التى تميز النماذج المثالية التى كثر الحديث عنها فى علم اجتماع الغرب، وحاول العديد من الباحثين مثل «هوزيلتز» و «روجرز» وغيرهما تصوير قضية التقدم على أنها التخلى عن خصائص النموذج التقليدى واكتساب خصائص النموذج الحديث . وقد كشفت الدراسات الحديثة عن أن هذا تصور ساذج لقضية التخلف والتنمية لأنه يتجاهل العوامل التاريخية والضغوط الاستعمارية والعلاقات الدولية والفروق المتزايدة بين التقدم والتخلف التكنولوجى فى القرن العشرين .

ولكن هذا لا يعنى أن هناك انفصالا كاملا بين الدراسات المعاصرة عن الدول النامية وبين النظريات المطروحة فى تراث علم الاجتماع . فما زال هناك استمرار بينهما من حيث التحليل والتفسير . وعلى سبيل المثال فلا يمكن للدراسات التى تجرى الآن فى الدول النامية أن تتجاهل النتائج الحضارية والاجتماعية للتحول الصناعى التى أسفرت عنها الدراسات الغربية، أو تتجاهل نظريات القيم والاتجاهات والتنظيمات، أو تتجاهل الاتجاهات المادية والوظيفة والسيكلوجية والعضوية أو نظريات التغير الاجتماعى والثقافى التى توصل إليها الفكر السوسيولوجى فى الغرب . ولا شك أن قضية تحديث

الدول النامية تطرح من جديد بعض المشكلات العلمية التى شغلت الفكر الاجتماعى المبكر ، مثل مشكلة التغير الاجتماعى والاقتصادى والعوامل التى تقود التغير (الاقتصاد أم القيم) كذلك فإنها تتطلب إعادة التركيز على المدخل التغيرى Dynamic opproach فى دراسة المجتمع ، وهو المدخل الذى تبناه الباحثون الأول فى علم الاجتماع ، ثم ما ابث أن أهمل خاصة بعد وصول المجتمع الغربى إلى مرحلة معينة من التطور . وظهور النظرية الوظيفية التى سادت علم اجتماع الغرب ، تلك النظرية التى تركز على التوازن والاستقرار والتكامل[٨] . غير أن معالجة المشتغلين بالتنمية لقضية التغير الاجتماعى تختلف عن معالجة الرواد الأول لعلم الاجتماع . فمعالجة الرواد لهذه القضية كانت تتسم بالطابع الفلسفى التأملى النظرى ، وكانت تميل إلى التعميم دون استناد إلى واقع . أما الدراسات الحديثة فهى أميل إلى التركيز على الشكلات واقعية تجابه الدول النامية ، مثل مشكلة تغيير القيم والاتجاهات ، ومشكلة الاتساع الحضرى والهجرة من الريف إلى الحضر ، ومواجهة الآثار المرضية للتصنيع ... الخ . ومن الواضح أن هذه المشكلات ذات طابع تطبيق .

وهذا هو ما استوجب ظهور فرع جديد فى علم الاجتماع وهو ما يطلق عليه علم اجتماع التنمية . وهو علم استجاب لظروف العالم بعد الحرب العالمية الثانية . ويقود هذا العلم اليوم طائفة من علماء اجتماع العالم الثالث مثل « رالف بيريز » K. Peries[٩] و « دوبى » Dube و « دارجناند سنها » D. Sinha وغيرهم إلى جانب بعض المهتمين بمشكلات الدول النامية فى الغرب مثل بونسيون Ponsieon و « نركس » Nurks و « ميردال » Merdal وغيرهم[١٠] .

علم اجتماع التنمية :

ويمكن القول بأن ظروف المجتمعات الأوربية والمفككة ، ومجتمعات

العالم الثالث المتحررة حديثاً - بعد الحرب العالمية الثانية - استوجبت ظهور فرع جديد لعلم الاجتماع وهو ما يطلق عليه علم اجتماع التنمية Sosiology of development وقد تم الاعتراف رسمياً بهذا الفرع من الدراسات السوسيولوجية فى المؤتمر الدولى الخامس لعلم الاجتماع سنة ١٩٦٢ (١١). وقد استخدم هذا المصطلح ليشير إلى مجموعة من الجهود النظرية والتطبيقية فى مجال تطوير المجتمعات المتخلفة. وكان الهدف من استحداث هذا الفرع الجديد من فروع علم الاجتماع هو إقناع المخططين فى مجالات السياسة والاقتصاد سواء فى إطار الحكومات أو التنظيمات الدولية، بأهمية الفهم السوسيولوجى للبناء والنظم الاجتماعية والثقافية فى رسم الخطط والبرامج الاقتصادية، وإنهم يجب أن يستعينوا بالباحثين فى علم الاجتماع لإنجاح مهامهم. وتشير «إمواجين سيجر» I. Seger إلى أنه قد صار من المسلمات اليوم، أننا لا يمكن استحداث مصنع جديد داخل مجتمع قروى تقليدى دون أن يغير البناء الاجتماعى لذلك المجتمع، ودون أن نمهد له بتغير بعض المكونات الاجتماعية داخل المجتمع نفسه.

ويهتم هذا الفرع الجديد من الدراسة بدراسة القوى المؤيدة والقوى المعارضة للتغيير داخل أى مجتمع من أجل التخطيط للقوى المناهضة لبرامج التنمية. ومن الأمثلة التى تضربها لنا «سيجر» أننا يمكننا التغلب على مقاومة أهالى أى مجتمع محلى متخلف للعلاج الطبى الحديث لو أننا استطعنا أن نكسب رجال الطب المحليين Native medicine men إلى جانب المشروع، إلى جانب اكتشاف القيادات المحلية وتجنيدها إلى جانب المشروع، أو على الأقل تحييد قيادات الرأى إزاءه.

ويمكن لعلماء الاجتماع الاسهام فى تخطيط المشروعات الصناعية والتجارية الداخلة ضمن برامج التنمية الاقتصادية. كذلك يمكن أن نستفيد بدراسات علم الاجتماع الإدارى ونظريات التنظيم فى علم الاجتماع. هذا إلى جانب أنه

يمكن لعلماء اجتماع التنمية الإسهام فى خطط التنمية القومية من خلال ما يمكن أن يقدموه من حلول ودراسات ومسوح للبناءات المهنية والسكانية والتعليمية داخل المجتمع ، ولعمليات التوسع الحضرى والهجرة الداخلية والخارجية . وهم قادرون على رسم السياسات الاجتماعية الرامية للقضاء على الكثير من المعوقات الاجتماعية والحضارية للتنمية من خلال تشخيص أسباب وعوامل تأصل الممارسات والقيم والجماعات والنظم المعوقة ، ومحاولة رسم خطط المواجهة . يضاف إلى هذا أن علماء اجتماع التنمية يمكنهم التنبؤ بالآثار الجانبية لبرامج التنمية فى مجالات التكنولوجيا أو التعليم أو التحضر ... الخ . مثل تفكك الأسرة وتزايد نطاق ظاهرة الجناح أو السلوك الانحرافى أو تفشى الجوانب المرضية للبيروقراطية Bureau-pathology داخل التنظيمات المتزايدة اتساعاً ... الخ . ويمكنهم الاسهام فى تجنبها أو على الأقل فى التخفيف منها . هذا إلى جانب أن علم اجتماع التنمية يمكنه الاسهام فى تخطيط سياسة إعداد كوادر المجتمع الفنية والإدارية ورسم سياسات الاتصال والإعلام والتعليم ... الخ .

وبالإضافة إلى هذه الأهداف التطبيقية لعلم اجتماع التنمية ، فإنه يستطيع أن يعيد اختبار فروض ونظريات علم الاجتماع التقليدى داخل المجتمعات النامية . ومثال هذا اختبار النظريات المطروحة حول ارتباط التصنيع بالتحضر ، وارتباط التحضر بتفكك الأسر الممتدة وتدهور الشعور والولاءات الدينية ، ونظرية التحول الديموجرافى التى تفسر ديناميات السكان أثناء مرحلة التنمية الاقتصادية[١٢] . كذلك يمكن اختبار العديد من الفروض المطروحة حول تغيير الآراء والاتجاهات والقيم والممارسات السلوكية ، وعن الآثار المتنوعة للتجديدات سواء التكنولوجية أو الاجتماعية . وتؤكد « أموجين سيجر » أنه قد حان الوقت كى نبحث مسلمات علم الاجتماع التقليدى فى ضوء ما يحدث داخل الدول النامية[١٣]

وقد سبق أن أوضحنا بالتفصيل مجالات الدراسة النظرية والتطبيقية لعلم اجتماع التنمية فى الدراسة التى أصدرناها بهذا العنوان ولا داعى للتكرار .

مصطلحات علم اجتماع التنمية وأهمية تحديد المفاهيم :

يلاحظ المتتبع للدراسات السوسيولوجية والأنثروبولوجية والسياسية والاقتصادية الحديثة ، أن هناك نمواً كبيراً فى الدراسات المتعلقة بالتنمية development أو التحديث الحضارى cultural modernization . ويذهب بعض نقاد علم الاجتماع مثل « روبر » إلى أن دراسات التنمية فى علم اجتماع اليوم تحتل نفس المكانة التى كان الباحثون يضفونها على اجتماعيات التصنيع فى القرن الماضى وأوائل القرن الحالى(١٤) . ويهمنا الآن أن نحدد بقدر الإمكان معانى بعض المصطلحات الأساسية المستخدمة فى علم اجتماع التنمية مثل التنمية الاقتصادية والتنمية الاجتماعية .

ويؤكد العديد من المشتغلين بعلم الاجتماع أن مجموعة المصطلحات القادرة على التعبير عما يحدث بالفعل داخل الدول النامية من عمليات تحول جذرى ، لم تكتمل بعد بصورة واضحة ومحددة ودقيقة . فقد ترددت فى الآونة الأخيرة العديد من المصطلحات كالنمو الحضرى والصناعى والتنمية الاقتصادية والسياسية والتحديث ... دون تحديد دقيق لمعنى كل منها .

وقد حاول بعض الباحثين المعاصرين إطلاق مصطلح « تحديث » على ما يحدث داخل المجتمعات المتخلفة من عمليات ؛ وربما صدر هذا الاستخدام عن تجاهل متعمد لمصطلح التنمية لأغراض سياسية أو أيديولوجية ، كما أنه قد يكون صادراً عن أغراض علمية ومعرفية . وقد صدر فى هذا الصدد العديد من الدراسات التى تحمل هذا المصطلح مثل دراسة « دافيد أبتر » D. Apter بعنوان « سياسيات التحديث »(١٥) .

ودراسة « أيزنشتادت Eisenstadt بعنوان « التحديث - المقاومة والتغير » .

يضاف إلى هذا أنه قد صدرت العديد من المصطلحات للإشارة إلى الدول النامية مثل العالم الثالث ، والأمم البروليتارية Prolitarian nations . ويستخدم هذا التعبير الأخير فى الكتابات الماركسية بصفة خاصة . ويمكن الرجوع فى هذا الصدد إلى دراسة « بتروورسلى » P. Worsley بعنوان العالم الثالث ، ودراسة « بيير موسا P, Moussa بعنوان الأمم البروليتارية » .

ولا شك أن الدراسة العلمية يجب أن تقوم على أساس تحديد واضح للمفاهيم . ويهمنا هنا أن نركز على بعض المصطلحات ذات الأهمية الكبرى فى ميدان علم اجتماع التنمية مثل التصنيع والتنمية الاقتصادية والتنمية الاجتماعية والتحديث الحضارى والتنمية والتحديث السياسى . فما هو المقصود بهذه المصطلحات وما هى الفروق الدقيقة بينها ؟ وما هو موقع الدول النامية على المتصل الحضارى للنمو والتخلف ، إن كان من الممكن لنا أن نرسم مثل هذا المتصل ؟

وما هى التغيرات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية المصاحبة للتحول الانمائى ؟

هذه الأسئلة وغيرها ستكون هى محل اهتمامنا فى هذا الفصل والفصول التالية :

التصنيع والتنمية الاقتصادية :

يمكننا أن ننظر إلى التصنيع على أنه المحاولة الإنسانية لتحقيق الزيادة المستمرة فى إنتاجية العمل من خلال التجديدات التكنولوجية واستخدام

الأجهزة والآلات ومن خلال تحقيق التنظيم الرشيد لقوة العمل . ويتضمن هـذا التنظيم الأخير تقسيم العمل وتحديد المهام والمسئوليات والسلطات بوضوح ، وقيام نظام واضح للسلطة ولتدرج المراكز ، ونظام صالح للاشراف وتقسيم العمـل إلى إدارات وأقسام وتحديد العلاقة بين كل منها ... الخ . وهـذا يعني أن التصنيع هو التنظيم الرشيد للعمل المنتج ، وهو بهذا يصبح أحد جوانب التنمية الاقتصادية . ويشير هذا المصطلح الأخير إلى توظيف مختلف العوامل والإمكانيات الاقتصادية بهدف زيادة الدخل القومى من خلال زيادة الإنتاج .

ويضيف البعض إلى هـذا المفهوم بعض المتغيرات الاجتماعية مثل تحسين المستوى المعيشى لأبنـاء المجتمع . وتستهدف التنمية الاقتصادية تحقيق عدة أمور أهمها تخليص المجتمع من التبعية الاقتصـادية لدولة أخرى (وهو شكل من أشكال الاستعمار الحديث) والقضاء على ملامح التخلف الاقتصادى وزيادة الإنتاج ورفع متوسط الدخل الفردى ليستمتع الناس بمستوى أحسن من السلع والخدمات . كذلك فإن التنمية الاقتصادية تستهدف خلق القـدرة الذاتيـة داخـل المجتمع على خلق مصـادر جديدة للثروة ، وذلك من خـلال التعليم والتدريب وتنمية القدرات الابتـكارية وخلق منـاخ ثقافى واجتماعى يشجع على نمو الشخصية المجددة المبدعة ، إلى جانب إرساء الأساس المـادى اللازم لانطلاق التجديدات . ويذهب (هانز سنجر) H. Singer بحق إلى أن المشكلة الأساسية التى تواجه الدول المتخلفة لا تتمثل فى صعوبة إنشاء ثروة جديدة ، ولـكن فى صعوبة خلق المقدرة على استحداث هذه الثروة[١٧] .

وتفترض التنمية الاقتصادية — كما يتضح من النموذج الذى قـدمه « روستو » Rostow ، وجود حجم معقول من المدخرات ، واستثمار رأس

المال فى المجالات الإنتاجيـــة ، وتوافر الهياكل الاجتماعية ووجود نظم مصرفية ومؤسسات تمويل ذات كفاءة عالية ، إلى جانب شبكة جيدة للطرق والمواصلات والاتصـالات وأجهزة تؤدى كافة الخدمات العـامة ، ونظم للتأمينات الاجتماعية ذات الصلة بالمجال الاقتصادى . ونستطيع القول بأن التنمية الاقتصادية هى الهـــدف الذى تسعى إليه السـياسة الاقتصادية Economic policy داخل الدول النامية .

التنمية السياسية Political development :

كثر الحديث فى السـنوات الأخيرة عن التنمية السـياسية أو التحديث السياسى ، للإشـارة إلى مجموعة من العمليات الاجتماعية والحضارية الجارية والمستهدفة داخل الدول النامية . وأهم هذه العمليات هى[١٨] :

١ — تحقيق سلطة مركزية قوية تدين لها سائر الجماعات داخل المجتمع بالولاء . وتظهر أهمية هذه النقطة فى المجتمعات القبلية التى لا تخضع لسلطة مركزية موحدة . وهذه السلطة هى إحدى الأسس الجوهرية للدولة بالمفهوم الإصلاحى .

٢ — توحيد الولاء السياسى المشترك للدولة ، بحيث يتعدى هذا الولاء الاختلافات العرقية أو المهنية أو الطبقية أو الأيكولوجية .

٣ — التوحيد بين المواطنين فى الحقوق والواجبات بغض النظر عن الأصول الدينية أو العرقية أو اللغوية ... الخ .

٤ — تحقيق المشاركة الجماهيرية فى صنع القرارات السـياسية ، وإتاحة فرصـة المشاركة لجميع فئات المجتمع من خلال التنظيمات السياسية الديموقراطية .

٥ - تحقيق التكامل السياسى داخل المجتمع من خلال توافر حد أدنى من القيم السياسية المتفق عليها بين أعضاء المجتمع .

٦ - تنمية المؤسسات السياسية ، وممارسة الحكم من خلالها ، بحيث يصبح المجتمع مجتمع مؤسسات بعيداً عن التسلط الفردى .

٧ - قيام الدولة بوظائفها بكفاءة عالية . وفى مقدمة هذه الوظائف المعاصرة للدولة تحقيق الأمن لأفرادها ورفع مستواهم المعيشى ومواجهة المشكلات الداخلية وحل الصراعات المحلية وتحقيق عدالة توزيع الثروة الاقتصادية .

التحديث الحضارى والتنمية الشاملة :

هناك من يميز بين التنمية الاقتصادية والتنمية الاجتماعية . على أساس أن الأولى تشير الى التنمية الاستثمارية فى مجال الصناعة والزراعة والتجارة والمال ، وأن الثانية تشير إلى التنمية البشرية فى مجال التعليم والصحة وإقامة نظم للتأمينات والرعاية الاجتماعية(١٩) . ولكن بعض علماء الاقتصاد يعترضون على هذه القسمة ، فالبرامج التعليمية والصحية وبرامج الرعاية الاجتماعية ليست برامج خدمات ولكنها برامج استثمارية اقتصادية . وقد أثبتت البحوث أن عائد الاستثمار التعليمى أكبر من عائدات الاستثمار الصناعى والزراعى . وذهب بعض غلاة الاقتصاديين إلى أن التنمية الاقتصادية تتضمن معانى اجتماعية وأخلاقية مثل المساواة وعدالة التوزيع(٢٠) ... الخ . غير أننا لا يمكن أن نقبل هذا الرأى على علاته . فالتجربة التاريخية للتنمية الاقتصادية فى أوربا ، تكشف عن مختلف أوجه الظلم والصراع الطبقى وسوء التوزيع والمشكلات الاجتماعية التى صاحبتها خلال القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين .

وقد حاول بعض الباحثين أن يتجنبوا الحوار حول التصنيفات الانمائية بالحديث عن التنمية الشاملة أو التحديث الحضارى ، ويشير هذان المصطلحان إلى كافة أوجه التطوير سواء فى المجال الاقتصادى أو السياسى أو الإدارى أو التعليمى ... الخ .

وعندما نتحدث عن التنمية أو التحديث فإننا نقصد مجموعة من المتغيرات والعوامل التى تتضمن فيما تتضمنه التصنيع والتنمية الاقتصادية. وهذا يعنى أن المصطلحين يشيران إلى محاولة تحسين ظروف الحياة الفردية والجماعية . ومن الملاحظ أن أغلب علماء اجتماع الغرب يتحدثون عن ثلاثة مصطلحات بمعنى واحد وهى التنمية والتحديث والصياغة الغربية للمجتمعات أو الصياغة الغربية للمجتمعات المتخلفة Westernization .. ويجب أن نميز بين ما تتضمنه هذه المصطلحات من معان دقيقة . فالمصطلح الأخير يعنى محاولة إحلال النظم الاجتماعية الغربية ـ الاقتصادية والسياسية والفكرية ... الخ . محل النظم المتخلفة القائمة فى المجتمعات التقليدية . وهذا يعنى إرساء النظام الرأسمالى واقتصاديات السوق فى مجال الاقتصاد والنظام الحزبى المتعدد والديموقراطية الغربية فى المجال السياسى وهكذا . أما مصطلح التحديث فهو يشير إلى محاولة القضاء على مختلف جوانب التخلف الاجتماعى والاقتصادى والتكنولوجى والصحى ... الخ من خلال استخدام نتائج العلم والتكنولوجيا الحديثة . ويذهب «ولبرت مور» W. Moor إلى أن التحديث يتضمن أحداث تحول شامل فى بناء ونظم المجتمع التقليدى الذى لم يصل بعد إلى مرحلة المجتمع الحديث Pre-modern society . ويستهدف هذا التحول إحلال نموذج التكنولوجيا ونموذج التنظيم الاجتماعى المميزة للمجتمعات الغربية بدلا من النماذج المتخلفة القائمة داخل المجتمع المتخلف[٢١] .

ويحاول « أولاف لارسون » O. Larson و « إفريت روجرز »

E. Rogers تحديد أهم خصائص نموذج المجتمع الحديث Modern Society في أربعة خصائص رئيسية وهي :

(أ) التجديد Innovatin .

(ب) النمو development .

(ﺟ) الرشد Rotionality .

(د) والتقدمية Progressivness .

وهما يحددان خصائص النسق التقليدى المتخلف فيما يلى[٢٢] :

أولا : بساطة النظام التكنولوجى وتخلف أساليب الإنتاج .

ثانياً : سيادة الأمة وانخفاض المستويات التعليمية .

ثالثاً : اقتصار علاقات أبناء المجتمع داخل المجتمع وعدم الانفتاح على الخارج .

رابعاً : سيادة العلاقات الاجتماعية الأوليـــة وعدم ظهور علاقات الأدوار Role relations .

خامسا: عدم توافر الرشد الاقتصادى نتيجة لعدم ظهور طبقة من المنظمين أو الرواد القادرين على توجيه الاستثمارات فى مجالات ذات إنتاجية عالية .

سادساً : غياب القـــدرة على تقبل التجديدات — الاجتماعية أو التكنولوجية — أو على الانفتاح العقلى على الجديد ، أو على إمكانية التعاطف مع الأدوار الجديدة . وهذا يشير إلى الجمود أو ما يطلق عليه البعض القصور الذاتى الثقافى Cultural inertia .

وعكس هذه الخصائص نجدها سائدة فى النموذج الحديث . ويمكن النظار

إلى العاملين الاقتصادى والتكنولوجى على أنهما المعياران الجوهريان للتقليدية والحداثة ، ويشير « كوزنتز » Kuznets إلى أن الأوضاع الاقتصادية والتكنولوجية المتقدمة فى العالم الغربى ، هى المعيار الذى يمكن أن نقيس به التقليدية والحداثة فى دول العالم الثالث . هذا إلى جانب أن هذه الدول الأخيرة تتطلع بلا شك نحو تحقيق المستويات الاقتصادية والتكنولوجية المتقدمة فى الدول الغربية (٢٣) . وهناك فى الواقع عدة شروط يجب أن تسبق وتصاحب حركة النمو الاقتصادى سواء فى المجال السيكولوجى أو التربوى أو المجال السوسيولوجى الذى يتضمن إحداث تغيرات أساسية فى بناء المجتمع ونظمه ، وما يسود داخله من معايير للنجاح والفشل ، وقواعد التقييم الاجتماعى ومعتقدات وعلاقات ونماذج التأثير والقوة والقيادة ... الخ ويجب أن نؤكد أن هناك علاقة جدلية دينامية بين هذه الشروط وبين عمليات التقدم الاقتصادى والتكنولوجى .

ويتضح مما سبق أن فكرة التحديث الحضارى ترتبط فى نظر أغلب علماء الغرب بفكرة الصياغة الغربية للمجتمعات التقليدية ، كما ترتبط بفكرة الصياغة العلمية للمجتمع سواء على المستوى الاقتصادى أو الصحى أو الإدارى ... الخ . ويمكننا القول بأن التحديث كمفهوم سوسيولوجى ارتبط عند بعض علماء الاجتماع بعدة توجيهات أيديولوجية أو سياسية أو فكرية ، تدور كلها حول استعارة النظم الغربية وإحلالها محل النظم المتخلفة السائدة داخل دول العالم النامى والمتخلف . أما التنمية فقد صدرت لها تعريفات كثيرة ومتنوعة — ومن بين التعريفات الهامة التى صيغت فى هذا الصدد ، ذلك التعريف المعمول به فى أجهزة الأمم المتحدة لتنمية المجتمع ، والذى ظهر سنة ١٩٥٦ وهو أنها مجموعة العمليات التى تتوحد بها جهود المواطنين والحكومة لتحسين الأحوال الاقتصادية والاجتماعية والثقافية فى المجتمعات المحلية ، وتحقيق تكامل هذه المجتمعات فى حياة الأمة ومساعدتها على الإسهام الكامل فى التقدم القومى .

والواقع أن مفهوم تنمية المجتمع ظهر لدى الدوائر الغربية فى الأصل كمنهج اجتماعى للتعامل مع أهالى المجتمعات المحلية المتخلفة ، وهو منهج يركز على ضرورة تحقيق المبادأة الجماهيرية وتنمية القيادات المحلية وتحقيق التكامل بين جانبين أساسيين فى الإصلاح الاجتماعى وهما « الإصلاح التكنولوجى Technological reconstructin » فى مجالات الاقتصاد الزراعى والصناعى ومجالات العلاج والعمران ...الخ ، و « الإصلاح التنظيمى Organizational reconstruction » فى مجالات الإدارة والتنظيم والقيادة وممارسة العمل السياسى ونمو الوعى والتعليم وتغيير الاتجاهات والقيم (*)... الخ .

وإذا ماحاولنا أن نلقى الضوء على مفهوم التنمية الاجتماعية الشاملة — حسبما نتصوره — فإنه يمكن القول أن ظروف المجتمعات النامية تقتضى أن يكون لهذا المفهوم شقان أساسيان : الأول علمى يتعلق بالتحديث العلمى والحضارى للمجتمع من خلال استيعاب وتطبيق الأساليب العلمية الحديثة فى الإنتاج والصحة والإدارة والتعليم ... الخ . أما الشق الثانى فهو اجتماعى أو سياسى فى جوهره يتعلق باعادة صياغة البناء الطبقى داخل المجتمع فى اتجاه يقرب الفوارق بين الطبقات ويعيد بناء معايير التقييم الاجتماعى لتقوم على أساس العمل والإسهام فى نمو المجتمع لاعلى أساس ورأس مال موروث ، كما يتعلق بمعايير توزيع الدخل وعائد التنمية فى المجتمع . هذا إلى جانب أن التنمية الشاملة فى الدول النامية تتضمن محاولة تحقيق الوحدة الوطنية بين مختلف فئات المجتمع والقوى العاملة داخله ، وإتاحة الفرصة لها للمشاركة السياسية فى صنع القرارات وممارسة العمل السياسى الديمقراطى بوعى مسئول وهذا

(*) لن نتحدث هنا عن منطلقات أسلوب تنمية المجتمع ، ولا عن المعالجات المختلفة التى تمت فى هذا الصدد ، لأنها مذكورة تفصيلا فى كتابى عن علم اجتماع التنمية الذى سبق أن أشرنا إليه .

هو جوهر التنمية السياسية . وبقول آخر فإن التنمية الشاملة داخل المجتمعات النامية تتطلب تحريك كافة موارد المجتمع المادية والبشرية والمالية بشكل يحقق أعلى مستوى اقتصادى ممكن ، وأكبر قدر ممكن من العدالة الاجتماعية فليست قضية التنمية قاصرة على المجال الإنتاجى وحده ، لأن أسلوب توظيف عائد التنمية ونوعية المشاركة السياسية وتشكيل بناء القوة فى المجتمع يتوقف عليه استقرار المجتمع وحسم الصراعات داخله الأمر الذى يمنح التنمية مزيداً من الطاقات لتتم بكفاءة عالية . ومن هنا تسقط الأساليب المستوردة من الغرب الرأسمالى أو من الشرق الشيوعى .

علم الاجتماع والاستجابة لمتغيرات العصر: علوم اجتماع – التخطيط – السلام – المستقبل .

ترتبط قضية التنمية والتحديث الحضارى للمجتمعات التقليدية بالعديد من موضوعات علم الاجتماع وخاصة موضوع التغير الاجتماعى والثقافى ، سواء من حيث عوامل التغير ومحركاته أو ديناميات التغير الثقافى أو اتجاهات التغير ومساراته ، أو ما يترتب عليه من نتائج تتصل بتغير النظم والعلاقات والتنظيمات . ويدرك المطلع على تراث علم الاجتماع أن هذا العلم يتحرك حركة سريعة كى يتوافق أو يستجيب للتغيرات العالمية أو للأوضاع الدولية المتغيرة . ومثال هذا أننا نجد الدراسات الحديثة — خاصة التى صدرت خلال النصف الثانى من القرن العشرين — تعالج موضوع التغيير المخطط من حيث استراتيجياته وتكتيكاته وأساليب استثارته(٢٤) . وتحاول هذه الدراسات الإجابة على الكثير من التساؤلات المطروحة أمام الدول النامية . كيف يمكن أن نغير الاتجاهات والقيم والمفاهيم التقليدية المعوقة للتنمية ؟ ، وكيف السبيل إلى إحلال الفكر العلمى محل الفكر الخرافى المتخلف ؟ وكيف يمكن نشر أفكار جديدة وحث الناس على الإيمان بها وتطبيقها فى

الممارسة الفعلية - مثل تنظيم الأسرة ومحو الأمية والنظافة ... ؟ وكيف يمكن اجتذاب الناس إلى المشاركة الكاملة فى صنع القرارات السياسية وإدارة مجتمعهم القومى والمحلى؟ وما هى أنسب المداخل لتغيير الأساليب والمضامين البالية فى مجال التنشئة الاجتماعية داخل مختلف المؤسسات التربوية اعتباراً من الأسرة إلى المدرسة؟ وما هو السبيل لاحلال علاقات الأدوار محل العلاقات الشخصية، وإحلال معايير جديدة فى التقييم الاجتماعى محل المعايير القديمة التى تعتمد على الحسب والنسب والانتماءات العرقية والطبقية والأسرية والدينية والتى تقف فى وجه محاولات التطوير؟ هذه الأسئلة وغيرها أصبحت محل اهتمام علماء الاجتماع التطبيقى، بوصفها تساؤلات فرضتها الطبيعة المتغيرة لظروف العصر ومتغيرات النصف الثانى من القرن العشرين . وسوف نتعرض لهذه الموضوعات خلال عرض وتحليل نتائج الدراسة الواقعية التى قمنا بها داخل مجتمعاتنا الريفية فى مصر (*) . ولكن يجب أن نشير هنا إلى تلك الملاحظة التى أبداها « وارن بنس » W. Bennis فى مقاله بعنوان « نظريات ومناهج تطبيق العلوم السلوكية فى مجال التغير التنظيمى المخطط[٢٥]»، وهى أن أغلب ما قدمه التراث السوسيولوجى يدخل تحت باب نظريات التغير Theories of change وليس تحت باب نظريات التغيير الاجتماعى Theoris of changing .

كذلك فإن علم الاجتماع المعاصر يحاول أن يطور مجموعة من الأساليب التحليلية لفهم ما يترتب على عمليات التنمية والتحديث الحضارى (مثل انتشار التصنيع والتعليم واتساع نطاق التحضر وتزايد كثافة الهجرات الريفيـــة الحضرية ... الخ) من مشكلات وظواهر مرضية مثل مشكلات سوء التوافق وتفكك الأسرة والفردية واللاتثبت وانعدام الشعور بالأمن وانحراف

(*) سبق أن عرضنا نماذج متعددة للنظريات المطروحة فى هذا الصدد فى كتاب علم اجتماع التنمية . خاصة الفصل السادس والثامن .

الأحداث والسلوك الإجرامى والإدمان ، إلى جانب مشكلات الاحتقان الحضرى وظهـــور الأحياء المتخلفة وأزمات الاسكان والخدمات والمواصلات ... الخ . وهذا يعنى أن علم اجتماع اليوم يحاول ـ من خلال الدراسات الواقعية التى يجريها فى هذه الميادين ، أن يسهم فى تخطيط التنمية الريفية والحضرية والقومية ، وفى رسم السياسة الاجتماعية وسياسة الدفاع الاجتماعى بجانبه الوقائى والعلاجى .

وهناك محاولات تتم الآن فى مجال علم الاجتماع لدراسة مشكلة الحرب والسلام وأثر كل منهما على معدلات التنمية فى الدول النامية . ولعل هذا هو ما أدى إلى ظهور فرع من علم الاجتماع أطلق عليه علم اجتماع السلم Sociology of peace وقد تم الاعتراف بهذا الفرع من فروع الدراسات السوسيولوجية خلال المؤتمر الدولى السادس لعلم الاجتماع سنة ١٩٦٦[٢٦] . وتذهب « إموجن سيجر » إلى أن مشكلة السلام والصراع ، مشكلة متضمنة بالضرورة فى قضية التقدم والتخلف . ويرجع الفضل فى ظهور هذا الفرع ، إلى معهد دراسات السلام فى « اسلو » وقد قام بعض علماء الاجتماع بالعديد من الدراسات فى هذا الصدد ، مثل دراسة « اتزيونى » A. Ettzioni فى أمريكا . ويمكن لهذا الفرع أن يبرز العوامل الاجتماعية والاقتصادية فى ظهور الصراعات والحروب ، ويدرس لنا الآثار الاجتماعية المدمرة للحروب والصراعات الداخلية ، وأن يكشف لنا عن اتجاهات أبناء المجتمع وأبناء كل فئة أو طبقة واتجاهات الحكام نحو قضية الحرب والصراع . كذلك فان من مهام هذا الفرع الكشف عن عوامل مواجهة الصراعات الدولية بطرق سلمية ، وعن عوامل خلق الثقة المتبادلة بين الدول وبين الطبقات والفئات المختلفة داخل المجتمع الواحد . ويذهب أحد علماء الاجتماع وهو « جوهان جالتونج » J. Galtung رئيس معهد دراسات السلم فى « اسلو » إلى أن

أهم أهداف هذا المعهد الكشف عن عوامل تحقيق الوفاء والتعاون الدولى، وإحلال الثقة والتفاهم محل الصراع، وتحويل التعاون الدولى إلى نظام دولى مستقر ودائم من خلال وجود مؤسسات تعاون وتفاهم دولى تمثل فيها جميع الدول. وهناك العديد من الدراسات السوسيولوجية التى أجريت فى هذا الصدد، وكل الدراسات التى ظهرت جاءت على مستوى تحليلى عريض أو واسع

* Macro-sociological level

ومن أحدث فروع علم الاجتماع التى تتعلق بالتنمية، والتى جاءت استجابة للأوضاع الدولية والمجتمعية المتغيرة بعد الحرب العالمية الثانية، ما يطلق عليه علم اجتماع المستقبل The sodiology of the Future، وهو أحدث فروع التحليل السوسيولوجى ويعتمد على المدخل التكاملى فى فهم المجتمع وما يجرى داخله من أحداث وتغيرات. ويعد علم اجتماع المستقبل فرعاً من ذلك العلم النامى الذى يعرف بعلم المستقبل Futurology [٢٧].

ويحاول ذلك الفرع من الدراسات السوسيولوجية إجراء مجموعة من التوقعات التى تتعلق مثلا بإدخال أجهزة جديدة أو تكنولوجية مستحدثة داخل المجتمع. أو ماذا يحدث لو أطلقنا حركة لتعليم النساء أو لو أدخلنا مستشفى داخل المجتمع ... إلخ. وبمعنى آخر فإنه يحاول الوصول إلى مجموعة من توقعات تتعلق بمسار النمو الاجتماعى وعواقب التجديدات الاجتماعية والتكنولوجية المطلوبة. وبناء على هذه التوقعات يمكن لعلماء اجتماع المستقبل الاسهام فى وضع الخطط استناداً إلى تحليل موضوعى لآثار البرامج المزمع تنفيذها. ولا شك أن المشتغلين بالاقتصاد والسياسة والتكنولوجيا يهتمون بتصور المستقبل القريب والبعيد. وقد استطاع علماء الإجتماع الدخول الآن إلى هذا الميدان، حيث يحاولون تصور شكل بناء المجتمع ونظمه وملامح الحياة داخله فى المستقبل القريب والبعيد كذلك

وعالم الاجتماع هو أكثر العلماء دراية بالصعوبات التى تكتنف عملية التوقعات ، نظراً لتعدد وتشابك العوامل التى تسهم فى وجود أية ظاهرة ، ولاحتمالات الانحياز الشخصى سواء بقصد أو بدون قصد . وعلى الرغم من صعوبة التوقع بالمستقبل الاجتماعى ، إلا أن علماء الاجتماع يصرون على دخول هذا الميدان ، وعدم تركه لرجال التكنولوجيا أو لكتاب القصة . ومن الملاحظ أن هـــذا الفرع من دراسات علم الاجتماع ينمو ليشمل تحليل نتائج اتخاذ قرارات سياسية واقتصادية معينة على مستقبل المجتمع ، وما قد يترتب على الإجراءات التى تتخذ لمواجهة مشكلات عاجلة معينة من مشكلات أكثر خطورة . ومن أمثلة الدراسات التى أجريت فى هذا المجال مجموعة المقالات التى جمعها وقدم لها « دانيل بل » D. Bell بعنوان عام ٢٠٠٠ والصادرة سنة ١٩٦٧ ، وقد أوضح « بل » فى تقديمه لهذه المقالات ، إن الهدف منها هو محاولة تحديد النتائج المحتملة للقرارات التى تتخذ حالياً . داخل المجتمع — سواء فى مجالات السياسة أو الاقتصاد أو لمواجهة المشكلات الاجتماعية أو لتطوير وتنمية المجتمع ... إلخ كذلك فقد أوضح أن هدفها توضيح الرؤية أمام المسئولين بحيث تصدر قراراتهم على أساس من الفهم الموضوعى السليم لعواقبها ، وبحيث تركز على اعتبارات أخلاقية ، وذلك بدلا من إصدر مجموعة من القرارات المتسرعة تحت ضغط مشكلات مفاجئة وملحة ، وتكون النتيجة مزيداً من المشكلات ومن مهام علم اجتماع المستقبل إذن ترشيد القرارات السياسية والقرارات الاقتصادية والاجتماعية وأساليب مواجهة المشكلات وعرض بدائل معينة يمكن لصانعى القرارات الاختيار بينها . ومن التجارب التى أجريت فى هذا الصدد ، ما قام به الباحث الفرنسى «برتراندى جوفينال» B. de Jouvenal حيث قام بتصور عدة أشكال للمستقبل — تختلف باختلاف القرارات التى

تتخذ فى الحاضر ، وعرضها على الناس من خلال التليفزيون وطلب إليهم إبداء الرأى فى كل منها .

ويحاول علم اجتماع المستقبل أن يقيم مجتمعاً مخططاً ويرشد القرارات ويحول علم ظهور أية مشكلات غير متوقعة . فهو يساعدنا على تخطيط البرامج ، والتخطيط لما يسفر عنها من نتائج حسب توقعاته . ومثال هذا أن برامج التعليم يمكن أن تخلق مجموعة من المواقف غير المحسوبة مثل حاجة المتعلمين إلى عمالة فنيـــة متخصصة ، وارتفاع مستوى طموحهم وتزايد طلباتهم ونقص فى العمالة غير الفنية ... إلخ . ولهذا يجب التخطيط لبرامج التعليم ، ولما ينتج عن هذه البرامج من آثار متوقعة . وقد تمت مناقشة لمحاولة التنبؤ الدقيق بالمستقبل (بحيث لا تحدث مشكلات مفاجئة وبحيث تكون الاختيارات المطروحة بين بدائل كلها متوقعة) فى المؤتمر الدولى السابع لعلم الاجتماع فى « فيرنا » ببلغاريا سنة ١٩٧٠[٢٨] .

وإذا كان علم اجتماع المستقبل قد ظهر فى الغرب ولم تشارك الدول النامية فى هذا المجال بعد — بدليل عدم حضورهم فى هذا المؤتمر الأخير — إلا أن هذه الدول الأخيرة فى حاجة ماسة إلى نوع من التوقعات المبنية على أساس من الفهم العلمى للمجتمع ولخبرة المجتمعات الأكثر تقدماً . فلا شك أن التنمية وما تتضمنه من اتساع نطاق التصنيع والتحضر والهجرات الداخلية والتعليم والانفتاح على الخارج ... إلخ ، سوف تخلق العديد من المشكلات التى يجب التنبؤ بها والإعداد لمواجهتها . وهناك عدة محاولات فى مصر فى هذا الصدد منها « الأبحاث التى قدمت فى مؤتمر » مصر سنة ٢٠٠٠ الذى عقد سنة ١٩٧٥ .

التحديث الحضارى وارتباطه ببعض التصـــورات السوسيولوجية التقليدية .

ولكن هذا لا يعنى أن علم اجتماع التنمية ، يقطع جذوره بالنظريات التقليدية فى علم الاجتماع التقليدى. فهناك الكثير من هذه النظريات يمكنها أن تسهم فى فهمنا للتحولات الإنمائية داخل الدول النامية، وخاصة نظريات التغير الاجتماعى والثقافى ، سواء تلك التى تركز على العوامل الاقتصادية (ماركس) أو التكنولوجية (أجبرن) أو القيمة والتوجيهات الدينية(فيبر) أو الديموجرافية ... إلخ . فلاشك أنه يمكن لنا أن نفسر ما يحدث فى الدول النامية الآن من تغيرات فى ضوء هذه النظريات مجتمعة وليس فى ضوء أى منها على حدة . ويذهب « فرانسيس الين » F.Allen إلى أن هناك نموذجا واحداً للتحديث يحل محل مجموعة متباينة من النماذج التقليدية المتخلفة[٢٩] وهو يقصد بذلك إلى أن المجتمعات النامية جميعها تحاول اليوم الأخذ بنتائج العلم فى بعض المجالات — كالطب والإدارة والتعليم ... إلخ وهذا ما يجعلها تتشابه فى هذه المجالات . فهناك نموذج واحد للطب والعلاج العلمى ، يحل فى هذه الدول محل مجموعة كبيرة من النماذج التقليدية، كالطب الشعبى والعلاج بالشعوذة والسحر والوصفات البلدية ... إلخ .

ويشير « الين » إلى أن الكثير من النظريات الثنائية التى قدمها العلماء اعتباراً من « هنرى مين » Sir H. Mgin حتى « بارسونز » T. Parsons ، تعد أطراً مناسبة لتحليل ما يحدث من تغيرات نتيجة لعمليات التنمية والتحديث الحضارى داخل الدول النامية . فهذه العمليات من شأنها أن تنقل المجتمع من نموذج « الجمنشافت Gemeinchaft (أو نموذج المجتمع المحلى الصغير والبسيط) إلى نموذج « الجزلشافت » Gesellchaft (أو نموذج المجتمع الكبير المعقد) طبقاً لنظرية « تونيز » F. Tonnies[٣٠] . ويمكن

القول بأنه إذا اكتملت دورة التحديث Modernization cycle داخل المجتمعات التقليدية المعاصرة ، فإن التغيرات التى أشار إليها « تونيز » سوف تتحقق . وبالمثل فان النموذج الثنائى الذى قدمه « روبرت ردفيلد » R-Redfield بصدد التحول من المجتمع الشعبى إلى المجتمع المتحضر ، يعد وثيق الصلة بالتحولات الإنمائية داخل المجتمع التقليدى .

فالمجتمع الشعبى مجتمع بسيط ومتجانس وصغير وتحكمه نظم قيمية ودينية معينة . ومع نمو عمليات التنمية والتحديث يتعقد نظام المجتمع وعلاقات أبنائه وتبرز لنا ظواهر جديدة مثل التحضير ونمـــو التعليم واستخدام التكنولوجيا المتقدمة وخروج المرأة للعمل وما يترتب على ذلك من تغير فى وظائفها المنزلية وعلاقاتها الأسرية ، إلى جانب ظهور النماذج الرشيدة للاقتصاد والإدارة ... إلخ(٣١) .

ويكمن الخلاف الأساسى بين المجتمع المتخلف والمجتمع الحديث underdeveloped-modernized centrast عند أغلب الباحثين ، فى نوعية الثقافة والعلاقات السائدة داخل كل منهما . فالمجتمع المتخلف هو ذلك الذى تسوده الأشكال التقليدية للفكر والفعل والعلاقات .

وعلى العكس من ذلك فإن المجتمع الحديث تسوده الأشكال العقلية الرشيدة أو المنطقية للفكر والفعل والعلاقات ، ونحن لا نقصد بمصطلح تقليدى Traditional تلك الأفكار ونماذج الفعل والسلوك التى يتناقلها أبناء المجتمع عن سلفهم ، ذلك لأن كافة المجتمعات تحاول الحفاظ على هويتها الثقافية من خلال أساليب الحفاظ على تراثها المنقول من السلف . وإنما المقصود بالتقليدية هنا استمرار المعايير والتراث الثقافى المنقول عن السلف ، وجموده وشدة التمسك به ، على أساس أنه تراث مقدس لا يجب تغييره ،

وهذا هو ما يجعل أبناء هذه المجتمعات التقليدية يتحدثون عن العصر الذهبى فى الماضى ، وعن أساطير الماضى المقدسة ، الأمر الذى يصعب معه قبول التجديدات التكنولوجية والاجتماعية ، مما يشكل عقبة كبيرة أمام برامج التنمية .

وقد ظهرت محاولة حديثة لبيان خصائص المجتمعات التقليدية والحديثة قام بها « بارسونز » فى مشروعه الذى قدمه على بدائل النمط Pattern alternatives ، وهو يصنف المجتمعات على حسب المعايير الخمسة التالية :

أولا : الوجدانية فى مقابل الحياد الوجدانى : وهو هنا يشير إلى مدى سيادة النواحى الانفعالية أو العقلية فى تفكير الناس وسلوكهم .

ثانيا : التوجيه الذاتى فى مقابل التوجيه الجماعى : وهو يشير هنا إلى مدى سعى أبناء المجتمع لتحقيق مصالحهم الخاصة أو لتحقيق الصالح العام للجماعة . وتختلف المجتمعات فى هذا الصدد ، فهناك مجتمعات تعطى الأولوية لتحقيق المصالح الخاصة وهناك أخرى يعطى الأولوية لتحقيق المصلحة العامة . وهذا الاختلاف لا يرجع إلى مجرد التفضيلات الشخصية للأفراد ، وإنما يتجاوزه إلى طبيعة البناء الثقافى وخاصة النظام المعيارى للمجتمع .

ثالثا : العمومية فى مقابل الخصوصية : وتتمثل « العمومية » فى الحكم على الأشخاص أو الأمور فى ضوء معايير موضوعية عامة (كالتعليم أو الخبرة أو العمل ... الخ) وعلى العكس من ذلك فإن الخصوصية تشير إلى الحكم على الأشخاص والأمور فى ضوء معايير ذاتية خاصة (كالحب والكره والحسب والنسب ... الخ) .

رابعاً : الأداء أو الإنجاز فى مقابل النوع أو الميراث : ويتعلق هذا المتغير بأسلوب التقييم الاجتماعى للمراكز والأدوار داخل المجتمع . فهناك مجتمعات يتم فيها هذا التقييم على أساس لا دخل للإنسان فيه كالنسب والانتماءات الأسرية والطبقية والعرقية والدينية . . الخ ، وهناك مجتمعات أخرى يتم فيها هذا التقييم على أساس ما يبذله الإنسان من جهد وعمل أو على أساس إنجازه . ويطلق على النوع الأول من المراكز ، المراكز الموروثة أو المنسوبة (منسوبة إلى طبقة أو أسرة . . الخ) Ascribed status وعلى الثانية المراكز المنجزة Achieved status .

خامساً : التخصص فى الأدوار والوظائف فى مقابل اللاتخصص أو الانتشار الوظيفى : فهناك مجتمعات يقوم أبناؤها بأدوار وأعمال كثيرة وغير متخصصة ، مثل المجتمع الريفى حيث يقوم الفلاح بكافة العمليات الزراعية وتقوم زوجته بكافة الأعمال المنزلية ، فى حين نجد لمجتمعات أخرى لا يقوم الفرد إلا بأداء عمل متخصص واحد . ومن هنا تظهر الحاجة إلى التعليم المتخصص وإلى وظائف وأدوار لا تظهر فى المجتمع التقليدى .

ويذهب « الين » إلى أن هناك ثلاثة من هذه المتغيرات ، تتصل بمجال التنمية والتحديث بصلات وثيقة وهى :

(ا) التمييز بين المراكز المنسوبة والمراكز التى يكتسبها الإنسان بعمله وجهده .

(ب) التمييز بين سيادة المعايير الخاصة ، وسيادة المعايير العامة أو الاختلاف فى أسس التقييم الاجتماعى والحكم على الأشخاص والأمور .

(ح) التمييز بين التخصص وتقسيم العمل وبين الانتشار الوظيفى .

ومن الواضح أن المجتمعات المتخلفة تتسم بسيادة المراكز المنسوبة

والمعايير الذاتية والخاصة فى التقييم الاجتماعى وغلبة الطابع الانفعالى فى الفكر والسلوك والعلاقات وغلبة المصلحة الجماعية والانتشار الوظيفى أو اللاتخصص . وعلى العكس من ذلك نجد أن المجتمعات المتقدمة تتسم بعكس هذه الخصائص . وتلعب عمليات التنمية والتحديث الحضارى دوراً هاماً فى نقل المجتمعات المتخلفة من النموذج الأول إلى النموذج الثانى .

وعلى الرغم من إمكان الاستفادة من مثل هذه النظريات الثنائية فى تحليل التحولات الاجتماعية ، والتى ترجع فى القدم إلى القرن التاسع عشر ، فى مجال فهم عمليات التحول الجاريه فى الدول النامية ، إلا أنها لا تفيدنا فى فهم عوامل التخلف ولا كيفية تحقيق التقدم . وهى لم تفعل أكثر من عملية وصف النماذج . وهى نماذج غير متحققة بالفعل .

مراجع الفصل الأول

(١) دكتور نبيل السمالوطى: علم اجتماع التنمية : الهيئة المصرية العامة للكتاب فرع اسكندرية ١٩٧٤ .

(٢) Rocher, Guy : A general introduction to sociology ; A theoretical perspective : Macmillan. 1972; p. 467.

(٣) إيفانز بريتشارد : الأنثروبولوجيا الاجتماعية : ترجمة الدكتور أحمد أبو زيد، منشأة المعارف — الطبعة الثانية سنة ١٩٦٠ .

(٤) دكتور نبيل السمالوطى : المصدر السابق الفصل الأول .

(٥) Rocher-op. cit. pp. 467 – 468.

(٦) Ibid. p. 469.

(٧) ويتضح التوجيه الأيديولوجى الاستعمارى فى نظرية « روستو » من أنه كتب هذه النظرية بتكليف من وكالة المخابرات الأمريكية خلال فترة حكم كندى وبإشراف نائبه «جونسون» . ويحاول هذا النموذج صياغة مجتمعات العالم الثانى صياغة غربية لربطها بحركة الاحتكارات الأمريكية — انظر البحث الذى قدمته إلى المؤتمر الفكرى الأول للتربويين العرب فى العراق فى الفترة من ٧ — ١٥ يونيو بعنوان : بحث فى نماذج التنمية والتحديث الحضارى فى العالم الثالث ، مع تقديم نموذج للتوازن .

(٨) ارجع الى كتابى بعنوان : البناء النظرى لعلم الاجتماع — دار الكتب الجامعية سنة ١٩٧٤ .

(٩) Peries, Ralph ; Studies in the sociology of development Reter dam university press 1969.

(١٠) Ponsioen : National development, A Sosiological contribution : Noriton The Hague 1968.

Nurks; Ranger : Problems of capital Formation in underdeveloped countries-oxford 1960.

(١١) Seger; Imogen : S ciology For the modarn mind ; The Macmillan Co. Ny. 1972 pp. 285—289.

(١٢) لفهم هذه النظريات يمكن الرجوع إلى كتابى عن علم اجتماع التنمية — خاصة الفصل الأول — مدخل التحضر والمدخل الديموجراف .

(١٣) Seger. I. op. cit. p. 239.

(١٤) Rocher , op. cit. p. 470.

(١٥) Apter, D : The politics of modernization ; University of Chicago press. 1965.

(١٦) Eisenstadt; S, F : Modernization Protest and Change : Englewood Clifs, N.I-Prentice Hall 1960.

(١٧) Singer, Hans : Internalional development : Mc Graw Hill-N. Y. 1964.

(١٨) من يرغب فى الحصول على المزيد من المعلومات حول التنمية السياسية أن يرجع إلى دراسة « أبتر » التى سبق أن أشرنا إليها وإلى الدراسة التالية :

Organski ; A.F.K : The slages of political development Alfrod A. Knept. N. Y. 1965.

(١٩) I. L. O : Social change and social progress in Africa 1968. pp. 5—15.

(٢٠) Ponsioen. op. cit pp. 14—22.

(٢١) Moore : Wilbert E ., Social change-Prentice Hall 1963. pp. 89—90,

(٢٢) Larson, O , Rogers, E. Rural society in transition : The American setting-in Copp. J. (ed) Our changing rural society-lowa state university press 1962 p. 41.

(٢٣) Kuznets, Simon : Six lecturcs on economic growth. Grenco III : The Free press. 1959 p. 342.

(٢٤) ومثال هذا الدراسات التالية :

Rocher G. op. cit-chapter 13, Allen, Francis R. Socio-cultural dynamics : An introduction to social change, The Macmillan Co N. Y. 1971. Chapelo Bennis' W-Chin, R-Bennis, K—(eds) The planning of change—Halt Rinhart K. Y. 1969.

(٢٥) Bennis: W : Theories and methods of applyiug beha-vioural sciences to pl nned organizational change : in Bennis—et-al. (eds) Ibid.

(٢٦) Seger, I. op. cit. pp. 289—293.

(٢٧) Ibib. pp. 293—304.

(٢٨) Ibid.

(٢٩) Allen. F. op. cit. p. 340.

(٣٠) لمعرفة نظرية « تونيز » ارجع إلى كتابي عن علم اجتماع التنمية — الفصل الأول مدخل النماذج المثالية — وقد ترجم كتاب « تونيز » من الألمانية إلى الإنجليزية تحت عنوان :

Fundamental concepts of sociology : Gemeinchaft and Gsse-lschaft, Trans by C. Loomis. N. Y. Harper and Row 1763.

(٣١) Hoselitz, Bert : Main concepts in the analysis of social implica,ious of technological change ; in Hoselitz and Moore (eds) : Industrialization and society : The Hague-Unisco 1963—p. 12.

الفصل الثاني

الجوانب الاجتماعية للتنمية الاقتصادية

١ — مقدمة

٢ — أهم المتغيرات المتضمنة فى التنمية الاقتصادية :

(أ) حجم المدخرات وحجم الاستثمار .
(ب) حجم الأسواق .
(حـ) معدلات التصنيع .

٣ — التنمية الاقتصادية والحياة الاجتماعية :

(أ) التنمية الاقتصادية والبناء الاقتصادى للمجتمع .
(ب) « « الديموجراطى فى المجتمع .
(حـ) « « الاجتماعى .
(د) « « وبناء الشخصية الإنسانية .

٤ — التحديث التكنولوجى والتحديث التربوى .
٥ — مراحل النمو الاقتصادى وموقع الدول النامية على المتصل الاقتصادى .
٦ — مناقشة نظرية المراحل عند روستو ، ونقد النموذج الغربى فى التنمية .
٧ — خاتمـــة .

مقدمة :

يطرح « فرانسيس ألين » F. Allen في دراسة له عن الديناميات الاجتماعية والثقافية . السؤال التالى : ما هى العوامل التى أدت ببعض الدول إلى التقدم الحضارى بينما ظلت الدول الأخرى متخلفة ؟ وبقول آخر ماهو السبب فى ما نلاحظه اليوم من تفاوت ظاهر بين الدول من حيث الغنى والفقر ومستويات الإنفاق والخدمات والدخول ؟ . وما هى العوامل التى أدت إلى الاتساع المتزايد للفجوة بين الدول المتخلفة والمتقدمة فى عالم اليوم . ويشير الباحث المذكور إلى أن مفتاح الحل الأساسى يكمن فى التصنيع . فالدول المتقدمة تبنت وطبقت سياسة التصنيع منذ عدة أجيال مضت بينما تخلفت الدول المتخلفة فى هذا المضمار (١) . وبقول آخر فان الفرق الأساسى يكمن فى عمليات التنمية الاقتصادية . وهذه العمليات الأخيرة يجب أن نفهمها بالمعنى الواسع . فكما يشير « هولاند هنتر » H. Hunter فان التنمية الاقتصادية هى عملية تغيير شامل فى كافة جوانب المجتمع حيث أنها تقتضى استحداث مجموعة من الأبعاد الاجتماعيـــة كالبعد السياسى والادارى والسيكولوجى والقيمى ... الخ (٢) .

وعلى الرغم من سطحية هذا التحليل الذى قدمه « ألين » لعوامل تقدم الدول الغربية وتخلف دول العالم الثالث ، لأنه لم يقل شيئاً عن العوامل ولم يفعل أكثر من الوصف ، إلا أنه ينبهنا إلى أهمية التنمية الاقتصادية فى تقدم المجتمع . والواقع أن الإجابة الموضوعية على السؤال الذى طرحه « الين » يقتضى عدم الاقتصار على العوامل الاقتصادية فحسب ، وإنما يجب أن تمتد لتشمل العلاقات الدولية وظاهرة الاستعمار والقهر السياسى والاستنزاف الاقتصادى للمستعمرات وسياسة التعويق وإبقاء حالة التخلف فى المستعمرات التى اتبعتها الدول الغربية ... الخ .

وعلى الرغم من أن معيار التخلف والتقدم لا يمكن أن يقتصر على البعد الاقتصادى وحده ، إلا أننا يمكن أن ننظر إلى هذا البعد على أنه المحور الذى تدور حوله الأبعاد الأخرى فى إطار نظرة تكاملية للعوامل . ويمكن القول بأن أهم معيار مأخوذ به اليوم للتقدم والتخلف ، هو متوسط الدخل الفردى وهناك الكثير من الاعتراضات على هذا المعيار على أساس أنه ليس حاسما فى التمييز وإلا اعتبرنا الكويت أكثر تقدما من انجلترا . ولكنه مع هذا يعتبر المعيار الموضوعى المقبول لحد ما . ويذهب « كوزنتز Kuznetz » و « ليبنشتاين Leibenstien » إلى أنه يمكن اعتبار متوسط الناتج من السلع لكل فرد إلى جانب متوسط الدخل الفردى على أنهما معياران مقبولان للتنمية الاقتصادية على الرغم من عدم إمكان اعتبارهما معيارين كاملين لأنهما لا يغنياننا عن النظرة الشمولية للواقع الاجتماعى والاقتصادى ككل .

ويذهب « وليم اجبرن W. Ogburn » أن هناك إرتباطا إيجابيا مرتفعا (وصل إلى ٩, فى بحث أجرى على ٥٣ دولة) بين متوسط الدخل الفردى وبين متوسط استهلاك الفرد من الطاقة المستمدة من مصادر غير حيوانية . ويميل الكثير من الباحثين مثل «إيثيل دى سولا بول » إلى عدم مناقشة قضية التنمية الاقتصادية فى ضوء مسألة الإنتاج والإنتاجية ومتوسط الدخل الفردى فحسب ، ولكنه يضيف إلى جانب هذا البعد المادى مجموعة من الأبعاد السوسيولوجية وفى مقدمتها بعد القيم والدافعية لدى أعضاء المجتمع . وهو يركز بصفة خاصة على مدى انتشار الروح العلمانية secularism وتحكيم العقل عند تفسير الأحداث والوقائع وعدم إرجاعها إلى عوامل غيبية تتجاوز قدرتنا الإنسانية على الفهم . كذلك فهو يركز على الدافعية للانجاز . وسوف نناقش هذه النقطة بالتفصيل فى فصل قادم وعند عرضنا لنتائج الدراسة الميدانية[٣] .

وبدلا من الاقتصار على معيار واحد للتخلف والتقدم الاقتصادى، نجد أن الكثير من العلماء يفضلون تحديد مجموعة من مؤشرات التخلف . ويحدد « الين » أهم مؤشرات التخلف الاقتصادى فيما يلى :

أولا : كبر نسبة العاملين فى الزراعة والإنتاج الأولى بحيث تتراوح بين ٧٠٪ ، ٩٠٪ من جملة العمالة الكلية داخل المجتمع .

ثانياً : انخفاض الإنتاجية الزراعية نتيجة لانتشار البطالة المقنعة وانخفاض المستوى التكنولوجى .

ثالثاً : انخفاض معدل رأس المال - العامل .

رابعاً : انخفاض متوسط الدخل الفردى حتى يكاد يصل إلى مستوى الكفاف .

خامساً : عجز أغلبية سكان المجتمع عن الادخار نتيجة لانخفاض الدخل .

سادساً : انقسام المجتمع إلى طبقتين - أغلبية فقراء وأقلية أغنياءهم ملاك الأراضى . وهم غالباً ما يسيئون توجيه مدخراتهم .

سابعاً : انخفاض المستويات الفنية والادارية والمهارية .

ويمكن القول بأن عملية تحديث وتنمية مجتمع يتسم بهذه الخصائص الاقتصادية إلى جانب سمات اجتماعية متخلفة مثل كبر حجم الأسرة وانخفاض مستوى التعليم وغياب التعليم الفنى وانتشار الفكر الخرافى والغيبى والقيم والممارسات المعوقة للتقدم والمضادة لروح العلم ... الخ ، لابد وأن تكون

فى غاية الصعوبة والتعقيد . ويشير « الين » إلى أن هناك ثلاث مراحل لهذه العملية يجب أن تكون واضحة ومتميزة وهي :

أولا : تحقيق المتطلبات الأساسية لانطلاق التحول الصناعى .

ثانياً : الانطلاق الفعلى للصناعات داخل المجتمع .

ثالثاً : حدوث النتائج الكبرى بعيدة المدى التى تترتب على تحول المجتمع إلى مجتمع صناعى وهو ما نطلق عليه الحضارة الصناعية .

ومن المعروف أنه يترتب على عمليات التصنيع مجموعة من التغيرات المصاحبة فى المجالات السياسية والسكانية والسيكلوجية والسوسيولوجية ... الخ ولكن لا يجب أن يفهم من هذا أن التصنيع سوف يؤدى إلى نتائج متشابهة تماماً فى كافة المجتمعات التى تتبنى الصناعة . فنموذج التغير الذى يحدث داخل أى مجتمع سوف يختلف بالضرورة عن تلك التى تحدث داخل أى مجتمع آخر . وسوف يتوقف نموذج التغير على عدة عوامل تتعلق بتاريخ المجتمع وظروفه ونظامه الاقتصادى والسياسى ، كأن يكون مجتمعاً رأسمالياً أو اشتراكيا . ولا شك أن ظروف كل مجتمع هى التى تحدد احتياجاته وقرارات التنمية داخله فقد يكون المجتمع محتاجاً إلى تكنولوجيا تعتمد على كثافة رأسمالية عالية ، كما قد يكون محتاجاً إلى نوع من التكنولوجيا ذى الكثافة العالية من قوة العمل ، وقد يكون أكثر احتياجاً إلى تحقيق التكامل والوحدة السياسية والاجتماعية ... الخ .

وإذا كانت التنمية عملية شاملة ومتعددة الأبعاد حيث تضم أبعاداً إدارية واقتصادية وتربوية وصحية ... الخ ، فإننا نرى أن التنمية الاقتصادية تحتل مكانة خاصة ، على أن نتصورها فى موضعها الصحيح والمناسب ، وهى

أنها وسيلة المجتمع لتحقيق أهدافه التى يحددها نسق القيم داخله وأيديولوجية المجتمع وفلسفته الاجتماعية . وطالما أننا نتحدث عن التنمية الاقتصادية فإنه يجب علينا أن نتحدث عن مجموعة من المتغيرات حددها لنا « الين » فيما يلى(٤) :

أولا : حجم المدخرات التى يمكن استثمارها .

ثانياً : حجم الأسواق القائمة والتى يمكنها استيعاب السلع والخدمات .

ثالثاً : عمليات التصنيع بكافة أشكالها وأنواعها ومتعلقاتها .

ويؤكد « هيجن » أنه إذا لم تتحقق هذه المتغيرات الثلاثة بشكل مناسب فإنه لا يمكن للتنمية الاقتصادية أن تنطلق بالكفاءة المطلوبة . ويحسن بنا الآن أن نفصل القول فى هذه العمليات :

أولا : حجم المدخرات : The volume of saving

يحتل هذا العامل الاقتصادى أهمية كبرى فى عملية التنمية ، ذلك لأن الدول النامية تعانى من دائرة الفقر الخبيثة . فهى تتسم بضعف الإنتاج والإنتاجية ، فى مجال السلع والخدمات كما أنها تتسم بقلة الموارد وضعف التكوين الرأسمالى وانخفاض الدخل القومى وبالتالى بانخفاض الدخل الفردى . وهذا الأخير يحول دون إمكان الادخار وهو الأساس الأول للاستثمار . ومن البديهى أنه يجب على الدول الفقيرة تدبير رأس المال اللازم للتنمية ، إذا ما حاولت تغيير أوضاعها المتخلفة .

ويتم هذا الأمر فى جميع الدول من خلال الاعتماد على المدخرات الوطنية فى المحل الأول . ويشير « روبرت هيلبرونر » R. L. Heilbroner إلى أن الادخار لا يعنى مجرد إيداع الأموال داخل البنوك فحسب، ولكنه

يعنى كذلك ادخار القوى العاملة والمعدات المادية . وهو يقصد بذلك أنه يجب أن تخطط قوة العمل داخل المجتمع وتوجه لخدمة أهداف التنمية من خلال تحويل العمالة غير المنتجة إلى عمالة فنية متخصصة، والقضاء على ظاهرة البطالة المقنعة داخل بعض الدول المتخلفة ، بإيجاد عمل إنتاجى يستوعب من لا عمل لهم أو من يعملون فى مجالات لا تحتاجهم بالفعل .

وهناك العديد من المعوقات التى تقف فى سبيل تنمية المدخرات الوطنية داخل الدول النامية ، وفى مقدمتها انخفاض مستوى معيشة جماهيرها — خاصة الفلاحين وهم الأغلبية — إلى ما دون الكفاف . هذا إلى جانب انخفاض المستويات التعليمية والصحية والتكنولوجية ... الخ . ويتساءل بعض الباحثين مثل « الين » عما إذا كان الموقف بهذا الشكل فى الدول النامية لارجاء فيه. وهو يرى أنه يمكن تحقيق التنمية فى تلك الدول خطوة بخطوة وأن المطلب الأساسى والملح هو تبنى برامج معينة للتصنيع . ويشير بأنه فى غياب رأس المال الوطنى الكافى ، يمكن لتلك الدول أن تستعين بقروض خارجية فى شكل نقدى أو عينى ، سواء من دول أو من هيئات دولية . ولكنه يؤكد أن الجزء الأساسى من الأموال اللازمة للتنمية يجب توفيرها داخلياً . ويجب هنا أن نشير إلى ما يعترض عملية القروض الخارجية من مشكلات كبيرة تتمثل فى ما قد تفرضه الجهة أو الدولة صاحبة القرض من شروط وما تمارسه من ضغوط ، وهناك مشكلة أخرى تواجه أغلب الدول النامية وهى مشكلة زيادة السكان بمعدلات عالية ، خاصة فى بداية التحول الإنمائى أو خلال مرحلة الانتقال ، تحت تأثير استيراد الأدوية الحديثة والأخذ بأساليب الوقاية والعلاج الحديث . وهذا يلقى مزيداً من الأعباء على برامج وخطط التنمية . ذلك لأن هذه الخطط يجب أن تحقق زيادة فى الدخل القومى بمعدل يفوق النمو السكانى . ذلك لأن عدم تحقق هذا الأمر يؤدى بمتوسط الدخل الفردى إلى الجمود أو حتى إلى

الهبوط أحياناً . ويذهب « هانز سنجر » H. W. Singer و « هيلبرونر » إلى أنه إذا كان حجم المدخرات التى توظف فى مجالات استثمارية يدر ناتجاً يتزايد بسرعة تفوق سرعة تزايد السكان داخل المجتمع ، فإن هذا يعنى بدء انطلاق عملية النمو الاقتصادى التراكمى داخل المجتمع . وهما يطلقان على هذا المبدأ مصطلح القانون الحديدى للنمو الاقتصادى The iron law of economic growth (*) .

ثانياً : حجم الأسواق : The size of merkets :

يتوقف حدوث التنمية الاقتصادية ومعدلاتها إلى حد كبير على حجم اتساع الأسواق . فالأسواق المحدودة أو ضيقة النطاق يمكن أن تكون معوقاً خطيراً للنمو الاقتصادى . واتساع حجم السوق يعنى كثرة الطلب على السلع والخدمات ، وهذا هو ما يدفع المستثمرين إلى الإنتاج ويضمن لهم توزيع منتجاتهم وزيادة أرباحهم ويشحذهم المنظمين ورجال الإدارة والاقتصاد إلى الإبتكار والاختراع وإغراق الأسواق بمنتجات جديدة طالما أن حجم الطلب عليها كبير . ويشير « الين » إن ألى اتساع حجم الأسواق كعامل اقتصادى لا يؤدى بمفرده إلى النمو الاقتصادى بمعزل عن مجموعة أخرى من العوامل الاجتماعية والسياسية والثقافية والسيكولوجية . وبنفس المعنى يمكن القول بأن توافر الموارد الماليـــة القابلة للاستثمار لا يؤدى مفرده إلى التقدم الاقتصادى داخل المجتمع . ذلك لأن مثل هذه الموارد يمكن أن توجه إلى خزائن الصفوات التقليدية Traditional elites

---

(*) The iron law of ecoromic growth is that "So long as the amount of saving coupled with the fruitfulness of that savings result in the rise in the output is faster than the rise in population, comulative economic growth will take place. Heilbro'-ner, R. The great ascent. N.Y Harper 1963 p. 104.

بدلاً من توجيهها إلى استثمارات إنتاجية كما حدث بالفعل فى أغلب الدول النامية فى الماضى . وخير مثال لنا على هذا مصر — فى عهد ما قبل الثورة — حيث كانت أغلب الأموال مركزة فى يد الإقطاعيين ، وكانت توجه إلى مجالات غير إنتاجية كالمضاربة على الأرض والإنفاق البذخى والإدخار فى البنوك الأجنبية . وهذا هو أحد الأسباب الجوهرية التى عوقت النمو الاقتصادى فى مصر زمناً طويلا .

ثالثاً : تزايد عمليات التصنيع والتحديث الزراعى .

يمكن القول بأن التكنولوجيا هى المفتاح الحقيقى لزيادة الإنتاج . فالإنسان يستطيع تحقيق مستويات عليا من الإنتاج بأقل قدر من الجهد والنفقات من خلال أساليب الميكنة الحديثة . وتمكن المشكلة الأساسية أمام الدول النامية — كما سبق أن أشرنا — فى كيفية تدبير الأموال اللازمة لشراء الأجهزة التكنولوجية الحديثة وإرساء دعائم البناء الأسفل لاقتصادياتها (مثل إنشاء الطرق والكبارى ومحطات القوى الكهربية والسدود وأجهزة الاتصال الحديثة والبنوك والمصارف ... الخ) وهو ما يطلق عليه الهياكل الأساسية اللازم توافرها لانطلاق التصنيع بمعدلات سريعة .

يضاف إلى هذا أن إحدى العقبات التى تحول دون الانتفاع بالتكنولوجيا الحديثة داخل الدول النامية ، هى إنعدام القدرة على استيعابها واستخدامها بكفاءة نظراً لعدم توافر أطقم الفنيين المدربين عليها أو عدم توافر الكوادر التنظيمية والإدارية والفنية اللازمة . وهذه المشكلة ترجع إلى طبيعة ونوعية الجهاز التعليمى فى تلك المجتمعات ، وإلى انتشار الأمية الفكرية والهجائية داخلها . ويشير « فرانسيس إلين » إلى أنه يمكن لهذه الدول أن تسير على الأسلوب الغربى خطوة خطوة ،

من خلال الانتقال من العصر الحرفى إلى عصر التكنولوجيا الحديثة على مراحل متتابعة . غير أنه يرى أن هـــذا الأسلوب البطىء فى التحول الاقتصادى أمر مرفوض لدى هذه الدول التى تتطلع إلى اللحاق بعالم النصف الثانى من القرن العشرين بكل ملامحه التكنولوجية والفنية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية . وهو لهذا يرى أنه لا مناص من استعانة هذه الدول بالقروض والخبرات والمعونات الخارجية من أجل إطلاق برامج طموحه للتصنيع .

وعلى الرغم من أهمية التركيز على تنمية قطاع الصناعة ، إلا أنه يجب الإهتمام بنفس القدر بقطاع الزراعة – التى يعتبرها البعض صناعة بيولوجية – ذلك لأن هذا القطاع يلعب دوراً حيوياً فى عملية التنمية والتحول الصناعى ذاته .

فالناتج الزراعى فى أغلب الدول النامية يشكل نسبة كبيرة من الصادرات وهى الأساس الأول فى جلب الأموال التى توظف فى شراء معدات التنمية من الدول المتقدمة .

هذا إلى جانب أنها تمثل نسبة كبيرة من المواد الأولية للصناعة كما أنها هى التى تمد الأهالى باحتياجاتهم المتزايدة من الطعام والمواد الغذائية التى يتزايد الطلب عليها مع إرتفاع المستوى المعيشى . يضاف إلى هذا أن تحديث الإنتاج الزراعى من خلال الاستعانة بالتكنولوجيا الزراعية الحديثة سوف يحدث تغيرات فى نوع وهيكل العمالة داخل المجتمع سواء من حيث الكم والكيف . فمن حيث الكيف سوف ترتفع المستويات المهارية والتخصصية للعمال الزراعيين الأمر الذى يزيد من كفاياتهم الإنتاجية – ومن ناحية الكم فإن ميكنة الزراعة سوف تتيح فائضاً من عمال الزراعة يمكن توجيههم إلى العمل فى مجالات إنتاجية مطلوبة مثل إنشاء الطرق

والسدود ومحطات القوى والعمل الصناعى ... الخ ، وذلك بعد تدريبهم مهنياً بما يتلاءم مع متطلبات الأعمال الجديدة[٦] .

والواقع أن تحديث المجتمعات الريفية فى الدول النامية يتطلب عدة إصلاحات تكنولوجية وتنظيمية . وتتمثل الأولى فى تصنيع الريف وإمداده بالقوى الكهربية ومحاولة إعادة تنظيمه عمـــرانياً وتحديث الزراعة داخله ... الخ . أما الإصلاحات التنظيمية فى مقدمتها الإصلاح الزراعى وتغيير نظم الملكية الزراعية وإصلاح العلاقة بين الملاك والمستأجرين ، وتحسين أساليب استغلال الأرض من خلال الأخذ بنظم التجميع الزراعى بشكل يسمح بالإنتفاع بالتكنولوجيا الزراعية الحديثة ، والقضاء على ظاهرة التفتت الملاحظة — كذلك يجب الاستعانة فى هذا الصدد بتطبيق نظم التعاون الزراعى المتقدمة .

ويشير « الين » إلى أن هذه التحولات الاقتصادية والثقافية والاقتصادية سوف تواجه داخل المجتمعات التقليدية بمقاومة عنيفة من النظم القائمة ذات التاريخ الطويل ، كما أنها تواجه بعقبات من بناء القوة السياسى والاقتصادى والاجتماعى القديم المتمثل فى طبقة الإقطاعيين أصحاب السلطة التقليدية ، غير أن هذه المقاومة سوف تزول أو تخف حدتها مع استمرار فرض النظم الجديدة وتطبيقها . والواقع أنه لا يمكن تحقيق التنمية الاقتصادية داخل أى مجتمع مع استمرار النظام الإقطاعى داخله بما يتضمنه من إنفاق بذخى ومضاربة بالأرض وعدم ترشيد الإنفاق وتخلف أساليب الإنتاج الزراعى . ويجب هنا أن نشير إلى صعوبة التغيـــير أو التحديث الحضارى للمجتمعات الزراعية . وقد أوضحت « باربارا وارد » B. Ward فى دراسة لها عن الأمم الغنية والأمم الفقيرة[٧] ، أن أهالى المجتمعات التقليدية يرتبطون بمجموعة من التقاليد والأصول التاريخية المعوقة للتقدم ،

والتي ظلوا يتوارثونها عبر آلاف السنين ، وهذا هو ما يكسب النظم والقيم والعلاقات داخلها نوعاً من القداسة في نظر الأهالى . ولهذا فإن محاولة إقناع الفلاح فى الدول النامية بتغيير الأساليب التقليدية فى الزراعة أو فى المعيشة أو فى تربية أولاده أو فى علاقاته مع الآخرين ، مسألة تواجه بالعديد من الصعوبات والمعوقات ، بالمقارنة بأهالى المجتمعات الحضرية الصناعية الحديثة . ويشير « الين » إلى أن إتساع حجم السوق وتزايد الطلب على المنتجات الزراعية — سواء الغذائية أو المواد الخام — من شأنه أن يمد الفلاحين بحافز كاف لزيادة إنتاجهم طلباً للمزيد من الربح . وهذا يدفعهم إلى قبول الأخذ بمقتضيات التحديث الزراعى (الميكنة الزراعية والبذور المنتقاة والأسمدة الكيماوية والأساليب المستحدثة والمواعيد الجديدة... الخ).

ومن غير المتوقع أن يتم هذا التحول من فترة زمنية قصيرة ، فهو كتحول فكرى وسلوكى يتطلب فترة طويلة نسبياً من الزمن .

ويمكن القول بأن إطلاق عمليات التصنيع داخل أى مجتمع نام ، أمر يتوقف إلى عدة متغيرات مترابطة ، منها تحديث الزراعة بحيث يمكننا أن تحقق من خلال التصدير — رأس المال اللازم لاستيراد أجهزة التقدم أو التكنولوجيا الصناعية الحديثة ، وتحقيق التراكم الرأسمالى المنشود ، وإمداد الصناعة بالمواد الخام اللازمة للصناعات الاستهلاكية والوسيطة . كذلك فإن تحديث الزراعة يحرر الكثير من الأيدى العاملة المطلوبة فى قطاعات الصناعة وإرساء دعائم البناء الأسفل لاقتصاديات المجتمع . وتتطلب التنمية الصناعية كذلك قدراً كبيراً من الإدخار وتوسيع الأسواق وتحقيق التراكم الرأسمالى وتدريب العاملين والأخذ بنظم الإدارة الحديثة وتطوير النظم التعليمية الحديثة وتوظيف التعليم فى خدمة برامج التنمية الشاملة . يضاف إلى هذا كله

أن عمليات التصنيع تفترض إحداث تحولات فى نموذج الشخصية السائد لدى الأهالى ، حيث يجب إحداث تغير فى نموذج الفلاح القديم المتخلف Old time peasant type فى إتجاه النموذج الموجـــه للانجاز والإبتكار innovative achievemet oriented type وهذا التغيير هو مسئولية أجهزة الإتصال والتربية والتنشئة الاجتماعية بوجه عام .

هذه المتغيرات أو غيرها أمر يحدث بالفعل داخل الدول النامية بمعدلات مختلفة وبدرجات متفاوتة من الكفاءة . ويمكن النظر إلى التصنيع على أنه مرحلة أو عملية داخل خطة التنمية الشاملة ، وإن كان يعد حجر الزاوية فيها . وبناء على هذا فإنه لا يمكن القول بأن التصنيع هو العامل الوحيد فى التحديث الحضارى أو بأنه مرادف له ، أو بأن الناتج الصناعى هو المؤشر الوحيد لتحديث المجتمع . بل أن محاولة استحداث بعض الصناعات داخل بعض المدن دون تحديث الزراعة والقيم والنظام السياسى والتعليمى ... من شأنه أن يخلق مشاكل اجتماعية واقتصادية ، وهى ما يطلق عليه الثنائية الاقتصادية Dual economy أو مشكلة الثنائية التكنولوجية أو الإيكولوجية ، ويحول دون تكامل المجتمع . فالتصنيع يجب أن يرتكز على أساس تعليمى وقيمى وإدارى وثقافى ملائم وأن يتم — داخل الدول النامية — فى ظل خطة التحديث الحضارى الشامل .

التنمية الاقتصادية وأثرها على الحياة الاجتماعية :

إذا كانت التنمية الاقتصادية هى وسيلة المجتمع المتخلف الأساسية لبلوغ أهدافه الاجتماعية المنشودة ، فإننا يجب أن نكون على وعى بأثر هذه التنمية النوعية ، على بناء المجتمع وما يسوده من نظم وعلاقات وتنظيمات . والواقع أن التصنيع — بمعناه الواسع الذى يشمل الميكنة الزراعية باعتبار أن الزراعة وتربية الحيوان صناعة بيولوجية — هو لب التنمية الاقتصادية

ولذا يحسن أن ندرس الجوانب الاجتماعية للتصنيع . ولا يجب أن يفهم من هذا أن التنمية الصناعية سوف تحدث نفس الآثار بشكل واحد داخل كل المجتمعات . فلاشك أن هذه الآثار تحدث بدرجات متفاوتة داخل كل مجتمع على حدة . ويرجع الاختلاف النسبي إلى اختلاف الثقافات والأصول التاريخية واختلاف الظروف السائدة قبل التحول الإنمائي في اتجاه التحديث، إلى جانب الأطر القيمية والاقتصادية والسياسية للمجتمعات . وعلى الرغم من ذلك فان الدراسات الميدانية في مجال علم الاجتماع والعلوم المتداخلة معه ، قد كشفت عن وجود مجموعة من الآثار المتشابهة إلى حد كبير للتصنيع على الحياة الاجتماعية وعلى بناء الشخصية وعلى العلاقات بين الناس وبين التنظيمات . وسوف نناقش أهم هذه الآثار فيما يلي :

أولا : التنمية الاقتصادية والبناء الاقتصادي :

هناك العديد من الآثار الاقتصادية للتصنيع ، في مقدمتها إعادة توزيع نظام العمالة داخل المجتمع حيث تقل نسبة العاملين في الزراعة والحرف الأولية ، وترتفع نسبة العاملين في الصناعة والخدمات . كذلك فسوف يزداد الطلب على العمالة المتخصصة والأيدي العاملة الفنية الماهرة ، ويقل الطلب على الأميين وغير المهرة يضاف إلى هذا أنه سوف يزداد الطلب على أصحاب المهن التخصصية العليا لرجال الإدارة وخبراء التخطيط والمهندسين والمنظمين والأطباء ، ومن شأن العمليات الصناعية أن تحدث تنوعاً كبيراً في الأعمال والتخصصات والمهن سواء على مستوى العمل اليدوي أو على مستوى العمل الكتابي أو الإداري أو الفني . وهذا هو مايؤدي بدوره إلى تعقد نسق المكانات والأدوار والأوضاع الاجتماعية ، الأمر الذي يفسح الطريق إلى تزايد معدلات الحراك المهني والاجتماعي والطبقي داخل المجتمع. ولاشك أن العلاقة بين التنمية الصناعية والدخل القومي علاقة واضحة،

فهذه التنمية تزيد من الدخـل القومى ، الأمر الذى ينعكس بالتالى على متوسط الدخل الفردى وعلى مستوى السلع والخدمات التى يستهلكها الأفراد وعادة مايسهم التصنيع فى تزايد حجم الاستثمار ، عن طريق إعادة استثمار جزء من العائد الصناعى سواء من قبل المستثمرين الأفراد أو من قبل الدولة كصاحبة الصناعات أو من خلال تدخل الدولة عن طريق النظم الضريبية التى تفرضها على المستثمرين . وترتبط حركة التنمية الصناعية داخـل المجتمع بما يمكن أن نطلق عليه الحضارة الصناعية ، وتعدى مرحلة اقتصاديات الكفاف إلى ظهور نماذج جديدة من الاستهلاك فى مجال السلع والخدمات .

التنمية الاقتصادية والبناء الديموجرافى :

هناك مجموعة من الارتباطات أو الآثار المتبادلة أو الفعل أو ردالفعل بين حركة التنمية الاقتصادية وبين واقع البناء الديموجرافى داخل المجتمعات . وقد ظهرت بعض النظريات لتفسير هذه العلاقة ، من أهمها نظرية التحول الديموجرافى Demographic transition التى تحاول توضيح الارتباط بين حجم السكان وبين عمليات التنمية الاقتصادية . وتذهب هذه النظرية إلى أن انخفاض معدلات الوفيات العالية — يسبق انخفاض معدلات المواليـــد والخصوبة داخل الدول النامية . فانخفاض معـدل الوفيات يحدث بفعل استحداث نظم الوقاية والعلاج الحديث وفرضها بقوة القانون والإقناع ، وهذا لا يستغرق وقتاً طويلا . أما انخفاض معدل المواليد فهو مسألة تتعلق بالقيم والعادات والنظم التى لا تتغير إلا مع تقدم عمليات التنمية الاقتصادية والتربوية والاتصالية واتساع نطاق التحضر والتصنيع وتغير المناخ العام لثقافة الفقر . وينجم عن انخفاض معدل الوفيات مع بقاء معدل الخصوبة على ما هى عليه من الارتفاع ، مرحلة من النمو الانتقالى Transitional growth تمثل عبئاً كبيراً على برامج التنمية . وقد كشفت دراسات واقعية كثيرة

عن ارتباط معدل الخصوبة بعوامل اقتصادية وسيكولوجية وتعليمية وثقافية تتعلق بالمعتقدات والقيم . فقد وجد أن حجم الأسرة يتناسب تناسباً عكسياً مع المستوى الاقتصادى والتعليمى الذى يكون عليه الشخص . كذلك كشفت الدراسات عن ارتباط ظاهرة الخصوبة بظاهرة الريفية والحضرية وبطبيعة الأعمال التى يمارسها الشخص . وهذا يعنى أن هناك ارتباطاً بين نمو السكان كظاهرة ديموجرافية وبين الظواهر الايكولوجية ومع تقدم التنمية الاقتصادية يتسع نطاق الحضرية وتقل معدلات الخصوبة . ولكن يجب ألا يفهم من هذا أن الارتباط تام بين الحضرية والتنمية الاقتصادية فقد كشفت بعض الدراسات مثل دراسة « بارك » عن انتشار ظاهرة التحضر الزائد أو المفرط Overurbanization داخل بعض الدول النامية . وتتمثل هذه الظاهرة فى أن ارتفاع معدل التحضر (نسبة سكان المدن إلى العدد الكلى للسكان) لا يرجع إلى التنمية الاقتصادية أو اتساع نطاق التصنيع ، وإنما يرجع إلى تزايد الهجرة من المجتمعات الريفية والمحلية لعدم وجود فرص للعمل والارتزاق داخلها .

ومثل هذا النوع من التحضر يمثل ظاهرة مرضية ويؤدى إلى ظهور العديد من المشكلات الحضرية مثل الاحتقان الحضرى والبطالة وأزمات المواصلات والإسكان ويؤدى إلى ظهور المناطق المتخلفة وإلى العديد من ألوان الانحراف والسلوك الإجرامى . كذلك فإن هذه الهجرات تلقى مزيداً من الأعباء على أجهزة الرعاية الاجتماعية والصحية وتثير مشكلات التوافق والتفكك . . . إلخ[٩] . ولا شك أن هذه الظاهرة المرضية تعوق عمليات التنمية . وعلى الرغم من صدق نظرية التحول السكانى بوجه عام إلا أنه قد ثبت فسادها عند التطبيق على بعض المجتمعات النامية التى انطلقت عمليات التنمية داخلها منذ أكثر من ربع قرن ومع هذا استمرت معدلات الخصوبة عالية داخلها . ولذا فإنه من المتوقع — كما يشير « الين » ، أن يؤدى تحسن

الأوضاع الاقتصادية وارتفاع المستويات التعليمية وارتفاع مستويات الطموح واتساع نطاق الحضرية — داخل الدول النامية . إلى تقليل حجم الأسرة وظهور الأسر الزواجية الصغيرة وانخفاض معدل الخصوبة داخلها كما حدث فى الدول المتقدمة .

التنمية الاقتصادية والبناء الاجتماعى :

وإلى جانب هذه الآثار التى يتركها التصنيع على البناء الاقتصادى والبناء السكانى فإنه يؤثر بلا شك على مكونات البناء الاجتماعى بالمعنى الاصطلاحى الضيق ، وهى النظم والعلاقات والجماعات الاجتماعية . وعلى سبيل المثال فقد كشفت الدراسات الواقعية عن ارتباط التصنيع ببناء الأسرة وبوظائفها . فقد ثبت أن انتشار التصنيع يؤدى إلى اختفاء نظم الأسرة الممتدة والمركبة ، وإلى ظهور وانتشار الأسر الصغيرة المكونة من الزوج والزوجة والأبناء القصر فقط . ونظم الأسرة الممتدة والمركبة من النظم التى تميز المجتمعات الريفية التقليدية ، والتى تمثل معوقاً وظيفياً Dysfunctional بالنسبة للتنمية الصناعية وتتعارض مع متطلبات الحضرية . وتتساءل « باربارا وارد » B. Ward عن السبب الذى يدفع الفلاح — فى ظل النظم القبلية أو العشائرية أو فى ظل نظم الأسر الممتدة أو المركبة — إلى الابتكار والاجتهاد والإنجاز ، إذا كان يعلم أن حصلة عمله لا تذهب إليه وإلى زوجته وأبنائه فحسب ، وإنما ستوزع على إخوته وأبناء أخواته وأعمامه وأبنائهم ... الخ . هذا إلى جانب أن طبيعة الحياة الصناعية والحضرية من شأنها أن تحدث تفككا فى الأسر كبيرة الحجم نتيجة لظهور الروح الفردية والمنافسة الشديدة والضغوط النفسية والاقتصادية والروح الاستقلالية فالأشخاص فى ظل المجتمعات الحضرية والصناعية يرفضون الخضوع للآباء فى مجال الزواج ، ويصرون على حرية اختيار الزوج أو الزوجة وهذه ظاهرة تنمو مع ما يصاحب

التصنيع والتحضر من اتساع نطاق التعليم بالنسبة للفتاة وخروجها للعمل وحصولها على استقلالها الاقتصادى ومطالبتها بالمساواة والحقوق السياسية والاجتماعية .

ومع نمو المجتمع الصناعى والحضرى يحدث تحول فى أسلوب التربية حيث يتجه الأسلوب التسلطى إلى الاختفاء ليحل محله أسلوب ديموقراطى تحررى .

ومع اتساع نطاق التصنيع والتحضر تفقد الأسرة العديد من وظائفها التقليدية مثل الوظيفة الاقتصادية الدينية والسياسية . ويحدث هذا نتيجة لنمو التنظيمات المتخصصة كالمدارس والنوادى ودور العبادة والتنظيمات السياسية ويتزايد افتقاد الأسرة لوظائفها حتى إنها فى المجتمعات الصناعية المتقدمة تفقد وظيفتها التربوية حيث تنتشر حضانات متخصصة تتولى رعاية الأطفال منذ مرحلة الرضاعة حتى دخول المدارس . والمجتمع الصناعى مجتمع متغير متحول بسرعة ، وهذا هو مايتيح الفرصة للصراع بين القديم والجديد أو مايطلق عليه صراع القيم أو صراع الأجيال . يضاف إلى هذا فإن نمو حركة التصنيع تسهم فى إتاحة الفرصة أمام النساء للتعليم والدخول فى سوق العمل ، الأمر الذى يترك آثار واضحة على بناء الأسرة ووظائفها والعلاقة بين أفرادها . وهذا يعنى أن تغير دور ومركز المرأة فى المجتمع يؤدى إلى تغير دورها ومركزها داخل الأسرة ، كما يؤدى إلى حدوث تغير فى العلاقة بينها وبين زوجها وأبنائها ، وفى أساليب تربية الأبناء ... الخ .

وإذا ما انتقلنا إلى عمليات الضبط الاجتماعى نجد أن حركة التصنيع تسهم فى اختفاء بعض أساليب الضبط وظهور أساليب جديدة لضبط سلوك الناس وعلاقاتهم . فمع نمو حركة التصنيع تضعف الأساليب غير الرسمية

فى الضبط الاجتماعى كالقيم والدين والسمعة والجيرة والتقاليد ... الخ ، وتعلو قيمة الأساليب الرسمية للضبط الاجتماعى وأهمها القانون الوضعى والمؤسسات المنفذة له مثل مؤسسات الشرطة والقضاء والنيابة ، والمؤسسات العقابية كالسجون ومؤسسات الأحداث المنحرفين . ويمكن القول بأن تحول العلاقات الاجتماعية داخل المجتمع الصناعى إلى النوع الثانوى وغياب ارتباطات الصداقة والجيرة والألفة التى تسود المجتمعات التقليدية وغلبة العلاقات التعاقدية محل ظاهرة الشرف والالتزام الدينى والإنســـانى . ونمو حجم التوترات والصراعات ... كل هذه التغيرات المصاحبة للمجتمع الصناعى ، من شأنها أن تترك آثار سيئة على سيكولوجية الفرد وعلى صحته النفسية وعلى علاقاته مع غيره سواء فى دائرة أسرته الضيقة أو فى دائرة عمله ، بل وتترك كذلك أثراً سيئاً على إنتاجيته فى عمله . وقد تؤدى هذه العوامل إلى العديد من الظواهر المرضية مثل اللامبالاة والاغتراب وإدمان المخدرات والمشروبات الكحولية والعديد من ألوان الانحراف . وتظهر مثل هذه الظواهر المرضية بشكل أوضح أثناء فترات التحول السريع نحو التحديث أو التصنيع والتحضير ، بحيث لا يكون أمام أعضاء المجتمع التقليدى فرصة كافية للتوافق مع المواقف الجديدة المتغيرة داخل المجتمع .

ومع تحول المجتمع فى اتجاه التحديث الحضارى تبرز الحاجة إلى التعليم الفنى ورفع المستويات المهارية للعمال . ويذهب المشتغلون بالتعليم إلى أن التحول الإنمائى يقتضى القيام بحركة تعليم وتربية شاملة Over.all education داخل المجتمع ، وهو مايطلق عليه التعليم الوظيفى . وهذا هو مايقتضى من مخططى التعليم إعادة صياغة نظم التعليم ومناهجه ومراحله وأساليب الدراسة بما يخدم برامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية .

ويؤكد « إدوارد شيلز » E. Chils فى دراسة له عن « التحديث والتعليم العالى » أهمية تخطيط التعليم العالى من أجل توظيفه فى خدمة برامج التنمية .

فهذا النوع من التعليم هو الذى يمد قطاعات الخطة الشاملة بالكوادر المتخصصة كالمهندسين والفنيين والإداريين والأطباء والمعلمين ... الخ . وعلى الرغم من أن أعداداً كبيرة من طلبة الدول النامية يذهبون إلى الدول الغربية والشرقية من أجل الحصول على شهادات ، إلا أن المهمة الأساسية فى تخريج الكوادر والفنيين تظل ملقاة على الجامعات وأجهزة التعليم المتخصصة الوطنية . ويجب أن تخطط البعثات العلمية إلى الخارج مايخدم حاجات خطة التنمية من المتخصصين .

ويؤدى التحول من التقليدية إلى الحداثة ، أو من المجتمع التقليدى إلى المجتمع الصناعى إلى تعاظم الدور الذى تلعبه أجهزة الاتصال فى حياة الجماهير كوسيلة للاعلام والتثقيف وتكوين وتعديل وتغيير الآراء والاتجاهات . ويشير « بول لازار سفيد » إلى أنه على الرغم من تعاظم أهمية أساليب الاتصال الجماهيرية داخل المجتمع المتحول نحو الحداثة . إلا أنها لاتغنى أو لاتحل محل أساليب الاتصال الشخصية . وقد كشفت أغلب الدراسات الواقعية عن أهمية دور أساليب الاتصـــال الشخصية فى تكوين وتغيير الآراء والاتجاهات والممارسات والقيم . كذلك كشفت بعض الدراسات — مثل دراسات « كاتز Katz » و « لازارسفيلد Lazarsfeld » عن أهمية الدور الذى يلعبه قادة الرأى Openion leader فى عملية التحول الإنمائى ، حيث أنهم يمارسون نفوذاً كبيراً على الأهالى داخل مجتمعهم المحلى . هذا إلى جانب أنهم غالباً ما يكونون على صلة بأجهزة الاعلام والاتصال الجماهيرية . وقد وضع « لازارسفيلد » وزميله فرض الاتصال على مرحلتين . فقادة الرأى يتلقون الأفكار والمفاهيم الجديدة من خلال أجهزة الاتصال العامة كالإذاعة والصحافة . . ، ثم يتولون نقلها من خلال الاتصال الشخصى — إلى أهالى المجتمع المحلى[١٠] .

ويحدد « ألين » و « لازار سفيلد » أهم خصائص نظام الاتصال داخل المجتمع الصناعى كما يلى :

أولا : التخطيط ، فالاتصال بالجماهير داخل المجتمع الصناعى هو فى جوهره اتصال مخطط من خلال أجهزة وتنظيمات محددة .

ثانياً : سرعة الاتصال ، حيث يتم نشر الأنباء والأحداث عقب وقوعها بساعات قليلة .

ثالثاً : توسيع مجال إدراك واهتمام الجماهير حيث ينقل إليهم أنباء العالم التى تقع فى مناطق تتعدى مجتمعهم المحلى أو القومى ، هذا إلى جانب تنوع المادة الاتصالية .

رابعاً : تسهم أجهزة الاتصال فى تحقيق التكامل الاجتماعى والسياسى حيث إنها تسهم فى توحيد الفكر والمفاهيم ومجالات الاهتمام السياسى والاجتماعى بين الجماهير .

ويذهب خبراء التنمية السياسية إلى أنه يمكن تحقيق الوعى السياسى والمشاركة الجماهيرية فى صنع القرارات السياسية ، والولاء المشترك للسلطة المركزية والتكامل السياسى داخل المجتمع ... ، من خلال تضافر الجهد بين مؤسسات التنشئة الاجتماعية ومؤسسات الاتصال داخل المجتمع .

التنمية الاقتصادية وبناء الشخصية الإنسانية :

ولا تقتصر آثار التنمية الاقتصادية على النظم الاقتصادية والأسرية والتربوية . والاتصالية والسياسية فحسب ، ولكنها تمتد إلى نموذج الشخصية . ويشير « الين » إلى أنه يجب أن نميز بين أثر التنمية الصناعية — باعتبارها

جوهر التنمية الاقتصادية - على الإنسان ، وبين الخصائص الشخصية التى يجب العمل على توافرها تمهيداً لانطلاق حركة التصنيع أو دورة التقدم الاقتصادى ، والتى صدرت بصددها مجموعة من النظريات مثل نظريات « ماكيلاند » وهيجن » و « كنكيل » . والواقع أن العلاقة بين التنمية الاقتصادية وسمات الشخصية علاقة دائرية ومتبادلة . فهناك خصائص يجب العمل على تنميتها لنجاح عمليات التنمية الاقتصادية ، كما أن هذه العمليات الأخيرة من شأنها أن تدعم هذه السمات أو الخصائص . وقد صدر فى هذا الصدد العديد من الدراسات والنظريات التى سوف نتعرض لها بإيجاز فى الفصل القادم . ويهمنا هنا أن نناقش مجموعة الخصائص التى تميز الإنسان الحديث Modern man ، والتى تفصل بينه وبين الإنسان التقليدى والمتخلف. وفى مقدمة هذه الخصائص مايتسم به الإنسان الحديث من عقلية إيجابية فعالة Active mindedness . فهو يؤمن بامكانية التحكم فى بيئته الطبيعية والاجتماعية وبإمكان التحكم فى الحاضر والمستقبل من خلال التخطيط وتطبيق المنهج العلمى والأخذ بالأساليب التكنولوجية الحديثة ، كذلك فهو يؤمن بأهمية المشاركة فى الحياة السياسية والاقتصادية لمجتمعه .

ويمكن القول بأنه مع تحول المجتمع من التقليدية إلى الحداثة يحدث تحول عميق فى نموذج الشخصية لدى أهالى المجتمع حيث يكتسب الإنسان مجموعة جديدة من السمات والخصائص . وقد أجريت عدة دراسات واقعية لتحديد أهم هذه السمات أو خصائص النموذج الحديث للشخصية . ومن أهم هذه الدراسات تلك التى قام بها « الكس انكلز » A. Inkeles ورفاقه(*) فى جامعة هارفارد فى ست دول وهى الأرجنتين ، وشيلى . وإسرائيل ،

(*) وهم « دافيد سمث » D. Smith و « هاوارد شومان » H Schuman و « إدوارد ريان » E. Ryan .

ونيجيريا ، وباكستان الشرقية ، والهند . واستطاع فريق الدراسة بإشراف « إنكلز » التوصل إلى مقياس للحداثة الشاملة أطلق عليه Measure of overall modernity ويختصر بما يلي : The OM scale [١١،١٢] ويستهدف هذا المقياس تحديد موقع الشخص المفحوص على متصل التقليدية — الحداثة ، وتحديد مقدار الحداثة السيكولوجية Psychological modernity . وقد كان حجم العينة الكلية لدراستهم ٦٠٠٠ شخص بمعدل ١٠٠٠ شخص لكل دولة ؛ وحاول الباحثون على حد تعبيرهم تمثيل قارات آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية فى الدراسة ، وهى القارات التى تقع داخلها أغلب الدول المتخلفة والنامية فى العالم . كذلك فقد حاولوا تحقيق أكثر قدر ممكن من الضبط المنهجى ، وقد احتوى جدول المقابلة الذى طبقوه على ٣٠٠ سؤال ، وتم تطبيق البحث بين ١٩٦٢ — ١٩٦٤ . ويمكن اعتماداً على هذه الدراسة أن نحدد أهم خصائص الإنسان الحديث فيما يلى :

أولا : الانفتاح على التجارب الجديدة سواء فى مجال معرفة البشر (سرعة التكيف والتوافق) أو فى مجال الإقـــدام على نماذج سلوكية جديدة مثل الإقدام على العلاج الطبى وعلى تخطيط مستقبل الأبناء وتنظيم الأسرة أو المشاركة فى مشروعات المجتمع وفى التنظيم السياسى فى المجتمع ... الخ .

ثانياً : التحرر من ضغوط السلطة التقليدية مثل سلطات الآباء والأسرة ورجال الدين ، والخضوع للسلطات الرشيدة التى تتمثل فى التنظيمات الحديثة سواء فى المجال الاقتصادى أو السياسى أو الاجتماعى .

ثالثاً : الإيمان بالعلم والتكنولوجيا الحديثة وبقدرتهما على مواجهة مشكلات الإنسان .

رابعاً : الإيجابية فى مواجهة المشكلات وفى المشاركة فى مشروعات المجتمع المحلى .

خامساً : ارتفاع مستوى الطموح والتطلع سواء بالنسبة للذات أو الأبناء على كافة المستويات التعليمية والمهنية والاقتصادية .

سادساً : الانفتاح على أجهزة الاتصال والاهتمام بمعرفة أحدث الأنباء والأخبار سواء على المستوى المحلى أو القومى أو العالمى .

سابعاً : الاهتمام بعنصر الزمن وضبط المواعيد وتخطيط المستقبل والأحداث بشكل علمى .

ويضيف « أنكلز » فى دراسة له بعنوان « تحديث الإنسان » مجموعة أخرى من أبعاد التحديث السيكولوجى والاجتماعى أهمها سيادة الاتجاه نحو الزمن الحاضر والمستقبل بشكل أوضح من الاهتمام بالماضى . هذا إلى جانب الإيمان بالديمقراطية واحترام آراء الآخرين ووجهات نظرهم . يضاف إلى ذلك أن الإنسان الحديث يؤمن — على حد زعم « إنكلز » — بقضية أيديولوجية تتمثل فى عدالة التوزيع Distributive justice . وهذا يعنى — فى نظره — أن هذا الإنسان يؤمن بضرورة توازى العائد مع ما يقدمه الإنسان من جهد وإنجاز ، لا على أساس الانتماءات الطبقية أو الأسرية أو العرقية أو الدينية .

التحديث التكنولوجى والتحديث التربوى :

وتكشف لنا مختلف الدراسات النظرية الميدانية عن قيام التحديث الحضارى على أساس محورين أساسيين ، محور التحديث التكنولوجى ومحور التحديث التربوى ،

ولاشك أن التنمية الاقتصادية تقوم فى جوهرها على أساس التصنيع (بمعناه الواسع الذى يضمن الزراعة والسياحة ... الخ) . وهذا يعنى أن هذه التنمية تعتمد على التحديث التكنولوجى ، وعلى استيعاب التكنولوجيا المستحدثة سواء من خلال الاختراع أو الاقتباس . وتجدر الإشارة هنا إلى أن الإقدام على التحديث والتكنولوجيا مسألة تعتمد على أهداف المجتمع العليا ، وعلى نسق القيم السائدة والموجهة للممارسات السلوكية لأعضاء المجتمع ، كما تعتمد على مدى توافر التعليم الفنى والكوادر الفنية والتنظيمية القادرة على الاستفادة من التكنولوجيا ، الحديثة . ويذهب « ولـيز » S, H. welisz فى دراسة له بعنوان « تحديث التكنولوجيا » إلى أن أكثر من ثلثى الزيادة فى الدخل القومى فى العالم يرجع إلى زيادة متغيرى رأس المال والعمل [١٣] . وهذا يعنى أن الدول الفقيرة فى مواردها تستطيع أن تحرز تقدماً اقتصادياً هائلا من خلال الاستعانة بالتكنولوجيا .

ويعد المجتمع اليابانى من أبرز الأمثلة على الدول التى استطاعت أن تصل إلى قمة التقدم الاقتصادى فى وقت قصير نسبياً على الرغم من فقرها النسبى فى الموارد ، وذلك بفضل التكنولوجيا .

ويرتبط التحديث التكنولوجى داخل المجتمع بمجموعة من العوامل ، أهمها القدرة على استيعاب وإدارة التكنولوجيا الحديثة . وهذا يعنى ضرورة إعادة صياغة النظام التعليمى داخل المجتمعات النامية بحيث يخرج الفنيين والكوادر الإدارية والإشرافية والتنظيمية ذات الكفاءة العليا . وهذا يعنى ضرورة تحقيق التوازن بين العملية الادارية والتعليمية وبين التنوع فى تكنيكات الانتاج . ويجب على كل دولة أن ترسم سياستها التنموية وأن تقوم بعملية الاختيار التكنولوجى بما يلائم ظروفها الخاصة . فهل ترسم الدولة سياستها على أساس استخدام التكنولوجيا ذات الكثافة الرأسمالية العالية Capital intensive وهى تكنولوجيا وصلت إلى مراحل متقدمة من الآلية

ولا تحتاج إلى حجم كبير من العمالة وتدر إنتاجاً عالياً ، أم تقدم الدولة على استخدام التكنولوجيا ذات كثافة العمل العالية Labor intensive وهى التى تتطلب حجماً كبيراً من العمالة ؟ ولاشك أن الاختيار سوف يتوقف على عدة متغيرات أهمها مدى توافر الأيدى العاملة ، وحجم البطالة المقنعة داخل الدولة ، كذلك فهو يتوقف على مدى توافر رؤوس الأموال اللازمة لشراء معدات التنمية وحجم القروض المعروضة والشروط المفروضة على الدولة مقابل إمدادها بالتكنولوجيا المتقدمة — إذا كانت هناك شروط — هذا إلى جانب، أن الاختيار التكنولوجى يحكمه مدى توافر الفنيين والاداريين القادرين على التعامل مع التكنولوجيا الحديثة . يضاف إلى هذا كله أن عملية الاختيار التكنولوجى تتوقف على السياسة الإنمائية الشاملة للدولة فهل ستبدأ بالتصنيع الثقيل (ذى الكثافة الرأسماليـــة العالية) أم ستبدأ بالتصنيع الخفيف (ذى كثافة العمل العالية) ؟ . ولا شك أن أنسب السياسات لمجتمع ما يمكن أن تكون غير مناسبة لمجتمع آخر .

وهناك العديد من المعوقات التى تعترض التنمية الاقتصادية من خلال التحديث التكنولوجى أهمها ما سبق أن أشرنا إليـــه من نقص التكوين الرأسمالى وعدم توافر الكفاءات التنظيمية والادارية والفنية. هذا إلى جانب الضغوط الدولية التى تمارسها الدول المتقدمة والتى تملك التكنولوجيا الحديثة. يضاف إلى هذا أن إحدى المشكلات الرئيسية التى تقف حائلا دون تحقيق التقدم الاقتصادى بمعدلات عالية ، هو ارتفاع معدلات النمو السكانى داخل الدول النامية . ويذهب « كنجزلى دافيز » K. Davis إلى أنه منذ سنة ١٩٣٠ صار معدل التزايد السكانى داخل الدول النامية ضعف المعدل المقابل داخل الدول الصناعية المتقدمة . ويقول « دافيز » إنه مما يدهش الانسان أن نسبة البالغين فى الدول النامية تمثل ٦٩ ٪ من مجموع البالغين فى العالم ، فى حين أن نسبة الأطفال داخلها يمثل ٨٠ ٪ من مجموع الأطفال فى العالم . ويمكن

القول بأن ارتفاع نسبة الإعالة (أو نسبة المستهلكين فقط إلى المنتجين المستهلكين معاً) وإنخفاض نسبة قوة العمل وإنخفاض توقعات الحيـــاة وإرتفاع معدلات الخصوبة والزيادة الطبيعية للسكان ... كل هذه العوامل تحتم على الدول النامية الاستعانة بالتكنولوجيا الإنتاجية المتقدمة ، باعتبارها المفتاح الأساسي للتنمية الاقتصادية . هذا بالطبع إلى جانب أهمية رسم وتنفيذ سياسات اجتماعية بعيدة المدى للتحديث القيمي وتغيير الاتجاهات وتنفيذ برامج لتنظيم الأسرة حسب ظروف كل دولة .

ومن أهم معوقات الانطلاق الاقتصادي والاجتماعي أمام الدول النامية، التخلف الكبير في مواردها البشرية . ويشير « جون كنث جالبرث J. K. Galbraith في دراسة بعنوان « التنمية الاقتصادية في المنظور Economic development in perspective إلى أن تطوير نظم التربية والتعليم مسألة على درجة كبيرة من الأهمية داخل الدول النامية سواء بالنسبة لتحسين مستوى الناس وزيادة وعيهم ، أو كشكل من أشكال الاستثمار الإنتاجي ذي العائد الاقتصادي الكبير في المستقبل(١٤) . وهو يذكر أن تثقيف أهالي المجتمعات التقليدية سواء من خلال برامج محو الأمية وتعليم الكبار أو من خلال تطوير أساليب التعليم النظامي ، أمر حيوي بالنسبة لبرامج التنمية سواء في المجال الاقتصادي (الزراعي والصناعي) أو في المجال الاجتماعي (تبني الإتجاهات الإيجابية والممارسة الصحية) أو في المجال السياسي (المشاركة في شئون المجتمع) وهو يؤكد أن الأمية — سواء الهجائية أو الفنية — تعد أكبر معوق للتقدم الإجتماعي والاقتصادي . ويؤكد « هانز سنجر » H Singer أن المشكلة الكبرى أمام الدول المتخلفة لا تتمثل في كيفية الحصول على ثروة ، فقد يتحقق هذا عن ظهور ثروة مفاجئة وإنما تتمثل في كيفية خلق القدرة الذاتية على صنع الثروة . وهنا يمكن للنظم التعليمية والتربوية أن تسهم في خلق هذه القدرة ، بشرط أن تكون برامج التعليم والتربية من النوع

الذى ينمى عند الإنسان عادات التفكير الاستقلالى وينمى ملكات الخلق والإبداع ، وألا يكون من النوع القامع التسلطى الذى يفرض على الشخص آراء معدة سلفاً بحيث يطمس لديه القدرة على التجديد والابتكار . ويؤكد بعض الباحثين العلاقة الإيجابية بين هذه القدرة الأخيرة وبين التقـــدم الاقتصادى والاجتماعى ، وفى مقدمتهم «شومبيتر» و «هيجن» وسوف نعرض آراء كل منهما فى الفصل القادم . ويؤكد بعض علماء الاقتصاد الحديث أن من أهم خصائص التقدم الاقتصادى ارتفاع متوسط الدخل الفردى ، على أن يتسم هذا الارتفاع بالاستمرار والشمول بمعنى أنه لا يكون ارتفاعاً طارئاً بسبب عوامل مفاجئة ، وأن يكون عاماً بين كافة فئات المجتمع وطبقاته. ويعد النظام التربوى والتعليمى الكفء هو الضمان الأساسى لاستمرار التقدم الاقتصادى . حيث إنه المسئول عن إعداد الفنيين ورجال الخبرة القادرين على متابعة التطورات العلمية والتكنولوجية العالمية ، واستيعاب مايظهر منها فى الدول المتقدمة ، وابتكار مايتلائم مع ظروف دولهم وما يحقق أهداف خطط التنمية فى بلادهم .

ولاشك أنه على كل دولة نامية أن تضع لنفسها استراتيجية تعليمية وتربوية معينة تحقق أهدافها فى النمو والتقدم ، ويذهب «فردريك هاربيسون» F. Habison فى دراسة له بعنوان « التربية من أجل التنمية » Education For development إلى أنه على النظام التربوى فى كل مجتمع أن يأخذ فى اعتباره طبيعة البناء الثقافى للمجتمع من حيث نسق القيم وتقاليد الأهالى، كما أنه يجب أن يتلاءم مع مرحلة النمو الاقتصادى التى يوجد عليها المجتمع . هذا إلى جانب أن مناهج الدراسة فى المدارس والجامعات داخل الدول النامية يجب أن تتلاءم مع خطط التنمية فى هذه الدول . وهـذا يعنى أنها يجب الاتصاغ بشكل يجعل منها صورة كربونية من تلك المناهج التى تدرس فى العالم الغربى المتقدم الذى تختلف ظروفه تماماً عن تلك الظروف الموضوعية

والتاريخية المميزة للدول النامية . وبوجه عام نستطيع القول بأن الاستراتيجية التربوية داخل الدول النامية يجب أن تحتل الأولوية كأساس جوهرى للتحديث الحضارى الشامل .

وتعد القيادة كذلك من العوامل الجوهرية التى تلعب دوراً أساسياً فى عملية التحديث . فالقيادة السياسية العليا فى الدولة هى المسئولة عن اتخاذ قرارات التحديث وتحديد أسلوبه وخططه وبرامجه . أما القيادات المحلية فهى المسئولة عن إقناع الأهالى بالأفكار والممارسات المستحدثة والمنشودة طبقاً لخطة التنمية . كذلك فإن القيادات سواء على المستوى القومى أو الإقليمى أو المحلى هى المسئولة عن تحقيق المشـــاركة الشعبية فى صنع وصياغة وتنفيذ الخطة .

وبدون هذه المشاركة لايمكن لتلك الخطة أن يتم تنفيذها بنجاح . ويؤكد « هيلبرونر Heilbroner أن كافة الشواهد النظرية والتطبيقية تؤكد الأهمية الكبرى والحاسمة للقيادات السياسية فى إطلاق وتوجيه وإدارة عمليات التغير الاجتماعى المخطط والتحولات الثقافية المستهدفة داخل الدول النامية . وتلعب القيادات دوراً هاماً فى مجال إعادة بناء وصياغة المعايير والقيم التى تحكم حركة الناس وفكرهم وسلوكهم فى المجتمع . وهذا يعنى أن للقيادة دوراً تربوياً أساسياً فى عملية التحول الإنمائى . والدول النامية ليست فى حاجة إلى قيادات على مستوى عال من الكفاءة فى اتخاذ القرارات وترشيد فكر وسلوك الجماهير ودفعهم إلى المشاركة المسئولة فى عملية التنمية فحسب ، ولكنها فى حاجة كذلك إلى طبقة الكوادر الإدارية والفنيـــة القادرة على إدارة التنظيمات البيروقراطيـة المتنامية مع تقـدم المجتمع الاقتصادى والاجتماعى . وتلعب هذه الكوادر دوراً كبيراً فى إحداث التقدم ذاته . وقد ذهب بعض الدارسين إلى أن هذه الكوادر والمنظمين

الذين يتمتعون بدرجة عالية من القدرة الابتكارية والإبداع ، هم العنصر الأساسي الذى يقود عملية التنمية الاقتصادية .

مراحل النمو الاقتصادى وموقع الدول النامية على المتصل الاقتصادى .

يمكننا أن نناقش قضية التحديث بوصفها عملية مستمرة ومتتابعة ومتعددة الأوجه والأبعاد ، وباعتبارها الطريق الوحيد للانتقال بمجتمعات العالم الثالث من انخفاض المستوى الاقتصادى وسيادة الأمية والفكر الخرافى والعلاقات القائمة على المراكز المنسوبة وضعف حوافز العمل والاستثمار والإنجاز ، وانعدام إرادة التغيير ... الخ ، إلى مجتمعات متقدمة اقتصادياً واجتماعياً وسياسياً وإدارياً وحضارياً . وبقول آخر فإن عملية التحديث تسعى نحو إحلال النموذج الحضرى محل النموذج الريفى التقليدى السائد داخل المجتمعات التقليدية فى العالم الثالث .

ومن أهم سمات النموذج الحضرى النزعة العقلية وعلاقات الأدوار والتخصص وشيوع الانقسام المهنى والحراك الاجتماعى والإيمان بالعلم وبقدرة الإنسان على تغيير واقعه ، إلى جانب ارتفاع المستوى المعيشى . ولاشك أن التحول الإنمائى المخطط داخل مجتمعات العالم الثالث لايمكن أن يتحقق فى ظل جيل أو جيلين وإنما سيتطلب فترات زمنية طويلة نسبياً . ولعل هذا هو مايسبب القلق لدى المسئولين عن بعض هذه المجتمعات ، خاصة وأن الهوة التى تفصل بينها وبين المجتمعات المتقدمة فى اتساع متزايد ، وأن مسيرة التنمية داخلها تعترضها العديد من المعوقات الداخلية والدولية .

وقد استطاع « والت ويتمان رستو » W. W.Rostow — وهو عالم اقتصاد أمريكى — أن يوضح لنا المراحل الطويلة والمتتابعة للنمو الاقتصادى خلال دراسة له بعنوان « مراحل النمو الاقتصادى The stages of economic

growth . ويؤكد هذا الباحث على التماثل الذى يحدث بين الدول والمجتمعات أثناء مراحل التحديث أو النمو المتتابعة .

ولكن هذا لم تمنعه — كما يشير « الين » — من إدراك تميز التجارب الوطنية والقومية داخل كل مجتمع وقد حاول فى نظريته عن مراحل النمو أن يقدم لنا تاريخاً لعملية التحديث داخل الدول المتقدمة . ثم عمم هذه المراحل وجعل منها قانوناً عاماً لخط سير التنمية داخل جميع المجتمعات . وقد صار جدل كبير حول تلك النظرية من حيث مدى انطباقها على مجتمعات العالم الثالث ، أو من حيث صدقها التعميمى ، أو من حيث الخلفية الأيديولوجية والسياسية لها . وعلى الرغم من مختلف أوجه النقد التى وجهت إلى النظرية المذكورة ، إلا أنها مازالت محل اهتمام كبير فى الأوساط العلمية . ولهذا فإنه يحسن بنا أن نعرضها بإيجاز بوصفها إحدى النظريات الاقتصادية المطروحة بصدد مراحل نمو الدول النامية ، ثم نحاول بعد ذلك مناقشتهـــا بإيجاز . ويذهب « روستو » فى نظريته إلى أن عملية النمو الاقتصادى تمر عبر مراحل خمس وهى :

١ — مرحلة المجتمع التقليدى The traditional society

٢ — مرحلة التهيؤ للانطلاق The preconditions for take off

٣ — مرحلة الانطلاق The take off

٤ — مرحلة الاقتراب من النضج The drive to maturity

٥ — مرحلة عصر الاستهلاك الواسع The age of high mass consumption

وسوف نوجز القول فى كل مرحلة من هذه المراحل حسبما تصورها « روستو » .

أولا : مرحلة المجتمع التقليدى :

ويذهب الباحث المذكور إلى أن من أهم خصائص المجتمع التقليدى أن أغلب سكانه يعملون فى الزراعة والحرف الأولية ، وأن إنتاجية العاملين فى هذه المجالات منخفضة . ومتوسط الدخل الفردى هنا يقترب من الكفاف بحيث يتعذر الادخار ، وهو الأساس الأول للاستثمار ... ويتسم هذا المجتمع كذلك بسيادة الأمية ، وببناء إنتاجى ينمو ببطء شديد نتيجة لقيامه على أساس نموذج من المعرفة والتكنولوجيا يماثل ذلك الذى وجد قبل عصر « نيوتن » أو قبل تطور العلم الطبيعى . وهذا لا يعنى أن المجتمع التقليدى متحجر أو استاتيكى تماماً . ولكن يلاحظ أن هناك حدوداً محددة لا يمكن أن يتخطاها فى النمو ، نظراً لتخلف الإمكانيات العلمية والتكنولوجية وبساطتها . ومن ناحية البناء العائلى يتسم هذا المجتمع بسيادة الوحدات العائلية كبيرة الحجم ، مثل الأسر الممتدة والمركبة والبدنات ... الخ .

ثانياً : مرحلة ماقبل الانطلاق :

وتتميز هذه المرحلة فى جوهرها بأنها مرحلة انتقالية . فالمجتمع التقليدى لا يمكن أن ينتقل إلى مجتمع صناعى متقدم دفعة واحدة ، أو بصورة مفاجئة فهناك مجموعة من الشروط الأساسية التى يجب تحقيقها تمهيداً لهذا الانتقال . وفى مقدمة هذه الشروط بدأ ظهور الايمان بأن التقدم الاقتصادى ليس أمراً مرغوباً فيه فحسب ، ولكنه أمر ممكن وضرورى من أجل تحقيق الأهداف المرغوب فيها داخل المجتمع ، سواء على المستوى الفردى مثل الربح أو على المستوى الاجتماعى مثل الرفاهية وتحقيق الظروف الحياتية الأفضل للأطفال والأجيال التالية ، أو على المستوى القومى مثل كرامة الوطن واستقلاله .

وخلال هذه المرحلة يتغير نظام التعليم ، وتظهر طائفة من المنظمين والاقتصاديين لقيادة مشروعات اقتصادية — سواء على المستوى الفردى أو الحكومى . وهذه الطائفة يكون لديها خصائص محددة مثل الخبرة الاقتصادية والقدرة على تحمل المخاطرة والقدرات التنظيميـــة والإدارية . وهنا تأخذ البنوك ومؤسسات التحويل وبعض المؤسسات الصناعية ، التى تسهم فى تحقيق التراكم الرأسمالى وهو أساس أولى للنمو الاقتصادى . غير أن التغير فى الأنشطة الاقتصادية يكون بطيئاً فى هذه المرحلة بسبب المعوقات المتمثلة فى التقاليد والقيم والأفكار والممارسات ونماذج الأسرة والعلاقات التقليدية البالية . وأهم خاصية تميز هذه المرحلة الانتقالية هذا النظام الاقتصـــادى والاجتماعى التقليدى ، وتغـــير النظام السياسى بظهور الدولة القومية المركزية Centralized national state ، وهو أساس أول للتنمية السياسية كما أنه شرط جوهرى لانتقال المجتمع إلى مرحلة الانطلاق .

ثالثاً : مرحلة الانطلاق :

وينتقل المجتمع إلى هذه المرحلة عندما يتم التغلب على معوقات التحديث والقضاء على المقاومة التقليدية التى تقف أمام الانطلاق الاقتصادى ، وعندما تسود قوى التغير ويصير النمو هو الحالة الطبيعية . ويذهب « روستو » إلى أن التكنولوجيا كانت هى المثير الأساس — وإن لم يكن الوحيد — للانطلاق الاقتصادى داخل بعض الدول كالولايات المتحدة الأمريكية وكندا وانجلترا . ويتحقق خلال هذه المرحلة تراكم فى رأس المـال ، ونمو فى التكنولوجيا المستخدمة فى الصناعة والزراعة . كذلك تبرز خلال هذه المرحلة جماعة قوة Power group تؤمن بالتحديث أو التغيير الاجتماعى والاقتصادى التقدمى . وتعمل على تطبيقه بالفعل . وعادة ما يرتفع معدل الاستثمار والادخار خلال تلك الفترة بمعدل يتراوح بين ٥٪ — إلى ١٠٪ أو أكثر من الدخل القومى ويحدث توسع فى بعض الصناعات ، كما تستحدث بعض الأنواع من

الصناعات الأخرى الجديدة . يضاف إلى هذا ظهور التحديث في مجال الزراعة حيث تظهر أساليب جديدة في الزراعة وتستخدم الميكنة في هذا القطاع ، ويحدث تغير في طريقة حياة الفلاحين ، ويتم إضفاء الطابع التجارى على الزراعة ، حيث لا يتحقق الانتاج الزراعى للاستهلاك الذاتى المباشر ، وإنما لتسويقه والاتجار فيه ، على عكس ما هو سائد فى العصر الاقطاعى .

ويؤرخ « روستو » لبدء هذه المرحلة فى بريطانيا بعد سنة ١٧٨٢، وفى فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية حوالى سنة ١٨٤٠ وفى روسيا بحوالى سنة ١٨٩٠ وفى الهند والصين بحوالى سنة ١٩٥٠ .

رابعاً : مرحلة الاقتراب من النضج :

ويتجه الاقتصاد فى تلك المرحلة إلى الأخذ بالأساليب التكنولوجية المتقدمة داخل جميع القطاعات ، ويرتفع معدل الاستثمار ليصل إلى ما بين ١٠ — ٢٠ ٪ من مجموع الدخل القومى ، ويرتفع معدل النمو الاقتصادى بشكل يتجاوز معدل النمو السكانى .

ويختفى خلال هذه المرحلة الكثير من الصناعات التقليدية المتخلفة ويتزايد ظهور الصناعات الجديدة المتقدمة . ويحتل الاقتصاد الوطنى فى هذه المرحلة مكانة هامة داخل النظام الاقتصادى العالمى . ويقدر « روستو » المدة التى تفصل بين مرحلة الانطلاق ومرحلة الاقتراب من النضج بستين عاماً من بدء دخول المجتمع مرحلة الانطلاق . ومن أهم سمات هذه المرحلة القدرة على تجاوز الصناعات التقليدية ونمو القدرة على استيعاب التكنولوجيا الحديثة وتطبيقها فى جميع القطاعات .

خامساً : عصر الاستهلاك على نطاق واسع :

وتتجه القطاعات الرائدة فى الاقتصاد الوطنى — خلال هذه المرحلة ،

إلى إنتاج السلع والخدمات المعمرة ، ويصبح لدى أغلب الناس دخل يمكنهم من تجاوز الضروريات إلى استهلاك الكماليات . ويرتفع معدل التحضر خلال هذه المرحلة كما تتزايد العمالة الصناعية والفنية وفى مجالات الادارة والخدمات . ويتجه المجتمع إلى تخصيص جزء كبير من موارده للرعاية والتأمينات الاجتماعية للمواطنين . ويتحول المجتمع خلال هذه المرحلة إلى دولة الرفاهية ، حيث ينتشر استخدام السلع المعمرة كالثلاجات والسيارات والأجهزة الحديثة ... الخ. ويعتقد « روستو » أن الولايات المتحدة الأمريكية قد دخلت إلى هذه المرحلة سنة ١٩٢٠ ، وأن أوربا واليابان وصلا إليها سنة ١٩٥٠ . أما الاتحاد السوفيتى فهو لم يصل اليها بعد وإن كان على وشك الوصول إليها .

ولم تقتصر آراء « روستو » على تحديد مراحل النمو الاقتصادى فحسب ، وإنما تطرق إلى موضوعات كثيرة منها أثر الاقتصاد المتقدم على الجوانب المعنوية والروحية للانسان . فهل سوف يؤدى اقتصاد الوفرة إلى نوع من الركود الروحى Spritual stagnation وما هو نوع القيم والاتجاهات التى سوف تظهر فى ظل هذا النوع من الاقتصاد ؟ وقد تعرضت للكثير من مناقشات « روستو » لهذه الأمور فى كتاب علم اجتماع التنميـة ولا داعى لتكرارها هنا . ومن الواضح أنه قصد بهذه النظرية أن تكون بناء نظرياً يقف فى مواجهة النظرية الماركسية ذات المراحل الخمس والتطور المادى الجدلى للمجتمعات .

ولعل هذا يتضح فى العنوان الفرعى لدراسته عن مراحل النمو وهو « بيان غير شيوعى » . وقد قام بعقد مقارنة بين النمو الاقتصادى فى كل من روسيا والولايات المتحدة الأمريكية وأوضح التناقض الجوهرى بين البناء الاقتصادى فى كل منهما . وحرص « روستو » خلال عرضه لنظريته على توضيح جوانب

الاختلاف الأساسية بينها وبين النظرية الماركسية ، مما لا يتسع المجال لعرضه هنا .

مناقشة نظرية مراحل النمو ونقد النموذج الغربى فى التنمية .

أثارت نظرية « روستو » اهتمام العديد من الباحثين فى الاقتصاد والسياسة والاجتماع والتاريخ ، كما أثارت اهتمام المسئولين عن برامج التنمية فى دول العالم الثالث . وقد انقسم الفكر النقدى إزاءها بين مؤيد ومحايد ومعارض . وفى مقدمة المناصرين لها « أدولف بيرل » A. Berl حيث يرى أن هذه النظرية تتفق مع الواقع التاريخى للعديد من الدول ، إلى جانب أنها قادرة على توضيح الرؤية أمام مخططى برامج التنمية والتحديث الحضارى داخل المجتمعات التقليدية . ويشير « بيرل » أن « روستو » استطاع بالفعل أن يفند النظرية الماركسية فى التطور الاجتماعى ، وأن يقدم لنا نظرية بديلة لها صدقها الواقعى .

وقد بلغ من اهتمام المفكرين بنظرية « روستو » أن عقدت الجمعية الدولية للاقتصاد مؤتمر ضم العديد من رجال الاقتصاد والتاريخ والسياسة والاجتماع لمناقشة تلك النظرية . وقد دارت عدة مناقشات فى هذا المؤتمر ، منها ما أثاره « كوزنتز » S. Kuznets من ضرورة إدراج مرحلة مستقلة للانطلاق على أساس أن عملية النمو هى فى الواقع عملية مستمرة لا يمكن — فى رأيه — تقسيمها إلى مراحل متميزة .

ويتفق هذا الاعتراض الذى قدمه « كوزنتز » مع ما يذهب إليه « أهلين » Oblin من عدم وجود فلسفة لوضع مراحل زمنية دقيقة لعملية النمو الاقتصادى والاجتماعى . فاذا كان النمو عملية process متتابعة ومتداخلة الحلقات ، فكيف يمكن أن نحدد مراحل مستقلة لها بداية ونهاية داخلها ؟ .
وعلى أى حال فان المؤتمر المذكور بما تضمنه من أبحاث حول النمو الاقتصادى

والنمو السكانى والتحديث الزراعى والصناعى والتقدم التكنولوجى . . . ، لم يستطع أن يقطع برأى حول الأهمية النظرية أو التطبيقية لتقسيم النمو إلى مراحل . وأبرز أعضاء المؤتمر المذكور أهميــــة نقطتين أساسيتين وهما(١٦) .

١ ـــ أن هناك اختلافاً قائماً بالفعل بين التجارب القومية فى مجال التنمية الأمر الذى يدحض فكرة وجود نموذج واحد جامد ينطبق على كافة الدول والمجتمعات بغض النظر عن اختلاف ظروفها التاريخية والثقافية .

٢ ـــ أهمية الدور الذى تلعبه التكنولوجيا الحديثة فى التقدم الاقتصادى والاجتماعى .

ويقدم عالم الاجتماع الأمريكى « روبرت نسبت » R. Nisbet نقداً منهجياً هاماً إلى نظرية « روستو » ، من خلال دراسته عن « التغير الاجتماعى والتاريخ » وينصب هذا النقد حول فكرة المراحل التاريخية للنمو الاقتصادى فهو يرى أن المحاولة التى قام بها « روستو » لوضع قضايا عامة ومحددة حول النمو الاقتصادى ، تعد نوعاً من الشطط الفكرى . فلا يمكن وضع قانون عام للنمو الاقتصادى ينطبق على كل دولة مع وجود الاختلافات فى الظروف التاريخية وفى الثقافات وفى الأبنية الاجتماعية . ويذهب « نسبت » إلى أنه لو كان قد تحدث عن قضية النمو الاقتصادى على مستوى البشرية ككل ، لأعفى نفسه من هذا النقد . ولكن المشكلة أنه حاول تطبيق هذه النظرية على كافة المجتمعات الجزئية . وهذا هو ما يعرضــه للنقد المنهجى الذى يتعلق بإمكانية التنبؤ الدقيق بمسار النشاط الاقتصادى داخل مجتمع محـــدد اعتماداً على هذه النظرية . ومن شروط النظرية العلمية الصحيحة أن تسهم فى توضيح ماسوف يتحقق فى ظل ظروف محددة توضحها النظرية ذاتها ، أما إطلاق

القول بالشكل الذى فعله « روستو » فهو أمر أقرب إلى فلسفة التاريخ لا إلى النظرية العلمية .

ونستطيع القول — مع « رازار » J. R. Raser بأنه لا يمكننا فى العلوم الاجتماعية أن نتنبأ بحوادث فردية نظراً لعدم إمكان التوصل إلى قوانين مطبوطة كما يحدث فى العلوم الطبيعية . وعادة ما يكون التنبؤ فى إطار هذه العلوم ذا صبغة احتمالية ، حيث يكون التنبؤ بعمليات أو باتجاهات عامة ، لا بوقائع فردية محددة سلفاً(١٧) .

والواقع أن « روستو » وضع نظريته استناداً إلى التجربة الأوربية فى التنمية ، وهى تجربة تلقائية تمت فى ظروف تاريخية تتعلق بالقرنين الثامن عشر والتاسع عشر . وهذا ما يجعلها عاجزة عن أن تفيدنا فى التطبيق على تجارب التنمية فى الدول النامية التى تتم فى إطار من التخطيط المحكم والبعيد عن العفوية التى تميزت بها التجربة الأوربيـــة ، كما أنها تتم من منطلقات حكومية أو موجهة على عكس التجربة الأوربية التى تمت من منطلقات فردية ، إلى جانب أنها تتحقق فى ظل مناخ تاريخى واقتصادى ودولى مختلف تماماً . ويمكن لنا أن ندرك الهدف الذى صيغت من أجله نظرية « روستو » إذا ما عرفنا أنها صيغت على هذا النحو بتكليف خاص من وكالة المخابرات المركزية الأمريكية . والواقع أنه كان يهدف إلى تفنيد النظرية الماركسية ، فالمجتمع لا يتجه نحو الاشتراكية أو الشيوعية وإنما يتجه نحو مرحلة الاستهلاك الواسع . هذا بالإضافة إلى أن المجتمع الصناعى المتقدم ليس بالضرورة أن يكون رأسمالياً أو اشتراكياً لأن التناقضات الطبقية السابقة تفقد معناها وأهميتها مع التقدم الصناعى ، هذا إلى جانب أن الدولة هى التى تلعب الدور الحاسم فى التنمية بما تملكه من إمكانيات فنية وبشرية .

ويهمنا الآن مناقشة مدى كفاءة هذه النظرية فى فهم وتفسير حركة

التنمية فى دول العالم الثالث . فهذه الدول تقع — طبقاً للمراحل التى حددها « روستو » — فى المرحلة الثانية والثالثة . وهو يرى أن غالبية تلك الدول تقع فى المرحلة الثانية حيث أنها مازالت فى مرحلة إرساء الأساس الاقتصادى (بناء الهياكل الأساسية) والاجتماعى (تغيير القيم والإتجاهات المتخلفة وتنفيذ برامج التعليم الفنى المتخصص ... الخ) . من أجل الإنتقال إلى مرحلة الانطلاق وهى المرحلة الثالثة .

فهذه الدول تمر الآن فى مرحلة تحول تعانى خلاله من مجموعة كبيرة من الأزمات والمشكلات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية . وتنطبق هذه الملاحظة على الدول المستقلة حديثاً ، وعلى تلك التى مازالت تناضل من أجل الاستقلال السياسى . ويلاحظ الباحثون أن الاستقلال السياسى هو الأساس الأول والممهد للاستقلال الاقتصادى داخل مجموعة دول العالم الثالث .

ونحن نتفق مع « روستو » فى أن عملية التحول الإنمائى داخل المجتمعات النامية والمتخلفة تتطلب الانتقال من مرحلة إلى أخرى أى أنها لا تتم فجأة ، بل على مراحل متتابعة . كذلك تتفق معه فى ربط التنمية الاقتصادية بمجموعة من المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ، مثل إرساء الهياكل الأساسية كالطرق والمواصلات وشبكات الإتصال والمؤسسات المالية كالبنوك والمؤسسات المختلفة المسئولة عن تعبئة وتوظيف رءوس الأموال فى مشروعات استثمارية . كذلك فالتنمية ترتبط باتساع نطاق التحضر والتصنيع والتعليم وتغير القيم والإتجاهات المعوقة وظهور كوادر إدارية وفنية وتظيمية ، إلى جانب أنها ترتبط أساساً بالمركزية السياسية وتحقق الوحدة والتكامل داخل المجتمع . ولا شك فى صدق ما يذهب إليه «روستو» من أهمية البعد التكنولوجى فى التنمية الاقتصادية ، وأن التغير الاقتصادى يحدث تحولات اجتماعية وحضارية واسعة النطاق . ولكن هذا الاتفاق مع

« روستو » في كل ماسبق لا يعني تأييد نظريته في المراحل . فالمشكلة الأساسية التي وقع فيها كما سبق أن أشرنا — هو أنه حاول وضع قانون عام للمراحل الإنمائية ينطبق على جميع الدول . وهذا هو مايقف دونه العديد من العقبات المنهجية والثقافية والواقعية . فلا يمكن تعميم خطوات التجربة الأوربية على جميع الدول ، بل لا يمكن تعميم خبرة دولة معاصرة من دول العالم الثالث على جميع الدول الأخرى التي تنتمي إلى نفس المجموعة . فكل دولة تتفرد في واقعها التاريخي وبنائها الاجتماعي والثقافي وفي مشكلاتها المعينة .

وهناك من باحثي الغرب من يعتمدون على نظرية « روستو » وغيرها من النظريات المماثلة في الخروج بتوجيهات أو بوجهات نظر محددة يرون أنها أنسب السبل لتخلص الدول المتخلفة من واقعها الاقتصادي والاجتماعي السيء . ويوجز « شارل بتلهايم » بعض هذه التوجيهات فيما يلي :

أولا : لا يمكن للدول المتخلفة أن تخرج من وضعها الحالي إلا بالاستعانة برءوس الأموال الأجنبية ، لأنه بدون هذه الاستثمارات ان يتجه الفارق بين متوسطات الدخل الفردي بين الدول الفقيرة والدول الغنية إلى الانخفاض بل إلى التزايد .

ثانياً : ينبغي تشجيع زيادة الفروق بين الدخول ، لأن أصحاب الدخول المرتفعة وحدهم هم القادرون على الادخار وتوظيف مدخراتهم في مشروعات إنتاجيـــة . تسهم في ارتفاع الدخل القومي الذي ينعكس بدوره على الدخول الفردية .

ثالثاً : لما كانت عادات الإدخار والاستثمار ضعيفة عند أبناء الطبقات العليا داخل الدول المتخلفة ، فإنه يلزم العمل على تشجيع نمو طبقة من المنظمين الرأسماليين في المجتمعات المحلية — الريفية والحضرية . وهذه الطبقة تحتل أهمية استراتيجية في عملية النمو لأنها هي التي سوف تسهم في

إطلاق حركة النمو الاقتصادى ، خاصة إذا ما قدمت الدولة إليها التسهيلات اللازمة من الناحية المادية فى شكل بناء شبكة قوية من الطرق والمواصلات والاتصالات السريعة ومحطات القوى الكهربائية وإقامة البنوك والسدود ... الخ ، ومن الناحية المالية فى شكل تسهيل الاستيراد والتصدير والنظم الجمركية وتطبيق بعض نظم المحاباة الضريبية ... .

رابعاً : البدء بالصناعات الخفيفة التى لا تحتاج إلى كثافة رأسمالية عالية ، ولا تحتاج إلى خبرة فنية متقدمة ، مع محاولة تطبيق نظم التخصص الصناعى حيث تحاول كل دولة أن تركز على بعض الصناعات التى تروج داخلها بسبب ظروفها .

ولا شك أن هذه التوجيهات صدرت عن واقع التجربة الأوربية التى لا يمكن الاعتماد عليها فى تنمية الدول النامية حالياً . فقد أدت الطبقية فى هذه الدول - ومنها مصر قبل الثورة - إلى الصراع الاجتماعى المدمر وإلى توجيه فائض الأموال لدى الطبقات الإقطاعية إلى الإنفاق البذخى لا إلى الاستثمار الإنتاجى . هذا إلى جانب أن التنمية بالأسلوب الرأسمالى الغربى لم يعد مناسباً للدول النامية فى ظل المناخ العالمى المتغير . هذا فضلا عن أن الرأسمالية بصورتها التقليدية التى رسمها فلاسفة ذلك النظام فى القرن التاسع عشر لم يعد لها وجود فى عالم اليوم حتى فى الدول الغربية نفسها . وهناك العديد من الفروق الجوهرية بين ظروف الدول النامية اليوم وبين ظروف الدول الغربية فى مرحلة التحول الإنمائى فى القرن الماضى . وهذا هو ما يفند الرأى الذاهب إلى أن النموذج الغربى هو النموذج الوحيد والذى يجب على الدول النامية الأخذ به إذا ما ابتغت تنمية حقيقية . ويمكننا إيجاز أهم تلك الفروق فيما يلى :

أولا : أن الدول الغربية المتقدمة لم تكن خلال المرحلة المماثلة تابعة اقتصادياً ولم تكن تعانى من مشكلة تضخم فى بعض القطاعات الاقتصادية

نتيجة للارتباط بالأسواق العالمية وبعض الاحتكارات الأجنبية كما هو الحال بالنسبة للدول النامية حالياً .

ثانياً : لم تبدأ مجتمعات الغرب مرحلة التنمية ببناء اقتصادى مشوه ومستنزف وتابع لدول أجنبية ، ومعتمد اعتماداً كاملا على ظروف وتقلبات السوق العالمية كما هو الحال بالنسبة للدول النامية حالياً . ويرجع هذا إلى أن دول الغرب لم تعانى من الاستعمار لقرون طويلة كما هو الحال بالنسبة لمجموعة دول العالم الثالث اليوم .

ثالثاً : لم يكن على الدول الغربية خلال مرحلة انطلاقها الإنمائى أن تتحمل عبء الالتزامات المالية الباهظة إزاء الخارج فى صورة فوائد أو أرباح أو عائدات تدفع للأجانب كما هو الحال بالنسبة للدول النامية اليوم .

رابعاً : لم تواجه الصناعات الوليدة للدول الغربية خلال مرحلة الانطلاق الإنمائى بها ، صعوبات من جانب احتكارات وصناعات متقدمة لدول أجنبية كما هو الحال بالنسبة للدول النامية اليوم ، وذلك لعدم وجود نظم صناعية منافسة .

خامساً : ان الدول النامية اليوم تضطر إلى الاعتماد على الدول المتقدمة فى استيراد التكنولوجيا المتقدمة والحصول على قروض مالية ومادية بشروط مقبولة ، وهذا ما يجعلها تخضع للعديد من الضغوط الاقتصادية والسياسية التى لم تواجه بها الدول الغربية فى بداية القرن الماضى .

سادساً : اعتمدت عملية النمو الاقتصادى والاجتماعى للدول الغربية على استنزاف المستعمرات ، وهو عامل غير متاح للدول النامية حالياً إلى جانب أنه أمر مرفوض تماماً فى ظل أخلاقيات القرن العشرين .

سابعاً : تواجه الدول النامية حالياً بمشكلة عويصة تتمثل فى حدوث الفجوة الديموجرافية (الانخفاض السريع فى معدل الوفيات مع استمرار معدل المواليد على ارتفاعه) داخلها فى بداية الأخذ بسياسة التنمية نتيجة استخدام العقاقير الطبية الحديثة المستوردة من الخارج وتطبيق نظام فعالة للعلاج والوقاية والإرشاد الطبى . وهذا يحدث قبل حدوث التقدم الاقتصادى بما يحد من معدلات النمو الاقتصادى ، أو على الأقل تمتص جزءاً كبيراً منه . وهذه المشكلة لم تواجه الدول الغربية فى بداية تقدمها الاقتصـــادى لأن انخفاض معدلات الوفيات لم يحدث إلا بعد فترة طويلة من بدء التنمية ، وكان فى الواقع وظيفة أو نتيجة للتنمية الاقتصادية ولم يسبقها . وخلال تلك الفترة كانت معدلات المواليد قد انخفضت هى الأخرى نتيجة لاتساع نطاق الصناعة والتعليم والتحضر .. الخ ، الأمر الذى أدى إلى انخفاض معدل التزايد السكانى بها .

ثامناً : وفوق هذا كله فإن الدول النامية تأخذ طريقها للتقدم الاقتصادى فى عصر ظهرت فيه مفاهيم حقوق الإنسان ودولة الرفاهية والتأمينـــات الاجتماعية ... الخ ، الأمر الذى يلقى على عاتق تلك الدول مسئولية مزدوجة وهى ما عبر عنه ميثاقنا الوطنى بالمعادلة الصعبة . فطلوب من هذه الدول أن ترفع معدلات الادخار التى توجه للاستثمار الإنتاجى فى الوقت الذى تحاول فيه أن ترفع معدلات الاستهلاك وتعميم الرعاية الاجتماعية الشاملة للمواطنين تعويضاً لهم عما عانوه من حرمان تاريخى طويل . وهذه المشكلة لم تواجه الدول الغربية خلال بداية فترة نموها الاقتصادى ، فقد حدث هذا النمو على حساب آلاف وملايين العاملين كما يحدثنا التاريخ وكما يصف بعض الكتاب الموضوعيين فى القرنين التاسع عشر والعشرين .

ومن أجل هذا كله وغيره ، فان نموذج التحول الإنمائى داخل الدول

النامية يجب أن يكون مختلفاً عن النموذج الغربي من عدة جوانب . أبرزها أن التنمية فى تلك الدول يجب أن تستند إلى خطة تصنعها الدولة استناداً إلى قطاع عام قوى وقادر على أن يقود عملية التنمية . وهذا لا يتعارض مع إتاحة دور مسئول وموجه للقطاع الخاص فى إطار الخطة السيادية الشاملة للدولة . هذا إلى جانب ضرورة مشاركة الشعب من خلال تنظيماته السياسية والتشريعية فى مناقشة الخطة وإقرارها والإشراف على تنفيذها ومتابعتها .

خاتمة :

ويجب علينا فى النهاية أن نبرز أن رحلة التحديث الحضارى داخل الدول النامية طويلة وشاقة ولا يمكن تحديد مسارها فى شكل مراحل تأخذ شكل القانون العام . ولكنها تتضمن بوجه عام عدة أمور لخصها ، هيلبرونر ، فى أنه يجب أن يتحول الفلاحون الأميون إلى طائفة مثقفة متعلمة ، وأن يتحول ساكنوا الأحياء المتخلفة داخل المدن إلى عمال فنيين داخل المصانع ، هذا إلى جانب رفع مستوى دخول الناس والقضاء على الصفوات الإقطاعية والقبلية والتقليدية التى ترتبط بتخلف المجتمع ، وظهور صفوات جديدة تتمثل فى رجال العلم والإدارة والسياسة والتنظيم . ويؤكد « إيزنشتيادت » أهمية التحلل من التقاليد المعوقة Detraditionalisation وهو أمر يحدث فى نظره كنتيجة لانتشار التصنيع والتعليم واتساع نطاق الحضرية وخروج المرأة للعمل وتغير بناء العمل أو المهن . وهو ينبه إلى خطورة وقوع المجتمع أثناء فترة التنمية فى خطر النظم الدكتاتورية أو التسلطية كما حدث فى بعض الدول ، نتيجة لعدم مواكبة النظام السياسى للتغيرات البنائية أو السوسيو — ديموجرافية داخل المجتمع . وهو يشخص هذه الحالة المرضية فى ضوء نظرية « دوركيم » فهذه الحالة تشير إلى فشل فى إقامة مستويات جديدة من التضامن وهو يطلق على فشل النظام السياسى فى مواكبة عمليات التحديث الاقتصادى

والاجتماعى (وهو يعنى بذلك ظهور التحول الاقتصادى التقدمى فى ظل نظم سياسية تسلطية) مصطلح « حدوث تصدع داخل عملية التحديث » . Breakowns in modernisation وهـذا هو عنوان مقالته التى عرض خلالها لهذا الرأى(١٨) . ويؤكد « فرانسيس الين » F. Allen نفس الرأى ، حيث ينبه إلى خطورة وقوع المجتمعات فى براثن الشيوعية أثناء فترة التحول الاجتماعى نحو الحداثة أو التقدم ، خاصة وأن الدعاية الشيوعية عادة ما تكون براقة وخادعة لجماهير تلك الدول الذين يتسمون بالأمية الهجائية والفكرية والسياسية . وهو ينظر إلى النظام الشيوعى الكوبى على أنه نكسة فى عملية التحديث . ويذهب « هيلبرونر » إلى أن شعوب دول العالم الثالث خضعوا على مدى قرون طويلة للاستعباد ولم يألفوا الحرية السياسية ، الأمر الذى افتقدوا معه النضج السياسى . وهذا هو ما يعرضهم لخطر الوقوع فى براثن القيادات الشيوعية . وإذا ما تحقق هذا المزلق فإنهم يجدون أنفسهم يستبدلون سيداً بسيد آخر أكثر شراسة .

ولعل كل هذه الآراء تنبثق من أن فكرة التنمية تتعارض مع تسلط أية طبقة معينة أياً كانت هذه الطبقة . فمن أوليات التنمية السياسية تنمية الوعى والممارسة الديموقراطية داخل المجتمع وإتاحة الفرصة أمام جميع قوى الشعب العاملة للمشاركة الإيجابية فى صنع القرارات السياسية العليا ومتابعة تنفيذها . يضاف إلى هذا أنه يمكن اعتبار فكرة تحالف قوى الشعب العاملة المطبقة فى مصر من أهم مقومات التنمية السياسية إذا ما أمكن تحقيقها بكفاءة ، ذلك لأنها تستطيع مواجهـــة كافة المشكلات السياسية فى جو من الديموقراطية والمشاركة أو المواطنة المسئولة .

والواقع أن قضية التحديث الحضارى هى على حد قول « ماريون ليفى » M. Levy للتحدى الأعظم الذى يواجه الدول النامية ، والذى يجب خوضه

سواء أكانت قيادات هذه الدول على وعى بذلك أم لا . فمسألة التنمية هى بالنسبة لهذه الدول مسألة حياة أو موت ، فليس هناك خيار فى أن تنمى أو لا تنمى ، أما حجم التنمية ومعدلات التقدم الاقتصادى وأولويات التخطيط وطبيعة النظام السياسى الذى يقود التحول الانمائى ونوعية النظام الاقتصادى الأقدر على تحقيق أسرع معدل للتنمية فى ظل نسق القيم القائم داخل المجتمع . . الخ ، كل هـذه الأمور يجب أن تتحدد فى ظل ظروف كل مجتمع على حدة .

مراجع الفصل الثانى

(١) Allen, F. op. cit. p. 343.

(٢) Ibid.

(٣) De Sola Pool, Ithiel ; The role of communication in the process of modernizati n and technological change. See Allen op. cit, p. 344.

(٤) Allen : op. cit. p. 352.

(٥) Heilbroner, Robert : The great acsent : N. Y. Harper and Row 1963 p. 104.

(٦) Allen : op. cit. p. 354.

(٧) Ward, Barbara : The rich nations and the poor nations, N. Y, W. W. Norton, 1962.

(٨) Allen : 1bid p. 355.

(٩) دكتور نبيل السمالوطى : عـلم اجتماع التنمية — الفصل الأول — مدخل التحضر .

(١٠) من أهم من تحدثوا عن الاتصال ذى المرحلتين «اليهوكاز» وبول لازار سفيلد وأهم دراسة لهما هى :

Personal influence. N. Y. The Free prese 1949.

(١١) هناك العديد من الدراسات التى أجراها «إنـكلز» ورفاقه فى جامعة هارفارد، وهى مذكورة فى دراسة « الين » وأهم هذه الدراسات :

Inkeles, Alex : Making men modern : On the causes and consequences of individnal change in six developing countries — American Journal of sociology — Vo 1-75. No. 2 (September 1969) 203 - 225 - Inkeles : The modernizantion of man : in Welner, Myron (ed) Modernization; The dynamics of growth : N. Y. Basic Books Inc 1966.

(١٢) Smith, D.H. and Inkeles, A : The OM scale :
A comdarative socio - psychological measure of individual modernity - in - Sociometry - Vol 29 - 1969 pp. 358 - 377 - see olso - Inkeles - Participant cilizenship in six developing countries : The American political science review - Vol L XIII - 4 - December 1969.

(١٣) Wellisz, Stanislaw : The moderinzation of technology; chapter I in Weiner ; op. cit.

(١٤) Galbraith ; Economie developmenl in perspective : Cambridge — Harvard universiy press 1962 p. 49.

(١٥) Rostow, Witl W. The stages of economic growth : Cambridg university press 1960.

(١٦) See the proceedings of the confrence held by the international economice association N. Y. Martin's press 1963.

(١٧) Nisbet, Robert A. Social change and history : Oxford uniuersity press 1969.

(١٨) Eisenstadt : Breakdowns in modernization : in Economic development and cultural change — Vol — Xii — No. 5 July 1964 — 345 — 367.

الفصل الثالث

الجوانب النفسية للتنمية الاقتصادية

١ — مقـــدمة .

٢ — التنمية والتحديث السيكولوجى .

٣ — العوامل البشرية فى التنمية .

٤ — الشروط النفسية والاجتماعية فى التنمية .

٥ — نظرية القدرات الريادية والتنظيمية (شومبيتر) .

٦ — نظرية الدافعية للإنجاز (ماكيلاند) .

٧ — نظرية نماذج الشخصية (هيجن) .

٨ — النظرية السلوكية فى التنمية الاقتصادية (كنـكيل) .

٩ — مناقشة عامة للنظريات السيكولوجية .

١٠ — مراجع الفصل الثالث .

مقدمة :

إذا كان الاقتصاد يلعب دوراً محورياً فى حياة الشعوب ، فإننا لا يمكننا أن نفصل النظام الاقتصادى داخل أى مجتمع عن البناء الاجتماعى والحضارى لذلك المجتمع . ولا يمكننا فهم النظام الاقتصادى داخل أى مجتمع إلا بوصفه إفرازاً اجتماعياً وتاريخياً لهذا المجتمع . وبنفس المنطق يمكن القول بأنه إذا كانت التنمية الاقتصادية هى المحور الأساسى الذى تدور حوله التنمية الشاملة أو التحديث الحضارى للمجتمعات التقليدية ، فإنه لا يمكن إطلاق برامج فعالة للتنمية الاقتصادية دون فهم موضوعى للواقع الاجتماعى والتاريخى لذلك المجتمع ، ودون استحداث شبكة من التحولات الأساسية فى جميع نظم ومتغيرات المجتمع المدعمة للتخلف سواء على المستوى الأسرى والسياسى أو الاقتصادى أو الإدارى ... الخ . ويؤكد أغلب الباحثين أن الصناعة هى المفتاح الأساسى للتنمية الاقتصادية وبالتالى للتنمية الشاملة [١] . ويشير « هولاندهنتر » H. Hunter إلى أن التنمية الاقتصادية هى فى جوهرها عملية تغيير شامل فى كافة جوانب المجتمع حيث أنها تتطلب إحداث تحولات فى مجموعة من الأبعاد الاجتماعية كالبعد السياسى والسيوسيولوجى والسيكولوجى والثقافى ... الخ ، التى لا تقل أهمية عن البعد الاقتصادى نفسه [٢] .

ويمكن أن نحدد مفهوم التصنيع بأنه المحاولة الإنسانية المستمرة لزيادة إنتاجية العمل من خلال التجديدات التكنولوجية والأجهزة الحديثة ومن خلال تحقيق التنظيم الرشيد لقوة العمل (تقسيم المجتمع وتحديد المهام والمسئوليات والسلطات بوضوح ووجود نظام واضح للسلطة والمراكز المتدرجة ونظم فعالة للاشراف والتوجيه والمتابعة والتقييم والاتصال ... الخ) وهذا يعنى أن التصنيع يتضمن جانبين : الأول — تكنولوجى ، والثانى اجتماعى ونفسى . وهو بهذا يعد أحد جوانب التنمية الاقتصادية ذات الاتصال الوثيق بمختلف جوانب التنمية النوعية الأخرى

المتداخلة مع التنمية . أما مفهوم التنمية الاقتصادية بالمعنى الاصطلاحى فإنه يشير إلى تجميع وتوظيف مختلف العوامل الاقتصادية بما يخدم زيادة الدخل القومى والمستوى المعيشى العام وأعضاء المجتمع أو الإقليم وتحقيق رفاهيتهم(٣) وتفترض التنمية الاقتصادية — طبقاً لجميع النماذج المطروحة مثل نموذج «روستو» — وجود حجم معقول من المدخرات وتوافر الهياكل الاجتماعية الأساسية ووجود نظم مصرفية ومؤسسات تمويل ذات كفاءة عالية ونظام للتأمينات وسيادة نموذج معين للتفكير والاتجاهات والقيم والتعليم ...الخ . داخل المجتمع . ولاشك في أن هناك علاقة دائرية بين عمليات التنمية الاقتصادية أو برامج الاستثمار الإنتاجى وبين شروط انطلاق هذه العمليات بالكفاءة المنشودة . فبرامج التعليم وتوفير الهياكل الاجتماعية أو الأساس الأسفل — مثل شبكات الطرق والمواصلات والاتصال والمصارف ، وتغيير نماذج الشخصية التقليدية المعوق للتقدم ... الخ . كل هذه التغيرات تتطلب قدراً من الاستثمار المتضمن في برامج التنمية الاقتصادية . يضاف إلى هذا أن مسيرة التنمية الاقتصادية يمكن أن تحقق بدورها ما يمكن أن نطلق عليه حلقات التقدم الدائرية في مقابل الحلقات الخبيثة للفقر سواء على مستوى العرض أو الطلب التى تحدث عنها « رنجر نركس » R. Nurkse(٤) .

التنمية والتحديث الحضارى والسيكولوجى :

يقصد بمصطلحى التنمية أو التحديث مجموعة من العمليات والمتغيرات الاقتصادية — مثل عمليات الاستثمار والتصنيع وميكنة الزراعة وتحقيق الرفاهية لأبناء المجتمع وزيادة الدخل القومى والفردى — ، والمتغيرات السياسية مثل نمو الروح الديموقراطية وظهور المؤسسات الشعبية وتزايد المشاركة الشعبيــــة في الحكم وصنع القرارات الأساسية في المجتمع ، والمتغيرات الاجتماعية مثل نمو حركة التعليم وخاصة الذى يدعم حركة النمو

الاقتصادى والسياسى للمجتمع ونمو حركة التحضر وظهور نموذج من الشخصية المشاركة المؤمنة بقيمة العلم والعمل والتخطيط والجهد البشرى ... الخ. ويمكن القول بأن التنمية أو التحديث تعنى المحاولة البشرية لتحسين ظروف الحياة الجمعية والفردية بما يتفق مع نسق القيم القائم .

ويلاحظ أن الكثير من الباحثين يستخدمون المصطلحين — تنمية وتحديث — بمعنى واحد ، ولكن يجب علينا أن نميز بينهما على أساس أن التحديث يعنى تخليص المجتمع من الطابع التقليدى المدعم للتخلف وذلك من خلال الأخذ بالأساليب العلمية الحديثة فى مجالات الاقتصاد والإدارة والصحة والتعليم والعمران ... الخ . وهذا يعنى أن مسألة التحديث هى فى جوهرها مسألة علمية أو تكنولوجية خالصة . أما التنمية الاجتماعيـــة أو الحضارية الشاملة . خاصة كما تتطلبها مجتمعات العالم الثالث — فانها تستغرق إلى جانب التحديث بالمعنى السابق عاملا آخر يتمثل فى أسلوب توظيف أو توزيع عائد التنمية ، خاصة ذلك الجزء الذى لا يعاد استثماره وإنما يخصص لاستهلاك البشر . فالتنمية الاجتماعية الشاملة بهذا المعنى ليست قضية علم فحسب ، ولكنها قضية علمية وإنسانية أو قضـــية علم وسياسة وهكذا تصبح التنمية كما نفضل أن تتصورها مفهوما متعدد الأبعاد يدور فى إطار محورين أساسيين ، أحدهما علمى يتعلق بالتحديث والآخر فلسفى أو أيديولوجى أو اجتماعى يتعلق بفلسفة أو اجتماعيات التوزيع (٥) . وهناك مجموعة من الملاحظات التى يجب أن نبديها بصدد مفهوم التنمية نوجزها فيما يلى :

أولا : يتضمن مفهوم التنمية بالضرورة مجموعة من الأحكام المعيارية Normative judgements كما يتضمن مقياساً معيناً للقيم Scale of values . فالاقتصادى قد يعتبر أن الرغبة فى رفع المستوى المعيشى وزيادة الدخل القومى والفردى على أنها حقيقة أو مسألة بديهية كذلك قد يعتبر المنمى

السياسى أن الرغبة فى حرية الفكر والرأى وفى المشاركة فى اتخاذ القرارات والمشاركة فى الحكم أو إدارة المجتمع مسألة طبيعية أو بديهية . ونفس الشىء بالنسبة للمنمى الصحى الذى يعتبر أن إقبال الناس على العلاج الطبى أمراً محققاً ؛ وكذلك المنمى التربوى والعمرانى ... الخ . غير أن دراسات علم الاجتماع قد أثبتت غير ذلك حيث كشفت الدراسات عن رفض الكثير من أهالى المجتمعات المتخلفة للتكنولوجيات الحديثة وللأساليب الحديثة فى الإنتاج على الرغم من اقتناعهم بفائدتها الاقتصادية (٦) . كذلك فقد كشفت عن رفض أهالى بعض المجتمعات القروية فى الهند للأساليب الديموقراطية فى حكم القرية أو إدارتها ، على أساس أنها أساليب ضعيفة وفضلوا عليها الأساليب الأوتوقراطية التقليدية (٧) . وهذا يعنى أن تحديث المجتمع المتخلف أو تنمية مسألة لا تتوقف على معدل التصنيع وإمكانيات التنمية الاقتصادية داخله فحسب ، ولكنها تتوقف كذلك – وربما بقدر أكبر – على تصور أعضاء المجتمع لما هو مرغوب فيه وتطلعاتهم وطبيعة الحياة المنشودة لديهم ونظام القيم القائم ونوعية القيادات السياسية وطبيعة بناء القوة داخل ذلك المجتمع . ويمكن القول بأن عملية التنمية – حتى فى جانبها الاقتصادى – تفترض حدوث مجموعة من التحولات السلوكية الكبرى داخل المجتمع التقليـــدى المتخلف ، حيث تتطلب نموذجا معينا من الشخصية والقيم والإتجاهات والممارسات والقيادات والمعتقدات والتطلعات وتصور الذات والآخرين الخ . ولعل هذا هو ما يلقى على المسئولين عن عملية التحول الإنمائى داخل المجتمعات المتخلفة أعباء مزدوجة . فهم فى الوقت الذى يطالبون فيه بتخطى العقبات الاقتصادية الكبرى التى تعانى من مجتمعاتهم بفعل العوامل التاريخية والموضوعية ، وفى مقدمتها ضعف التكوين الرأسمالى وعدم توافر الهياكل الأساسية وضعف البناء الصناعى وضيق حجم السوق وضعف الحافز على الإستثمار وعدم توافر الأجهزة الفنية والإدارية والتنظيميـة اللازمة لانطلاق برامج التنمية ، إلى جانب الضغوط الخارجية ومشكلات التبعية

الاقتصادية ... الخ . فانهم مطالبون كذلك بالتغلب على نظام القيم والمعتقدات وبناء القوة ونموذج الشخصية ونوعية تصور الذات والاتجاهات والتطلعات المعوقة للتقدم الاقتصادى والاجتماعى . ويكمن الطابع القيمى للتنمية فى مجال آخر وهو أن كل مجتمع يعقد مقارنات مستمرة بين مستـــواه الاجتماعى والاقتصـادى ، وبين مجتمعات أخرى يرغب فى الوصول إلى مستواها باعتبارها النموذج المنشود . ومثال هذا أن المجتمعات الأوربية تنشد الوصول إلى المستوى الاقتصادى والتـكنولوجى الأمريكى ، كما تنشد مجتمعات العالم الثالث استيعاب تـكنولوجيات الغرب وتضييق الهوة الاقتصادية التى تفصلها عنه وهكذا .

ثانياً : أن التنمية هى فى جوهرها عملية تسعى نحو تحقيق التوازن بين ما يتطلع الناس إليه — سواء بشكل تلقائى أو مستثار — وبين ما يمكن تحقيقه فى حدود ما هو متاح بالفعل . وهى بهذا الشكل عملية تسعى لمواجهة التوترات وجوانب الصراع بين مختلف أبعاد الحياة الإنسانية . والتنمية لهذا السبب ليست قاصرة على المجتمعات المتخلفة وحدها ، ولـكنها تمتد لتشمل المجتمعات المتقدمة التى يسودها العديد من الصراعات والتناقضات ، التى يفسرها البعض بأن التقدم الأخلاقى لم يستطع ملاحقـة التقدم التـكنولوجى ، أو أن ثقافة الجوع قد تختلف عن التقدم الذى أحرزته أساليب الاتصال الحديثة ، كما أن البعض يحب أن يفسرها فى ضوء طبيعة البناء الطبقى والصراعات الاقتصادية والاحتكارات وسوء التوزيع داخل مجتمعات الغرب المتقدمة اقتصادياً . وهذا يعنى أن هناك حاجة إنسانية مستمرة لتحقيق التوازن بين مختلف جوانب الحياة الاجتماعية ، أو إلى تحقيق نوع من الحياة الاجتماعية يتفق مع القيم التى يؤمن بها أعضاء المجتمع ومع تعريف معيارى معين للانسان .

ثالثاً : لابد وأن يتفق مسار التنمية ومنطلقاتها وأساليبها مع ظروف كل مجتمع ونوعية المناخ الداخلى والخارجى والعالمى الذى يتم خلاله . ومن

هنا يجب الحذر من نقل نماذج جاهزة للتنمية نجحت داخل مجتمعات مختلفة أو فى ظل فترات تاريخية مختلفة .

رابعا : تعد عملية التنمية عملية مستمرة داخل كل المجتمعات المتخلفة والمتقدمة على السواء ، حيث لا يوجد مجتمع يدعى أنه وصل إلى المرحلة النهائية للتنمية فطالما كان هناك تطلع إنسانى وجدت برامج التنمية والتطوير .

العامل الإنسانى فى التنمية الشاملة :

يتضح مما سبق — كما يتضح من مختلف دراسات التنمية سواء على المستوى النظرى أو التطبيق — أن التنمية الشاملة ليست مسألة موارد اقتصادية ورأس مال فحسب ولكنها مسألة بشرية وثقافية بالدرجة الأولى . فهى ترتبط بنوع التراث الثقافى وتاريخ المجتمع ونوعية القيم والاتجاهات ونموذج الشخصية وحجم ونوعية التعليم السائد وطبيعة القيادات العامة والمتخصصة السائدة فى المجتمع ، وطبيعة التنظيم الاجتماعى القائم ... الخ . ومن أبرز الأمثلة على صدق هذا القول المجتمع اليابانى الفقير فى الموارد نسبيا ومع هذا فقد أصبح عملاقاً اقتصاديا بسبب طبيعة بنائه الثقافى ونوعية الشخصية اليابانية حصيلة هذا التراث . ونفس الشيء ينطبق على المجتمع الألمانى الذى استطاع أن يسترد موقعه الاقتصادى على الرغم من خروجه مدمرا فى حربين متواليتين . ويجب أن نؤكد هنا أن القضية هى فى جوهرها قضية ثقافية وتاريخية وليست مسألة عرقية كما يزعم بعض المنحازين من الباحثين .

وهناك العديد من المتغيرات والعوامل البشرية المؤثرة فى التنمية الشاملة لأى مجتمع فى مقدمتها نوعية التعليم السائد وحجم العمالة ونوعيتها ومدى توافر التنظيمات الرشيدة فى مجال الصناعة والعمل ومدى توافر العناصر

التنظيمية والإدارية والريادية القادرة على إدارة المشروعات الاقتصادية والإجتماعية حسب الأصول العلمية الحديثة ، كما يدخل فى هذه العوامل المستويات الصحية لجماهير المجتمع وطبيعة التكوين السكانى له من حيث نسبة من هم تحت سن العمل أو نسبة الإعالة إلى نسبة العاملين ومتوسطات المواليد والوفيات والزيادة الطبيعية والخصوبة ، وتوقعات الأعمار والمستويات الصحية للسكان يضاف إلى هذا كله طبيعة التكوين الطبقى للمجتمع وأساليب توزيع الثروة ومدى شيوع الأمن الاجتماعى والاقتصادى والاستقرار السياسى داخل المجتمع ... الخ . ولا يمكن لنا بطبيعة الحال معالجة كل هذه العوامل فى إطار هذه الدراسة بحجمها الراهن . ولذا فإننا سوف نركز فى هذا الفصل على بعض المتغيرات النفسية والإجتماعية أو السيكو — اجتماعية التى ترتبط بالتخلف والتنمية الشاملة . وبقول آخر فاننا سوف نتناول بناء الشخصية وارتباطه بالبناء الإجتماعى من جهة ، وبقضية التخلف والتقدم من جهة أخرى .

الشروط النفسية والإجتماعية للتنمية أو التحديث الحضارى :

يتعين علينا هنا ألا نفصل هذه الشروط عن الواقع الإجتماعى والاقتصادى والتاريخى للمجتمع فبناء الشخصية المدعم أو المعوق للتنمية هو فى جوهره إفراز اجتماعى وتاريخى لبناء ثقافى متميز . وقد كشفت الدراسات المختلفة عن أن هناك نموذجاً معيناً من الشخصية ومن القيم والجوانب السلوكية يجب على المخططين للتنمية العمل على استحداثه أو تشجيع ظهوره من خلال كافة الوسائل الإتصالية والتربوية ومؤسسات التنشئة الإجتماعية . وفى مقدمة هذه المتغيرات تنمية الدافعية القوية للانجاز Development of high achievement motivation وتنمية أساليب التفكير الرشيد مع تثبيته وجعله الأسلوب النظامى المستقر للتفكير لدى أعضاء المجتمع . وتحقيق الانفتاح العقلى على الجديد ، واستثارة الرغبة فى التحرك والعمل لديهم ... الخ . وسوف نعرض

فيما يلى بعض النظريات الحديثة المطروحة فى تراث العلوم الاجتماعية بهذا الصدد[٨] .

نظرية القدرات الريادية أو التنظيمية :

يؤكد بعض الباحثين فى علوم الاقتصـــاد والاجتماع وفى مقدمتهم « جوزيف شومبيتر » J. Schumepeter و « توماس إيســتربروك » W. T. Easterbrook و « برت هوزيلتز » B .Hoselitz ، أهمية استثارة الروح الريادية والعمل على إظهار وتنمية القدرات الريادية لدى أعضاء المجتمع . كخطوة أساسية لانطلاقه الإنمائى . والمقصود بالروح الريادية تلك الروح التى يتمتع بها رجال الأعمال Spirit of interpreneurs . ويؤكد «شومبيتر» على إبراز الصلة الوثيقة بين القدرة الريادية والتنظيمية والابتكارية والقدرة على المخاطرة وتصميم المشروعات وتحمل المسئولية فى تطبيقها ويذهب هذا المفكر فى نظريته الشهيرة عن الريادية إلى التمييز بين دور المنظم ودور المدير . فالأول هو مصمم المشروعات والذى يتمتع بالقدرة الابتكارية القادر على فتح أبواب جديدة للاستثمار أو تطوير الأساليب القائمة والتجديد فى مجال النشاط الإنتاجى ، وتتمثل هذه التجديدات فى إنتاج سلعة جديدة أو تحقيق وضع اقتصادى جديد مثل الحصول على وضع احتكارى ، أو استحداث أسواق جديدة أو مصادر وموارد اقتصادية جديدة. أما المدير فى فى نظر «شومبيتر» فإن مهمته الأساسية تنفيذ المشروعات التى يصممها ويبتكرها المنظم[٩] . كذلك فان « توماس ايستربروك » يربط فى نظريته بين الوظيفة الريادية أو التنظيمية وبين انطلاق التغيرات التكنولوجية والاقتصادية[١٠]

ويحاول « هوزيلتز » الربط بين نمو المنظمين المجددين أو الرواد الاقتصاديين والاجتماعيين وبين مفهوم الانحراف Deviance .فعادة مايكون الرواد الأول فى مجال النشاط الاقتصادى والاجتماعى منحرفين عن المعايير

والممارسات التقليدية القائمة داخل مجتمعاتهم ويكون الانحراف هنا بالمفهوم الإحصـــائى . وهناك من يناقش قضية التجديد فى إطار مسألة الهامشية الإجتماعية Social marginality أو الهامشية الثقافية . فالمجدد الاجتماعى يعد فى نظر البعض شخصاً هامشياً بالنسبة لثقافته حيث يتخطى حدود ماهو مألوف داخلها . ومهما يكن شأن المجددين سواء فى إطار مفهوم الانحراف أو الهامشية . فانه يمكن القول بأن للانحراف دوراً أساسياً فى التطور الاجتماعى وهو ما يؤكده « دوركيم » فى نظريته عن الانحراف والسلوك الإنحرافى [١١] .

نظرية الدافعية للانجاز :

يؤكد بعض الباحثين مثل « بارسونز » T. Parsons أن من أهم سمات المجتمع المتقدم سيادة العمومية Universalism فى مقابل الخصوصية Particularism التى تميز المجتمعات المتخلفة . فقد أوضح الباحث المذكور أن المراكز الاجتماعية تقيم فى المجتمعات المتخلفة على أساس لادخل للانسان فيه كالطبقة أو الطائفة أو مركز الأسرة أو الديانة ... الخ ، وعلى العكس من ذلك فإن المجتمع الحديث المتقدم يقيم أعضاءه على أساس إنجازاتهم ومدى ما يحرزوه من تقدم بعملهم وجهدهم وتعليمهم ... الخ . وهذا يبرز أهمية عامل الإنجاز كمعيار للتقدم والتخلف . ويوضح « ماكيلاند » Mcclelland فى دراسة له عن المجتمع المنجز The achieving society [١٢] أن الحاجة أو الدافع للانجاز تعد الأساس الأول للتنمية الاقتصادية . وقد حاول فى هذه الدراسة المذكورة إثبات فرض محدد وهو أن الدافع للانجاز يعد — جزئياً — مسئولا عن النمو الاقتصادى داخل أى مجتمع . ولاشك أنه فى ذلك قد تأثر بنظرية « ماكس فيبر » M. Weber الذى ربط بين أخلاقيات حركة المحتجين (البروتستانت) فى الديانة المسيحية وبين ظهور الروح الرأسمالية فى العالم الغربى .

فهذه الروح استطاعت أن تخلق نموذجا معيناً من الشخصية المشبعة بمجموعة من القيم والدوافع التى ساهمت فى ظهور حركة الرأسمالية الصناعية الحديثة. وقد حاول « ماكيلاند » اعتماداً على رأى فيبر أن يركز على العامل السيكولوجى وأثره على النمو الإقتصادى، وأن يبرز لنا العمليات الدينامية الداخلية التى صاحبت النمو الإقتصادى فى الغرب. فقد حاول أن يفسر الارتباط بين حركة البروتستانت وبين ظهور الرأسمالية فى ضوء الثورة التى حدثت فى المجال الأسرى، حيث صارت الأسر تنشىء الأبناء على أساس التمثيل الداخلى القوى لقيم الانجاز والعمل والجهـــد الشخصى من أجل الانتاج[١٣] ويحاول ماكيلاند أن يربط باستمرار بين الحاجة إلى الانجاز من ناحية وبين الأنشطة الريادية أو التنظيمية وعمليات التنمية الاقتصادية من ناحية أخرى. وهو يربط على سبيل المثال بين الحاجة إلى الانجاز (مقاسة بحجم كتب القراءة المخصصة للأطفال أو مقاسة بأى اختبار من اختبارات الانجاز سواء اللفظية أو الأدائية) وبين مستوى التنمية الاقتصادية المتحقق فعلا (والتى يمكن قياسه بمتوسط نصيب الفرد من الدخل القومى ومن الطاقة ...الخ) وقد أجرى هذا الربط فى دراسة له أجراها عن بعض الدول الحديثة خلال الفترة من ١٩٢٥ — ١٩٥٠

ويبرز « ماكيلاند » ارتباط الحاجة إلى الانجاز (وهى مفتاح التنمية الاقتصادية) بأسلوب التنشئة الاجتماعية، على أساس أن ظهور هذه الحاجة لا يتم إلا بناء على أساليب تربوية محددة. وهو يطرح تساؤلا حول سبب اختلاف المجتمعات أو الشعوب من حيث قوة وضعف الدافعية أو الحاجة إلى الانجاز. ويقول آخر لماذا نجد هذا الدافع قوياً لدى أبناء مجتمع معين فى حين نجده ضعيفاً لدى أبناء مجتمع آخر؟ ثم ما هى محركات تغيير الدافع الضعيف بدافع قوى؟ وهو فى الإجابة على هذه الأسئلة يستعين بدراسات « ونتربوتوم » Wirterbottom و « روزين » Rosen حول الدافعية الفردية.

ويخلص من أبحاثه إلى أن هناك ارتباطاً قوياً بين أسلوب التربية والخصائص السيكولوجية والاجتماعية للوالدين من ناحية وبين الحاجة إلى الانجاز من ناحية أخرى . فقد كشفت الأبحاث الواقعية عن أن أمهات الأبناء ذوات الحاجة العليا إلى الانجاز أكثر تمتعا بالثقة والتحكم فى الذات ، بالمقارنة بأمهات الأبناء ذوات الحاجة المنخفضة إلى الانجاز . كذلك فقد وجد أن أباء ذوى الحاجة العالية للانجاز يتسمون بدرجة منخفضة من السلوك التسلطى ، على عكس أباء الأشخاص ذوى الحاجة المنخفضة للانجاز فقد وجد أنهم يتسمون بدرجة عالية من التسلط فى سلوكهم .

وقد استنتج « ماكيلاند » من هذه الدراسات أن هناك ارتباطاً بين الحاجة إلى الانجاز وبين أسلوب التربية، كما أن هناك ارتباطاً عالياً بين أسلوب التربية وخصائص الوالدين . وقد حاول أن يطبق هذا الفرض فى فحص بعض الجماعات ذات الخصائص المعينة مثل جماعات اليهود والزنوج والمتحدثين بالفرنسية فى كندا ... الخ . ويؤكد هذا الباحث أن أبناء اليهود يعكسون درجة عالية من الحاجة إلى الانجاز . ويشير إلى أنه على الرغم من إمكان تفسير هذه الظاهرة فى ضوء معتقداتهم الدينية، إلا أنه يمكننا كذلك أن نفسرها بالرجوع إلى طابع الحياة داخل الأسر اليهودية الذى يقوم على على أساس الدفء الأسرى وارتفاع مستويات تطلع الآباء بالنسبة للأبناء، واختفاء طابع القسوة والتسلط فى معاملة الأبناء ، على الأقل بالمقارنة بالجماعات الأثنية الأخرى فى أوربا[١٤] .

نظريات النماذج التسلطية والابتكارية للشخصية :

ويحاول بعض الباحثين — مثل « هيجين » Hagen بحث العلاقات بين العوامل السيكولوجية والتنمية الاقتصادية، من خلال تحليل نموذج الشخصية

السائد . فقد أكد الباحث المذكور أن تحول المجتمع من الطابع التقليدى إلى الطابع الحديث يتطلب أحداث تحول أساسى فى نوعية الشخصية التى تميز أبناء المجتمع الأول . ويشير إلى أن النموذج المميز للمجتمعات التقليدية المتخلفة هو النموذج التسلطى Authoritarian الذى يفرض آراءه على الغير ولا يتيح فرصة للرأى والمناقشة أو لظهـــور الروح الديموقراطية أو الاستقلالية لدى الأبناء .

أما المجتمع النامى الحديث فيتميز أبناؤه بنوع خاص من بناء الشخصية وهو ما يطلق عليه النموذج الابتكارى أو التجديدى Innovative type(١٥). وبعد أن يعرض هيجين طبيعة وعملية تشكيل كل نموذج من هذين النموذجين للشخصية يطرح تساؤلا حول عملية التغيير وهو : إذا كان التحول من النموذج التسلطى إلى النموذج التجديدى مسألة أساسية ومطلوبة فى عملية التحديث أو التنمية مع العلم بأن المجتمع التقليدى يتسم فى الغالب بالثبات والاستاتيكية النسبية ، فما هى القوى أو العوامل القادرة على إطلاق التغيرات الجوهرية المطلوبة فى مجال الشخصية والقيم ؟

ويجيب «هيجن» على هذا السؤال بأن هناك العديد من العوامل التى يمكن أن تسهم فى احداث تغيرات فى سمات شخصية أبناء المجتمع وطبيعة ونوعية القيم التى يؤمنون بها وتطلعاتهم للمستقبل ونوعية المستقبل الذى يسعون إلى تحقيقه . وفى مقدمة هذه العوامل تحقيق اهتزاز صورة الناس لمراكزهم بحيث يصلون إلى عدم احترام أوضاعهم التقليدية ويسعون إلى تغييرها . وهذا هو ما يطلق عليه هيجين اختفاء احترام المركز Withdrawal of status respect . ومن أهم محركات رغبة الناس فى تغيير أوضاعهم عند «هيجن» تزايد وعيهم بتخلفهم وبما يعانونه من مشكلات وبالظلم وبالأوضاع الأكثر تقدما لجماعات أخرى داخـــل نفس المجتمع

أو لمجتمعات أخرى . وقد يتحقق التغيير نتيجة لتزايد إدراك أعضاء بعض الجماعات داخل المجتمع بأن أهدافهم وقيمهم فى الحياة لا تلقى احترام أعضاء جماعات أخرى داخل نفس المجتمع ، بشرط أن يكون أعضاء الجماعات الأولى يقدرون آراء وتقييم أبناء الجماعات الثانية . كذلك قد يتحقق التغيير نتيجة حدوث تغيرات سياسية أو فى بناء القوة داخل المجتمع أو فى مستوى طموح الناس وتطلعاتهم نتيجة للاحتكاك الثقافى بمجتمعات الغرب . وهو يفسر الثورات تفسيراً سيكولوجيا فى ضوء فكرة الشعور بالنقص . فاحتكاك أبناء المجتمعات المتخلفة بأبناء المجتمعات المتقدمة — سواء بطريق مباشر أو من خلال وسائط الاتصال المختلفة أو من خلال المنتجات التكنولوجية الغربية ... ـ من شأنه أن يثير الشعور بالنقص لدى أبناء المجتمعات الأولى. وهو يرى أن هذا الشعور له عدة مراحل ومراتب . فالصفوات الوطنية Native elites تشعر بالنقص إزاء صفوات المجتمعات الغربية ، وترجع سوء أوضاعها النسبية الى سوء أحوال الطبقات الدنيا التى تشعر بدورها بالنقص إزاء الصفوات الوطنية القائمة ويتزايد شعورها بالظلم الواقع عليها وبانعدام الفهم المتعاطف لظروفهم الأمر الذى يدفعهم إلى الثورة طلباً للتغيير وهو بهذا التفسير السيكولوجى يحاول فهم الانفجارات الاجتماعية أو الثورات الحادثة فى دول العالم .

ويشير «هيجن» إلى أن فقدان الناس احترامهم لمراكزهم أو لواقعهم أو لأوضاعهم الإجتماعية يؤدى بهم إلى محاولة الهروب من هذا الواقع وبالتالى إلى ظهور نوع من السلوك الانسحابى أو الانطوائى retreatist behaviour . ويمهد هذا النوع من السلوك لظهور السلوك التجديدى أو محاولة تغيير الواقع الاجتماعى وتحسين الأحوال الاجتماعية . فكأن سلسلة التغير عند هيجن تسير من السلوك التسلطى إلى فقدان احترام الناس لأوضاعهم، ثم إلى ظهور السلوك الانطوائى أو الانسحابى ، وأخيراً يصل الناس إلى النمـــوذج التجديدى للسلوك . وهو يشرح خطوات الانتقال من كل مرحلة إلى التالية

لها فى ضوء عوامل تربوية . وهكذا فان « هيجن » يؤكد بأن منطلقات التغير تكمن فى أن واقع بناء المجتمع يقود إلى التغير فى الشخصية الذى يسهم بدوره فى تعميق التغير الاجتماعى .

وقد ووجهت نظرية « هيجن بالعديد من الانتقادات ، منها أنه وقع فيما يشبه الدور المنطقى . فهو يفسر التغير فى الشخصية بالتغير فى بناء المجتمع ، ثم يفسر هذا الأخير بالتغير فى بناء الشخصية . حقيقة هناك تأثير متبادل بين هذين النوعين من التغير ، ولكن من المهم بالنسبة للباحث أن يوضح لنا فى نظريته حول التغيير الخطاط منطلقات التغير ومحركاته .

يضاف إلى هذا أن سلسلة التغيرات التى ذكرها من التسلطية إلى فقدان احترام المركز إلى الانسحاب الى التجديد ، سلسلة غير مفهومة . وهو لم يستطيع تفسير كيفية الانتقال تفسيرا منطقياً . إلى جانب أنه لم يعتمد على دراسات واقعية تؤيد صدق زعمه . ويشير « فرانسيس ، الين » Allen إلى أنه يصعب علينا إجراء توقعات صادقة اعتمادا على ذلك التتابع السلوكى المرحلى الذى طرحه « هيجن » فى نظريته . ويذهب « الين » إلى أن هناك الكثير من جوانب النقص فى نظرية « ماكيلاند » حول الحاجة إلى الانجاز ، ولكن هذا الباحث الأخير يحاول دعم نظريته من خلال تقديم بعض الشواهد الإحصائية . وهذا هو المفتقد بالنسبة لنظرية هيجن بل إن الشواهد التاريخية لا تؤيدها .

ويذهب « هوزيلتز » إلى أن « هيجن » حاول تقديم وقائع تاريخية معينة لدعم نظريته بينما تجاهل وقائع أخر يمكن أن تكذبها[١٦] . ويتساءل « الين » عن تلك القوة السحرية التى حاول « هيجن » اضفاءها على فقدان احترام الناس لمراكزهم وهو يؤكد أن هذا العامل لا يمكن أن يفسر لنا التغيرات فى اتجاه التجديد والتنمية داخل أى مجتمع فى الوقت

الذى يمكن تفسير التغير الإنسانى داخل أى مجتمع فى ظل ميكانزمان الاستثارة ورفع مستوى طموح الناس وخلق تطلعات جديدة لديهم ... الخ .

يضاف إلى هذا أن هناك الكثير من جوانب النقص فى معالجة «هيجن» لمفهوم البناء الإجتماعى . فهو لا يتصور هذا البناء كنسق فى حد ذاته ، ولكنه يتصوره على أنه انعكاس لنموذج الشخصية السائد . وقد قصر النماذج على اثنين فقط وهما التسلطى والتجديدى . ولا شك أن بناء المجتمع لا يمكن فهمه إلا على أنه محصلة لمجموعة من النظم والقوى الاقتصادية والدينية والسياسية والسيكولوجية ... الخ . وبغض النظر عن صدق هذا الرأى فإننا لا يمكن أن نفهم كيف أن فقدان الناس احترامهم لمراكزهم هو المحرك الأساسى للتنمية الاقتصادية داخل أى مجتمع . ويدافع «ماكليلان» عن نظرية «هيجن» أو عما يطلق عليه هذا الأخير قانون خضوع الجماعة Law of group subordination . فيقول «ماكليلاند» أن الجماعات التى تشعر بالضغط تحاول عادة العمل على تعويض ما تشعر به من نقص إزاء الجماعات الضاغطة . وقد استخدم «هيجن» هذه الفكرة لتفسير انطلاق عمليات التنمية الاقتصادية . ولكن «ماكليلاند» يحاول تفسير هذه القضية فى ضوء نظريته عن الدافعية إلى الإنجاز Achievement motivation . فهو يقول أن الاستجابة للتبعية وللضغوط من جانب أعضاء الجماعة أو المجتمع ، تتوقف على مستوى دافعية الإنجاز لديهم . فإذا كان هذا المستوى مرتفعاً (كما هو الحال بين جماعات اليهود فى أمريكا) ، فإن الإستجابة سوف تكون قوية فى إتجاه التنمية والتطوير . أما إذا كان مستوى الدافعية لدى أعضاء الجماعة منخفضاً —كما هو الحال بين زنوج أمريكا— فإن الاستجابة سوف تتسم باللامبالاة أو الانسحاب . ويؤكد ماكليلاند أن نوعية التحدى الذى يوجه إلى الجماعة ودرجته ، أمر مؤثر على نوعية الاستجابة . فكأن الاستجابة تتأثر بعاملين .

الأول هو مستوى الدافعية لدى أعضاء الجماعة ، والثانى هو نوع ودرجة التحدى الذى يواجهها . ويلاحظ أن مستوى الدافعية للإنجاز The level of achievement motivation يختلف باختلاف الزمن لدى أعضاء نفس الجماعة ، ومثال هذا أن هذا المستوى أن قد ارتفع لدى زنوج أمريكا الآن بالمقارنة بجيل أو عدة أجيال مضت[١٧] . وعلى الرغم من الصدق الامبيريقى لآراء ماكليلاند ، إلا أنها فشلت فى الدفاع عن نظرية « هيجن » كما فشلت فى إدراك الأبعاد التاريخية والاقتصادية للمتغيرات السيكولوجية التى اعتبروها الأساس الأول الذى يفسر التخلف والتقدم .

النظرية السلوكية فى التنمية الاقتصادية :

يعد « جون كنكيل » J. H. Kunkel من أهم ممثلى الاتجاه السلوكى فى فهم وتفسير التنمية الاقتصادية . وقد أودع نظريته هذه فى دراسة له بعنوان « المجتمع والتنمية الاقتصادية »[١٨] ويقوم مدخل هذا الباحث فى دراسة التنمية على أساس علم النفس ، وذلك على العكس من المداخل التى استخدمها « ماكليلاند » و « هيجن » والتى تعتمد على نموذج الديناميات السيكولوجية الداخلية للانسان . ويستند النموذج السلوكى Behavioural model إلى أنه يمكن تشكيل وتغيير السلوك الإنسانى من الخارج عن طريق المكافآت أو العقوبات أو الدعم . ويرتبط هذا المجال بمفهوم الضبط الاجتماعى فى علم الاجتماع . وإذا ما حاولنا إحداث تغيرات فى السلوك فإنه يجب البدء باحداث تحولات فى المثيرات التدعيمية للسلوك reinforcing stimuli أو استحداث مرغبات فى السلوك الجديد . ومن خلال هذه العملية يحدث إنطفاء للسلوك القديم غير المرغوب فيه ، مما يجعله يتجه نحو الاختفاء . ويمكننا هنا الاستعانة بنظريات التعلم وبنظرية التفريغ القيمى (تفريغ النماذج السلوكية غير المرغوب فيها من القيم المدعمة لها ، مع ربط هذه القيم بالنماذج السلوكية المطلوب استحداثها) ويمكن بناء على هذا الأساس إعادة

تقييم الأدوار والممارسات السلوكية داخل المجتمع على حسب علاقتها بعمليات التنمية الاقتصادية وأهدافها . ويشير « كشكيل » إلى أن هناك العديد من الدول التي نجحت في برامجها للتنمية نتيجة استنادها إلى هذا النموذج السلوكي ، مثل المجتمع الباكستاني الذي يشجع طبقة المنظمين والقيادات الإدارية والمشروعات الفردية من خلال مختلف الحوافز .

ويؤكد « كشكيل » إن المنظور السلوكي يتفق مع نظرية الانساق فالمجتمعات المتخلفة هي في جوهر أنساق مغلقة . ومع بدء نموها تأخذ في الإنفتاح على الخارج . وتتوقف التنمية على الفعل ورد الفعل سواء من جانب أعضاء النسق أو من جانب الانساق الخارجية . فكلما كانت ردود الفعل مشجعة كانت التنمية أسرع . والواقع أنه مع سلامة النظرية السلوكية في التنمية إلا أنها تبالغ في تبسيط الأمور بطريقة مسرفة فالتنمية لا تعتمد فقط على النماذج السلوكية ، ذلك أن هذه النماذج الأخيرة هي محصلة مجموعة متشابكة من النماذج المعقدة كالنموذج الاقتصادي والسياسي والقيمي والديني . وبهذا الشكل لا تكون النماذج السلوكية هي نقطة الانطلاق في التحليل . وإنما يجب أن يتسع التحليل ليشمل مركب النماذج المتفاعلة معاً .

خاتمـــة :

نكتفي بهذا العرض الموجز لبعض النظريات السيكو اجتماعية المفسرة لقضية التخلف والتنمية ، ذلك لأن هناك العديد من النظريات الأخرى مثل نظريات « كليناردا » و « رالف بيريز » واسكارلويس وغيرهم ، ويلاحظ أن المشكلة الأساسية في الكثير من النظريات السيكولوجية في التنمية أنها تنطلق في التحليل والتفسير من مجموعة من المتغيرات النفسية ، دون محاولة رد ، وهذه المتغيرات ذاتها إلى أصولها التاريخية والموضوعية .

ومن الملاحظ أن الكثير من علماء الغرب يركزون على إبراز خصائص المجتمعات المتخلفة وخصائص المجتمعات المتقدمة ، خاصة فيما يتعلق بنماذج الشخصية والقيم والإتجاهات والممارسة السلوكية ، مع محاولة إرجاع سبب التخلف إلى هذه المتغيرات . فالمجتمعات المتخلفة — فى نظر أغلبهم — قد تخلفت بسبب عدم توافر الرشد الاقتصادى أو الانفتاح العقلى أو تقبل التجديدات أو عدم وجود وعى تخطيطى أو بسبب سيادة التصور الإنهزامى للذات أو بسبب عدم شيوع الروح الديموقراطية ... الخ ، وهذا يعنى أن الشعوب المتخلفة هى المسئولة عن تخلفها . ولا شك أن هذا الزعم فيه قدر كبير من الخطأ ، وأنه يصدر إما عن جهل بالتاريخ وإما عن تجاهل له نتيجة لأهـــداف معينة ، وما يهمنا هنا أن نبرزه هو أن التحليل السيكولوجى لا يمكن أن يكون نقطة الانطلاق فى فهم قضية التخلف والتقدم . ذلك لأن الخصائص السيكولوجية ذاتها هى محصلة لمجموعة متشابكة من العوامل والضغوط الثقافية والاقتصادية والسياسية ، وهو ما سنوضحه فى الفصول التالية .

مراجع الفصل الثالث

(١) Allen - Francis R. Socio - cultural dynamics - An introduction to social change - The macmillan commpany N; Y, 1971 - P. 343.

(٢) Ibid. P. 343.

(٣) Robertson R. - Industriatizotion, development or modernizalion : The british journal of sociology (17) September 1966 pp. 272-91.

(٤) Nurkese., Ranger ; Problem of capital formation in Underdeveloped countries : Oxford 1955 p. 4.

(٥) يمكن لمن يرغب فى الحصول على مزيد من المعلومات حول قضية التنمية فى العالم الثالث أن يرجع إلى كتابى عن « علم اجتماع التنمية » الدار القومية ١٩٧٤ .

(٦) Dube. S; India's changing villages : Human factores in community development: Routledge and kagan paul - London 1969.

(٧) Ibid.

(٨) Allen, F. R. op. cit. p. 348.

(٩) السمالوطى — نبيل محمد توفيق — دكتور — نماذج التنمية والتحديث الحضارى فى العالم الثالث مع تحليل نموذج للتوازن بحث قدم وألقى فى المؤتمر العسكرى الأول للتربويين العرب ببغداد فى الفترة من ٥ — ١٠ يونيو سنة ١٩٧٥ .

(١٠) Easlerbrook, W. T. Enterprenanial function in relation to technological and economic change, Chapter (3) in Hoselitz. B. and Moor, W. (eds) Industrializatin and society : The Hague - Unesco Mouton 1963 p. 345.

(١١) السمالوطى — نبيل محمد توفيق — دكتور — البناء النظرى لعلم الاجتماع هواة الكتب — الاسكندرية سنة ١٩٧٤ .

(١٢) Macclilland, David C., The achieving society : Princiton 1961.

(١٣) Ibid See Allen - p. 347.

(١٤) Allen ; op. cit. p. 348.

(١٥) Hahen, Everett E. On the theory of social change. How economic growth begins : Homewood - The Dorsey press 1962.

(١٦) Allen. op. cit. p. 350.

(١٧) Mac Clilland : op. cit. p. 339.

(١٨) Kunkel. J, H, - Society and economic development N. Y - Oxford university press 1970.

الفصل الرابع

التغير الاجتماعي والتحديث الحضاري

١ – مقدمة .

٢ – طبيعة التغير الاجتماعي وأنواعه .

٣ – التغير الثقافي .

٤ – عوامل التغير الاجتماعي .

٥ – التجديد الاجتماعي والتكنولوجي .

٦ – الانتشار الثقافي .

٧ – نظريات التغير الاجتماعي .

(أ) النظرية الماركسية .

(ب) النظرية الوظيفية .

(ج) نظرية التحليل النفسي .

(د) نظرية الفعل الاجتماعي .

(هـ) « التغيير في خط مستقيم .

(و) « « الدوري .

(ز) النظريات الحتمية .

(ح) نظرية التغير غير المتوازي لعناصر الثقافة .

(ط) نظرية التغير المتوازي لعناصر الثقافة .

٨ – المشكلات العلمية والمنهجية في دراسات التغير .

٩ – مراجع الفصل الرابع .

يوجد داخل كل تجمع بشرى منظم ، سواء كان ذلك التجمع جماعة أو مجتمعاً محلياً أو عاماً ، نوعان من العمليات والقوى الاجتماعية . النوع الأول يتمثل فى تلك العمليات التى تحاول الحفاظ على الاستمرار البنائى للنسق أو الجماعة أو المجتمع . أما النوع الثانى فإنه يتمثل فى تلك العمليات التى تحاول تغيير بعض العلاقات أو القيم أو النظم السائدة داخل الجماعة أو المجتمع . ومن أبرز الأمثلة على العمليات الأولى ، عملية التنشئة الاجتماعية وعملية الضبط الاجتماعى . ومن أبرز الأمثلة على العمليات الثانية عمليات الاختراع والتجديد سواء فى المجال المادى أو الاجتماعى .

ويذهب «جونسون» إلى عدم وجود خط فاصل دقيق بين هذين النوعين من العمليات . ففى ظل وجود ثورة اجتماعية داخل مجتمع من المجتمعات ، فإن الآباء يحاولون تنشئة أبنائهم على مجموعة من القيم ونماذج السلوك المستهدفة فى ظل الثورة وبقول آخر فإن مضمون عملية التنشئة الاجتماعية فى هذه الحالة سوف يكون مختلفاً عن ذلك المضمون الذى نشىء عليه الآباء . ويمكن القول فى هذه الحالة أن عملية التنشئة الاجتماعية تسهم فى نقل ثقافة المجتمع إلى الأجيال القادمة ، كما تسهم فى نفس الوقت فى إعادة تشكيل المجتمع واستحداث متغيرات ثقافية جديدة[1] .

ومع أن عمليات التغير تعنى من حيث اللغة إحداث تغير داخل الجماعة أو المجتمع أو النسق الاجتماعى ، إلا أن هذه العمليات قد تكون فى بعض الأحيان ضرورة حيوية للحفاظ على الجماعة أو النسق . فالجماعة تحتاج فى مواجهة ظروف جديدة إلى أن تحدث نوعاً من التغير فى تنظيمها الداخلى أو فى أدوارها الوظيفية من أجل البقاء وسط هذه الظروف المتغيرة . فهذا التغير ربما يمكنها من الاحتفاظ بتكاملها كنسق متميز . بعكس

الحال لو أنها ظلت على أوضاعها القديمة ، لأن هذا الجمود يمكن أن يعرضها للانحلال أو التفكك(٢) .

طبيعة التغير الاجتماعي وأنواعه :

يعالج التغير الاجتماعي ، أو مايطلق عليه بعض الباحثين علم الديناميات الاجتماعية Social dynamics ، نشأة وانحلال الأشكال الاجتماعيـــة ، والأساليب التي تنشأ من خلالها الجماعات الاجتماعية وتستقر وتتغير . كذلك فإن هذا العلم يدرس أساليب ظهور العلاقات المتبادلة بين الجماعات ، وكيفية وصول هذه العلاقات إلى درجة الاستقرار والتوازن ، وأخيراً يبحث في الأسباب التي تؤدي إلى تغيرها(٣) .

والواقع أن التفاعل الاجتماعي يتضمن بالضرورة معنى التغير . ويمكن القول بأن التغير في معناه الحرفي يشير إلى انخراط عدد كبير من أعضاء الجماعة أو المجتمع في أنشطة تختلف عن تلك التي كانوا يمارسونها ، أو كان يمارسها آباؤهم من قبـل .

وعلى مستوى أكثر تجريداً يمكن القول بأن التغير الاجتماعي يعني التغير في البناء الاجتماعي(*) .

(*) هناك عدة تعريفات ومعالجات مختلفة لمعنى البـــناء في علم الاجتماع ، من أبرزها معالجة «لوري نلسون» الذي يذهب إلى بناء النسق الاجتماعي يتضمن العناصر التالية :

(أ) مختلف نماذج الجماعات التي ترتبط بعلاقات متبادلة تحـكمها معايير معينة .

(ب) مختلف نماذج الأدوار الاجتماعية داخـــل النسق العام أو الجماعات الفرعية المكونة له .

(جـ) المعايير المنظمة التي تحـكم الجماعات الفرعية والأدوار .

(د) القيم الثقافية : انظر « نلسون » ص ٥١ .

وفى مقدمة هذه التغيرات البنائية مايلى :

(أ) التغير فى المراكز والأدوار الاجتماعية داخل الجماعة أو المجتمع . ومن أهم التغيرات التى يمكن قياسها فى مجال المراكز الاجتماعية ، مكان الإقامة والمركز الزواجى والعائلى ، والمستوى التعليمى والمستوى المهنى ومستوى الدخول وأنواع الملكية ... الخ(٤) . وقد يتغير مضمون دور المدرس أو المدير أو الطبيب ، كذلك قد تتغير المراكز من قيامها على أساس الميراث وعلى أساس عوامل لادخل للإنسان فيها ، إلى قيامها على أساس العمل والإنجاز الشخصى . كذلك قد تظهر أدوار جديدة لبعض قطاعات المجتمع كالمرأة نتيجة لتعلمها وخروجها للعمل .

(ب) التغير فى القيم الاجتماعية : ويذهب بعض الباحثين إلى أن التغير فى بناء المعايير والقيم يعد من أهم التغييرات البنائية داخل المجتمع . ونحن لا نقصد القيم المجردة وإنما نقصد بالقيم هنا تلك التى تؤثر مباشرة على مضمون الأدوار والعلاقات الاجتماعية . ويضرب لنا « جونسون » مثالا على التغيرات القيمية ، بالتحول من المجتمع الإقطاعى إلى المجتمع الصناعى . فقيم المجتمع الإقطاعى (الأرض والنبالة ...) تختلف عن قيم المجتمع الصناعى (الإنتاج ورأس المال والعمل والنجاح) كذلك قد يتحول المجتمع من الخصوصية Particularism إلى العمومية Universalism ، أو من تقييم الأشخاص على أساس معايير ذاتية كالطبقة أو الطائفة أو القبيلة ، إلى قيام هذا التقييم على أساس معايير موضوعية كالمهارة والتعليم والجهد ، ونستطيع القول بأن مجتمعات العالم الثالث تتحقق داخلها تغيرات من هذا النوع .

(ح) التغير فى النظم الاجتماعية : ويقصد بالتغيرات النظامية ، التغير فى البناءات المحددة كالأدوار والتنظيمات ومضامين الأدوار ، والتغير فى النظم الاجتماعية داخل المجتمع ، كالتحول من نظام تعدد الأزواج والزوجات

إلى نظام أحادية الزوج والزوجة ، ومثل التحول من النظام الملكى إلى النظام الجمهورى ، والتحول من النظام الإقطاعى إلى النظام الرأسمالى أو الاشتراكى .

ويحدث التجديد فى البداية على مستوى فردى ، ثم تتزايد أهميته مع تكاثر عدد الأفراد والجماعات الآخذة به . ويحدث التغير فى الأدوار والمعايير المتضمنة فى النظم فى حالتين : الأولى إذا تم استحداث أدوار ومعايير جديدة داخل المجتمع كما هو الحال فى استحداث دور الطبيب أو المدرس أو المهندس داخل مجتمع بدائى أو تقليدى . أما الحالة الثانية فانها تتمثل فى تغير التركيز النسبى على بعض الأدوار والمعايير . مثل التركيز على أهمية العمل اليدوى بعد أن كان ينظر إليه على أنه عمل محتقر .

(د) التغير فى العلاقات الاجتماعية : مثل تغير علاقة الزوج بالزوجة ، أو علاقة العامل بصاحب العمل نتيجة استحداث تنظيمات عمالية جديدة ، أو علاقة الحاكم أو الهيئة الحاكمة بالجماهير . والواقع أن التغير فى العلاقات الاجتماعية أمر متضمن فى التغير فى النظم الاجتماعية .

وبوجه عام نستطيع أن نعتبر كل تغير فى القيم التى يؤمن بها أعضاء المجتمع . أو فى العلاقات السائدة بين أعضاء أو جماعات أو تنظيمات المجتمع ، أو فى المعايير التى تحكم هذه العلاقات كما تحكم الأفعال والنماذج السلوكية لأعضاء المجتمع ، أو فى الأوضاع الاجتماعية التى تتضمن نسق الأدوار والمراكز داخل الجماعة ، على أنه تغير اجتماعى وثقافى . ويحاول البعض أن يفرق بين التغير الاجتماعى والتغير الثقافى على أساس أن الأول يتمثل فى تغير نماذج العلاقات والجماعات والتنظيمات السائدة داخل الجماعة إلى جانب التغير فى بناء الأدوار والمراكز الاجتماعية . وأن التغير الثقافى يتمثل فى التغير فى الأفكار والمعايير والقيم والعلم والتكنولوجيا . ولكن الواقع

أن هناك تداخلا وإعتمادا متبادلا بين هذين النوعين من التغير لدرجة عدم إمكان الفصل بينهما إلا على المستوى التحليلى فحسب .

وهناك مجموعة أخرى من التغيرات الاجتماعية ينظر إليها بعض الباحثين على أنها تغيرات شبه بنائية ، لأنها أقل فى أهميتها من التغيرات السابقة . وأهمها ما يلى :

أولا : التغير فى الشخصيات أو شاغلى المراكز الاجتماعية : فكل جماعة أو مجتمع يحدث داخلها تغير مستمر فى شاغلى الأدوار والمراكز الاجتماعية باستمرار من خلال كبر سن الأعضاء أو وفاتهم وتولى غيرهم ماكانوا يشغلونه من مراكز وأدوار .

ويمكن القول أنه على المستوى الواقعى المباشر فان أداء الدور يتأثر بشاغل المركز لأن لكل إنسان طابعه وشخصيته . ولكن على مستوى أكثر تجريداً يمكن القول بأن تغير الأشخاص لا يعد تغيراً بنائيا طالما أن بناء الأدوار والمراكز ثابت ومستقر . ولكن يمكن أن يحدث تغير فى معايير إختيار شاغلى المركز . كأن يشترط أن يكون حاملا لشهادة معينة وخبرة لعدد معين من السنوات ، وأن يجتاز إختباراً معينا ... إلخ بعد أن لم يكن هناك شروط لشغل مثل هذه المراكز من قبل . وتتمثل أهمية هذا التغيير فى مدى ما يمارسه من أثر على أداء الدور نفسه وعلى مضمونه .

ويحاول بعض الدارسين مثل « جونسون » إطلاق بعض التعميمات بشأن أثر تغير شاغلى الأدوار على أداء النسق أو الجماعة أو التنظيم لوظائفه ويمكن إيجاز أهم هذه التعميمات فيما يلى (٥) :

١ - كلما كان النسق أو الجماعة صغيرة كلما عظم الدور الذى يلعبه الفرد داخلها ولهذا فان تغير الأشخاص أو شاغلى الأدوار والمراكز داخلها

يمكن أن يؤدى إلى تغيرات ملموسة بطريقة أكثر وضوحاً من تلك التى يحدثها تغير الشخصيات داخل الأنساق أو الجماعات الأكبر .

٢ — إن تغير الشخصيات أو شاغلى المراكز العليا داخل أى تنظيم أو جماعة ، يعد أكثر أهمية من حيث التأثير على سلوك الآخرين وأداء التنظيم لوظائفه وذلك بالمقارنة بتغير الشخصيات أو شاغلى المراكز الدنيا داخل ذلك التنظيم أو تلك الجماعة .

٣ — ولكن التغيرات التى يحدثها تغير الأشخاص أو شاغلى المراكز فى الحالات السابقة يكون أقوى إذا كانت المراكز الاجتماعية يتم شغلها داخل الجماعة من خـــلال العوامل المنسوبة Ascribed أو تقوم على أساس القرابة والعوامل الذاتية . وعلى العكس من ذلك فان هذه التغيرات سوف تقل أهميتها إذا ما كانت المراكز الاجتماعية ترتكز على العمل والإنجاز والمعايير الموضوعية . ففى هذه الحالة الأخيرة سوف يقل مجال الاختلاف بين شاغلى نفس المركز إلى أقل حد ممكن .

٤ — إن التغير فى الشخصيات يمكن أن يعد مسألة بيولوجيـــة تتعلق بكبر السن أو التعاقد أو الوفاة . وبالتالى ليس له أهمية من الناحية السوسيولوجية . ولكنه يمكن أن يصبح ذو أهمية سوسيولوجية إذا كان هذا التغير مفضياً إلى تغيرات فى أسلوب أداء الدور أو فى التوقعات المعيارية من جانب الآخرين . فعندما تكون عوامل الضبط الاجتماعى ضعيفة بحيث لا تجبر شاغل الدور أو القائم به على أدائه بالشكل الذى يتوقعه الآخرون بناء على المعايير الاجتماعية السائدة ، فان هذا الأمر مع مضى الوقت يمكن أن يحدث تغيراً فى مضمون الدور وفى نظام التوقعات ذاته .

ثانياً : التغير فى قدرات واتجاهات الشخصيات : وما قلناه عن التغير فى الشخصيات ينطبق أيضاً على تغير قدرات واتجاهات نفس الأشخاص .

فهذه التغيرات لا تؤدى بذاتها إلى تغيرات بنائية ، ولكنها قد تسهم فى إحداث مثل هذه التغيرات البنائية .

وبوجه عام نستطيع القول بأن التغير الاجتماعى إما أن يكون تغيراً بنائياً أو تغيراً شبه بنائى . وبقول آخر فانه عبارة عن التغير الذى يحدث فى الجوانب البنائية أو الجوانب شبه البنائية للنسق أو المجتمع . ويمكن لنا أن نقسم التغير إلى نوعين أساسيين هما :

(ا) التغير الكيفى Qualitative : ويحدث هذا التغير عندما يستحدث عنصر بنائى جديد داخل النسق أو المجتمع ، مما يتطلب حدوث توافق بقية العناصر البنائية الأخرى معه . مثل استحداث نظام الميكنة الزراعية داخل إحدى القرى التقليدية .

(ب) التغير الكمى Quantitative . ويحدث عندما يحدث نمو أو تدهور لبعض العناصر القائمة داخل النسق ، ويمكن القول بأنه لا يوجد مجتمع ثابت أو جامد تماماً ، كذلك لا يوجد مجتمع دينـــامى أو يتغير بطريقة مسرفة ، وإلا لما أمكن أن يتوافر له أسس التكامل والثبات . ولكن المجتمعات تختلف فى معدلات تغيرها وفى نوعية التغير ومضمونه وفى العوامل المؤدية إليه .

ويهتم بعض الباحثين مثل « ولبرت مور » W. Moore بمعالجة عدة موضوعات أساسية وعند تناولهم لقضية التغير الاجتماعى نوجزها فيما يلى[٦] :

(ا) معدل التغير . (ب) نتائج التغير .

(ح) تخطيط التغير . (د) الأثر التراكمى للتغير .

(ه) مدى استواء التغير أو سيره فى المسار أو الإتجاه الطبيعى .

ومهما كان من سرعة التغير فى المجتمع الذى نعيش فيه ، فان أغلب أعضائه لا يغيرون من مراكزهم ، وإنما يتضح هذا التغير بعد فترة من الزمن قد تستوعب جيلا أو أكثر

التغير الثقافى :

وعلى الرغم من صعوبة التفرقة بين الثقافة والمجتمع ، إلا أنه من اللازم أن نميز بينهما ، وبين التغير الثقافى والتغير الاجتماعى لأغراض تحليلية. فالثقافة تشير إلى كل ما يكتسبه الإنسان باعتباره عضوا داخل المجتمع ؛ وفى مقدمة ما يكتسبه المعايير والقيم والمعتقدات واللغة وأساليب التعامل مع الآخرين . أما المجتمع فانه يشير كمصطلح إلى النماذج البنائية والمستقرة للتفاعل الاجتماعى داخل الجماعة أو النسق ، مثـــل الأدوار والمراكز والطبقات .

ونتيجة لهذا التمييز فإنه يمكن القول بأن التغير الثقافى يشير إلى التغير فى العلم والمعرفة والقيم والمعايير والتكنولوجيا والمعتقدات الدينية أو الاجتماعية ... الخ . أما التغير الاجتماعى بالمعنى الاصطلاحى فانه يشير إلى التغير فى بناء الأدوار والمراكز أو فى البناء الطبقى أو فى نماذج التفاعلات والعلاقات المستقرة داخل النسق أو المجتمع (٧) .

ولاشك أن هناك تفاعلا وتأثيرا متبادلا بين هذين النوعين من التغير ، الاجتماعى والثقافى .

فالثورة الصناعية : أدت إلى تغيرات كبيرة فى المراكز والأدوار والطبقات والعلاقات والأفعال الاجتماعية كما أدت إلى تغيرات كبيرة فى مجال الجماعات الاجتماعيـة والعلاقات بينهما ... الخ ، هـذه الثورة نجمت فى الأصل عن تغيرات حدثت فى الثقافة المادية للمجتمع أو فى مجـال

التكنولوجيا والعلم . وبالمثل فإن ما حدث فى المجتمعات الغربية (وما يحدث حالياً من تغير فى دول العالم الثالث) من تغير فى المعايير الاجتماعية داخل الأسرة كان نتيجة لتغير مركز ودور المرأة فى المجتمع .

وبوجه عام يشير أغلب علماء الاجتماع إلى أن التغير فى المعايير الثقافية أصعب من التغير فى عمليات التفاعل الاجتماعى[٨] .

عوامل التغير الاجتماعى :

توجد عدة آراء مطروحة فى مجال علم الاجتماع تحاول تفسير التغير الاجتماعى والوقوف على عوامله الأساسية . ويمكن أن نعرض لبعض هذه الآراء فيما يلى[٩] :

١ — يؤكد « برتراند » Bertrand أن التغير الاجتماعى ينبثق أساسا داخل أى مجتمع نتيجة للتوترات والصراعات التى توجد داخله . وهكذا يفسر التغير فى ضوء فكرة التوتر والصراع .

٢ — يذهب « بوك » Bock إلى أن التغير الاجتماعى يحدث نتيجة لإضافة عناصر ثقافية جديدة داخل النسق ، أو نتيجة لإحداث تغيرات فى عناصر ثقافية قائمة فعلا . ويعطى على هذا مثلا بالتغير فى مجال الدين أو التكنولوجيا أو الاقتصاد أو الصناعة .

٣ — يذهب « دون مارتنديل» D. Mertindale إلى أن السبب الأساسى فى حدوث التغير يرجع إلى أعضاء المجتمع أنفسهم ، خاصة المفكرين intellectuals ، تلك الفئة المسئولة عن حدوث التجديدات الكبرى داخل المجتمع سواء فى المجال المادى أو الاجتماعى .

ولا شك أن أي من هذه الآراء منفردة لا يمكن أن تعطينا التفسير

العلمى الصحيح لظاهرة التغير . تلك الظاهرة التى لا يمكن لنا إرجاعها إلى عامل واحد فحسب .

ويشير « جونسون » إلى أن هناك عدة أسباب محتملة للتغير الاجتماعى يمكن إدراجها تحت ثلاثة نماذج أساسية هى(١٠) :

أولا : أسباب كامنة فى الأنساق الاجتماعية بوجه عام : أو داخل أنساق اجتماعية معينة . وفى مقدمة هذه الأسباب الصراعات الموجودة داخل كل مجتمع على المصالح بين الأعضاء . وهناك عدة ألوان من الصراع كالصراع السياسى والاقتصادى والأسرى ... الخ .

ثانياً : أسباب ترجع إلى تأثير البيئة الاجتماعية : على النسق الاجتماعى موضع الدراسة مثل تأثير مجتمع الدولة على أحد المجتمعات المحلية داخله ، أو تأثير الاختراعات والانتشار الثقافى على إحداث تغيرات داخل المجتمع .

ثالثاً : أسباب ترجع إلى تأثير البيئة غير الاجتماعية : كالبيئة الطبيعية أو البيولوجية . فقد يتزايد عدد السكان إلى حد يؤدى إلى ضرورة استحداث تغيرات توافقية ، كذلك قد يتم اكتشاف موارد طبيعية جديدة تسهم على إحداث سلسلة من التغيرات الاجتماعية .

ولما كان كل نسق اجتماعى يتألف أساساً من عدة أجزاء مترابطة ومتفاعلة ، فإن أى تغير فى أى جانب من جوانب النسق سوف يؤدى بالتبعية إلى عدة تغيرات مصاحبة فى الجوانب الأخرى .

فنقطة الانطلاق فى التغير قد يكون استحداث نوع جديد من الآلات الصناعية ، ثم يؤدى هذا إلى سلسلة من التغيرات فى العديد من المجالات

الأخرى مثل مجال العمالة ومجال الإدارة ومجال الاستهلاك والإنتاج والعلاقات بين العمال وأصحاب الأعمال ... الخ .

ويؤكد أغلب علماء الاجتماع مثل « ميريل » F. Merrill وستجلش Steglish وغيرهم أن أهم العوامل التي تؤدى إلى التغير الثقافى (الذى يسهم بدوره في إحداث تغيرات اجتماعية واسعة النطاق) هى التجديد والاختراع من ناحية ، والانتشار من ناحية أخرى .

أولا : التجديد الاجتماعي والتكنولوجي : Social and technological innovation

يتمثل التجديد فى تجميع عدة عناصر ثقافية قائمة لإنتاج شيء جديد . وينطبق هذا التفسير على الأخلاق والفن والإدارة وعلى مختلف الظواهر الاجتماعية ، كما ينطبق على الثقافة المادية أو التكنولوجيا . وهناك مصدران أساسيان للتجديد هما[11] :

(ا) الثقافة القائمة : وهذه تتضمن مجموعة الأفكار والمعارف القائمة والتي يعرفها المخترع .

(ب) القدرات الخاصة للمخترع نفسه : فهذه القدرات هى التي تمكنه من إعادة تجميع هذه العناصر الثقافية القائمة فى شكل جديد لاستحداث شيء جديد .

وتتزايد سرعة توالى الاختراعات المادية أو الاجتماعية على مدى التاريخ . ويمكن إعطاء مثل هذه الاختراعات المادية باختراع الراديو والطائرة ، كذلك يمكن إعطاء مثل على الاختراعات الاجتماعية بظهور أساليب جديدة فى الحكم أو فى الإدارة أو فى التنظيم الاجتماعى ... الخ .

وقد أصبح الاختراع والتجديد اليوم عملا نظامياً يتم من خلال فريق

من الباحثين داخل تنظيمات بيروقراطية متخصصة ، بعد أن كان يمارس فى الماضى بأسلوب فردى . فهناك اليوم الجامعات ومراكز البحوث المستقلة أو الملحقة بالمؤسسات الصناعية الكبرى .. الخ .

ولما كان الاختراع المادى أوضح أثراً فى حياة الأفراد والجماعات ، إلى جانب أنه لا يمس عادة معايير الجماعة ومعتقداتها ، فإنه يلاحظ أن المخترع فى هذا المجال المادى ينال عادة تقدير الجماعة سواء من الناحية المادية أو المعنوية ، بعكس الحال بالنسبة للمخترع الاجتماعى الذى يحاول إرساء معايير أو قيم أو تقديم أفكار جديدة . فعادة لا يقبل أعضاء الجماعة التجديدات الاجتماعية بنفس سهولة وسرعة تقبلهم للتجديدات المادية ، بسبب ارتباطها بذواتهم ووجداناتهم ومصالحهم وأمنهم .

ثانياً : <u>الانتشار الثقافى</u> : Cultural diffusion

يمكننا أن نعرف الانتشار بأنها العملية التى تنتقل من خلالها سمة أو نمط ثقافى من فرد أو جماعة أو مجتمع لآخر . ومثال هذا انتشار استخدام الملابس الأوربية فى الدول الأفريقية ، وانتشار اللغات والثقافات واستخدام الأجهزة الصناعية كالراديو والتلفزيون ... الخ . ويتم انتشار الثقافات من خلال عدة طرق مثل التجارة والاحتكاك الثقافى بين المجتمعات والجماعات وتبادل الزواج وتبادل الآداب والفنون والرحلات والصحافة ومختلف أجهزة الاتصال الأخرى .

وقد كان علماء الأنثروبولوجيا هم أول من درسوا لنا ظاهرة الانتشار نتيجة لقيامهم بدراسة المجتمعات البدائية التى كانت تتغير بفعل انتشار ثقافة الدول المستعمرة داخلها بفعل الاحتكاك الثقافى أثناء الاستعمار .

وتشير أغلب الدراسات إلى استعارة العناصر الثقافيـة المادية عادة

تكون أسرع وأسهل ، وبالتالى أكثر انتشاراً بالمقارنة بالعناصر الاجتماعية أو اللامادية . كذلك يؤكد أغلب العلماء أن عملية الانتشار أصبحت شائعة لدرجة كبيرة . فلا يوجد مجتمع تقوم ثقافته كلها على أساس الاختراع وحده . وقد أوضح « لنتون » R. Linton ، أن ما هو مخترع داخل أمريكا من الثقافة الكلية السائدة داخلها لا يتجاوز ١٠٪ فقط .

وعندما تنتقل سمة ثقافية (كالراديو) من مجتمع إلى آخر ، فانها تحدث عادة مجموعة من الآثار المباشرة والآثار المشتقة . أما الآثار المباشرة للراديو فهى الاستمتاع والاستماع إلى الأخبار والبرامج . ولكن الآثار المشتقة Derivative effects فتمتد إلى أكثر من هذا لما قد يمارسه من أثر على الأفكار والقيم والعلاقات الأسرية وأساليب تربية الأبناء . . . الخ . وقد تتبع بعض الدارسين مثل « اجبرن » آثار بعض العناصر الثقافية الجديدة على بناء ونظم المجتمع ، كالسيارة أو الراديو مثلاً .

وبوجه عام نستطيع أن نرجع أسباب التغير الاجتماعى والثقافى إلى عدة عوامل فى مقدمتها :

١ — التجديد المادى .

٢ — التجديد التكنولوجى .

٣ — الانتشار الثقافى .

٤ — التغير فى البناء الديموجرافى فى مثل ظهور جماعات أو اختفاء أخرى ، أو تغير البناء العمرى للسكان أو تغير مستوياتهم التعليمية أو المهنية . . الخ .

٥ — حدوث تغيرات فى البيئة الطبيعية .

٦ — ولا يجب أن نتجاهل أثر القيادات والزعامات القوية على تاريخ المجتمعات ، وعلى استحداث تغيرات هامة داخلها .

نظريات التغير الاجتماعى :

لقد طرح العديد من النظريات فى مجال التغير الاجتماعى ، سوف نعرض هنا لأهمها فقط . وقد قدم لنا « جون ماك ليش » J.Mc. Leish أربعة نظريات فى دراسة صغيرة له بعنوان « نظرية التغير الاجتماعى[١٢] . وسوف نعرض النظريات فيما يلى بإيجاز شديد .

أولا: النظرية الماركسية :

وتفسر هذه النظرية ما يحدث من تغيرات داخل المجتمع من خلال المنهج الجدلى ، أو من خلال مفهوم الصراع بين المتناقضات داخل المجتمع . وقد سبق أن تعرضنا لنظرية ماركس فى الطبقة . وهو يرى أن الصراع بين الطبقات هو محرك التاريخ . ففى كل مجتمع توجد طبقتين ، طبقة مستغِلة وأخرى مستغَلة . وتحاول الطبقة الأولى الإبقاء على استغلالها وعلى الأوضاع الاجتماعية التى تحقق لها ذلك ، فى حين تحاول الأخرى تغيير هذه الأوضاع تخلصاً من الاستغلال . فكل نظام اجتماعى يجمع بين المتناقضات ويحمل بذور هدمه داخله . ويرجع ماركس التغير الاجتماعى إلى العامل الاقتصادى أو إلى أسلوب الإنتاج السائد . ففى مرحلة معينة يكون هناك توازن بين قوى الإنتاج وبين علاقات الإنتاج . ولكن نتيجة لسرعة التغير فى قوى الإنتاج بالمقارنة بالتغير فى علاقات الإنتاج يحدث اختلال فى التوازن التقليدى . وهنا يتطلب الأمر استحداث تغير مقابل فى علاقات الإنتاج وفى مقدمتها علاقات الملكية حتى يتحقق التوازن على مستوى جديد[١٣] .

وبوجه عام نستطيع القول بأن نظرية التغير عند أنصار الإتجاه الماركسى تستند إلى التفسير المادى للتاريخ وعلى المنهج الجدلى وعلى الحتمية الاقتصادية ومفهوم الثورة الاجتماعية .

ثانياً : نظرية التوازن الاجتماعي أو النظرية الوظيفية (مالينوفسكي) :

تقوم هذه النظرية على أساس أن كافة العمليات الاجتماعية والعلاقات والتفاعلات تقوم داخل المجتمع ، محكومة من خلال نسق على صارم . ويشير « مالينوفسكي » إلى أن أهم محددات الثقافة هو قانون البقاء . فلا يمكن لأى نسق إجتماعي أن يوجد أو يستمر ما لم يشبع حاجات أعضائه كذلك لا يمكن لأى مجموعة من الأنشطة أن تستمر دون أن تكون مرتبطة بطريقة مباشرة أو غير مباشرة بالحاجات الإنسانية وأساليب إشباعها .

ومن خلال هذا الفهم يمكن تفسير الثقافة والتغير الثقافي والإجتماعي من خلال ربط كافة أوجه التغير بمحاولة الإنسان المستمرة لإشباع حاجاته البيولوجية المباشرة أو حاجاته المشتقة وهي الحاجات الثقافية . وقد صنف مالينوفسكي الحاجات الإنسانية إلى أربعة هي :

(ا) الحاجات البيولوجية : كالمأكل والملبس والمأوى والدفء والجنس . . . الخ .

(ب) الحاجات المشتقة أو الوسائليـــة : وهي الحاجات الإقتصادية والمعيارية والتربوية والسياسية .

(جـ) الحاجات التكاملية : كالحاجة إلى العلم والدين والسحر ، وهي تلك التي تحقق التكامل داخل النسق .

(د) الحاجات الترفيهية : كالحاجة إلى اللعب والإستمتاع والتجمع .. الخ

وهو يربط بين التغير وبين إشباع هذه الحاجات . فكل نظام إجتماعي يتألف عند مالينوفسكي من مجموعة من المكونات الثقافية هي الأعضاء أو الشخصيات (وتتضمن الأدوار والمراكز والسلطة . .) ، والقواعد

أو المعايير التى تحكم سلوك هؤلاء الأعضاء ، والأنشطة التى يقومون بها ، وما يقوم النظام به من دور أو وظيفة، وأخيراً الجهاز المادى الذى يستخدمه الأشخاص كالآلات والأدوات ... الخ(١٤) .

وعندما يعالج بعض أنصار النظرية الوظيفية التغير الإجتماعى ، فإنهم يستخدمون إلى جانب مبدأ الوظيفة ، مبدأين آخرين هما التطور والانتشار . ويشير « مالينوفسكى » إلى أنه لا يمكن أن يحدث أى تغير ثقافى سواء فى شكل اختراع أو ثورة أو تغير عقلى أو ظهور نظام جديد من المعتقدات العقلية أو استعارة عناصر ثقافية من الخارج ، إلا لإشباع حاجات جديدة.

وتخضع التجديدات والعناصر المستعارة لقانون الانتخاب الطبيعى . فأقدر التجديدات والعناصر الثقافية على إشباع حاجات أعضاء النسق هى التى تستمر وتتكامل مع بقية العناصر القائمة بالفعل فى المواقف . فأى تجديد أو إستعارة لابد وأن يلقى ترحيبا جماعيا من جانب أعضاء النسق حتى يتكامل مع بقية المكونات الثقافية الأخرى . وهذا لن يحدث ما لم يكن التجديد أو العنصر المستعار قادراً بالفعل على إشباع حاجة ثقافية يشعر بها أعضاء النسق . وهذه الحاجات الثقافية متجددة حيث تعتمد على ما يتمتع به الإنسان من مرونة وتطلع مستمران .

هذه هى أهم ملامح المنظور الوظيفى للتغير الإجتماعى عند «مالينوفسكى» وقد تأثر فى صياغته بدراسته المتعمقة لمجتمع « التروبرياند » على مدى أربع سنوات متتالية . ويختلف هذا الباحث عن أنصار الاتجاه الكلاسيكى فى الإنتشار الثقافى ، مثل « راتزل » Ratzel و « جرابنر » Graebner و « شمدت » Schimidit وغيرهم ، فى أنه لا يذهب إلى أن الإنتشار يحدث من خلال هجرة بعض السمات أو مركبات السمات من ثقافة معينة إلى ثقافة أخرى ، بحيث تصبح عناصر غريبة داخل الثقافة المستقبلة ، ولكنه يتصور

عملية الانتشار داخل إطار عملية تفاعلية ديناميه أوسع . فالعناصر الثقافية المستعارة تكتسب معنى جديداً ، وتؤدى وظيفة جديدة داخل الثقافة المستعيرة .

ثالثا : نظرية التحليل النفسى وبناء الشخصية (تايلور) :

وقد تأثر بعض الباحثين الإجتماعيين بالاتجاه السيكولوجى ، مثل Tylor ويعتمد أنصار الاتجاه السيكولوجى فى تفسير التغير الإجتماعى على نظرية « فرويد » فى التحليل النفسى ، تلك النظرية التى تحاول فهم السلوك الاجتماعى من خلال مفهوم الصراع اللاشعورى . وتؤكد هذه النظرية أن جذور هذا الصراع ترجع إلى مرحلة الطفولة المبكرة ، وبوجه خاص إلى الدوافع اللاشعورية المتناقضة . تلك التى تتراوح بين الحب والعدوان تجاه الأبوين .

ويربط « تايلور » بين عقدة أوديب وعقدة الكترا وبين التغير الإجتماعى فقد يتعرض الطفل لمواقف مؤلمة من أمه كالفطام المفاجىء والقسوة .. وهنا تتحول كافة مشاعر الحب نحو الأب ويحدث التوحد به ، وهو ما يطلق عليه « فلوجل » Flugel مصطلح « الأبوية » Patrism .

ويؤثر هذا الاتجاه على بعض الاتجاهات والممارسات السلوكية لدى الراشدين مثل الميل إلى النظم التسلطية واعتبار أن المرأة أقل من الرجل ، وسيادة قيمة الذكورة(١٥) .

وهناك حالات أخرى يتم من خلالها التوحد بالأم نتيجة ما تبديه من مشاعر رقيقة وحماية للطفل . وهذا يؤدى إلى ظهور « الأمومة » .
ويربط « تايلور » بين سيادة الأبوية وبين التسلط الاجتماعى والسياسى والإبداع الفنى والعلمى وحب التملك ... الخ .

كذلك يربط بين سيادة الأمومة وبين ظهور الاتجاهات اللبرالية والسياسة والدين والمسائل الاجتماعية .

ويرى تايلور أن التاريخ هو عبارة عن تأرجح بين مراحل سيادة الأبوة والأمومة . وبوجه عام يذهب هذا الباحث إلى أن الشخصية التي تتكون خلال مرحلة التنشئة الاجتماعية أثناء مرحلة الطفولة هي القوة الحقيقية الدافعة والمحركة للتغير والتاريخ .

رابعاً : نظرية الفعل الاجتماعي (بارسونز) :

تقوم هذه النظرية التي يتزعمها « بارسونز » في أمريكا على اتخاذ مفهوم النسق الاجتماعي نقطة الانطلاق في دراسة المجتمع . ويتألف النسق الاجتماعي من مجموعة الأشخاص الذين يدخلون مع بعضهم في تفاعلات وعلاقات متشابكة بهدف تحقيق أقصى حد ممكن من الإشباع Optimization] of gratification ، والذين تتحدد علاقاتهم بالموقف وببعضهم البعض في ضوء نسق من الرموز المشتركة ذات بناء ثقافي مشترك .

وإذا كان النسق يتألف من أجزاء متفاعلة ، فإن هناك ثلاثة أنساق أخرى إلى جانب النسق الاجتماعي ويمكن التمثيل لها بالشكل التالي :

الإنسان أو نسق الشخصية	المجتمع أو النسق الاجتماعي
الطبيعة أو النسق العضوي	الثقافة أو النسق الثقافي

وهناك تداخل وتفاعل بين هذه الأنساق الأربعة . وهذه الأنساق

مفتوحة فكل نسق يدخل فى علاقات تفاعلية مع بقية الأنساق الأخرى التى تؤلف معه الحقيقة الكلية للوجود . ويميل كل نسق إلى الحفاظ على ذاته وعلى النظام داخله ، وتشترك جميع الأنساق من حيث انقسام كل منها إلى مجموعة من الأنساق الفرعية هى(١٦) .

أولا — نسق فرعى يحقق وظيفة التكيف Adaptive subsystem ويرمز بالرمز A. ويعمل هذا النسق على تحقيق تكيف النسق مع الظروف المحيطة به .

ثانياً — نسق فرعى يحقق وظيفة تحقيق الهدف Goal Achievement ويرمز بالرمز G .

ثالثاً — نسق فرعى يحقق الحفاظ على النموذج القائم Pattern maintainance ويعمل على تنظيم الطاقة الداخلية والحفاظ على استمرار النسق ويرمز له بالرمز L .

رابعاً — نسق فرعى يحقق التكامل بين أجزاء النسق Integrativ system ويرمز له بالرمز I .

ويمكن توضيح هذا الجزء من نظرية «بارسونز» بالشكل التالى :

النسق الفرعى للتكيف A	النسق الفرعى لتحقيق الهدف G
النسق الفرعى للتكامل I	النسق الفرعى للحفاظ على النمط L

ويذهب بارسونز إلى أن أى نسق اجتماعى أو ثقافى ، هو نسق للأفعال الاجتماعية ، والفعل الاجتماعى عنده يكون دائماً متجهاً نحو تحقيق هدف له قيمة من الناحية الاجتماعية . ويستمر « بارسونز » فى التحليل حيث يشير إلى إمكان تقسيم كل نسق من هذه الأنساق الفرعية إلى أربعة أقسام أخرى Sub Sub Sجstems . ومثال هذا أن النسق الفرعى للتكيف ، ينقسم بدوره إلى أنساق أكثر فرعية للتكامل والتكيف والحفاظ على النمط وتحقيق الهدف . ويتحقق التوازن داخل كل نسق بطريقة تلقائية .

ويظهر التغير الاجتماعى عندما يختل التوازن الذى يقوم النسق فى ظله بأداء وظائفه بطريقة عادية ويصنف « بارسونز » التوازن إلى ثلاثة أنواع كما هو الحال فى العلوم الطبيعية وهى :

أولا - التوازن الثالث أو المستقر Stable .

ثانياً - التوازن الجزئى . Partial

ثالثاً - التوازن غير الثابت . Unstable

وعندما يختل التوازن فى الحالة الأولى يستطيع النسق استعادة توازنه بطريقة سريعة وتلقائية . وعندما يختل التوازن فى الحالة الثانية ، نجد أن بعض أجزاء النسق تستطيع التوافق مع الموقف الجديد ، وبعضها يعجز عن تحقيق هذا التوافق . أما فى الحالة الأخيرة فإن كل عناصر النسق تستطيع التوافق باستمرار مع الظروف المتغيرة .

وعند تحليل النسق الاجتماعى يجب أن نحدث تغييراً فى هذا التصنيف

للتوازن ، ذلك لأنه لايوجد نسق اجتماعى فى حالة ثبات كامل . ولهذا فإنه عندما يختل التوازن داخل النسق فإنه لايمكن استعادة التوازن بالصورة التقليدية تماماً دون إحداث أى تعديل داخل هذا النسق . وغالباً مايكون النسق الاجتماعى فى حالة التوازن غير المستقر Unstable equilibruim فهناك تغيرات مستمرة داخل أى نسق من أبرز الأمثلة عليها تزايد السكان وتباينهم اجتماعياً . وهذا هو أحد أسباب اختلال التوازن . كذلك فإن النسق الاجتماعى يدخل باستمرار فى علاقات وتفاعلات مع الأنساق الخارجية (الطبيعة والثقافة والشخصية) .

ويظهر التغير الاجتماعى عندما يختل التوازن داخل النسق بفعل عوامل داخلية أو خارجية ، أى من داخل النسق مثل ظهور اختراعات أو تغيرات فى التركيب السكانى ، أو من خارج النسق أى من جانب نسق الشخصية (أثر الشخصيات القيادية) أو نسق الطبيعة (كظهور ثروات جديدة أو حدوث نكبات طبيعية أو بسبب الاحتكاك الثقافى بمجتمعات أخرى) وهناك تفاعل مستمر بين هذين النوعين من التغير . فالتغيرات التى تحدث بفعل مصدر خارجى تستثير عدة تغيرات داخلية ، والعكس صحيح . فظهور الثروات الجديدة فى الطبيعة يؤدى إلى ظهور تكنولوجيات مادية واجتماعية جديدة لاستثمارها . كذلك فإن ظهور مثل هذه التكنولوجيات يمكن أن يسهم فى تحقيق المزيد من السيطرة على الطبيعة . وهناك العديد من العوامل الخارجية التى تؤثر على النسق الاجتماعى مثل التغيرات السكانية والتكنولوجية .

أما التغيرات الداخلية فقد تتمثل فى الاختراع أو نتائج عمليات الصراع والضغوط التى تحدث داخل ذلك النسق .

وقد تؤدى هذه التغيرات إلى إعادة تنظيم للأدوار والعلاقات . فقد تظهر أدوار جديدة ، أو يكتفى بإجراء بعض التعديلات على مضامينها . ولايوجد

فى النظرية « البارسونية » عامل سيادى يفسر من خلاله التغير ، كما هو الحال بالنسبة للنظرية الماركسية . بل أن « بارسونز » يرفض النظرية الماركسية التى تجعل من العامل الاقتصادى الأساسى الأول الذى يمكن أن يفسر لنا التغيرات فى المجتمع والتاريخ .

ويتضح من سياق دراسة « بارسونز » تركيزه على العامل القيمى أو عامل الأخلاق عند دراسة وتفسير التغير — شأنه فى ذلك شأن أغلب أنصار الاتجاه الوظيفى فى علم الاجتماع الغربى . ولكنه يعود باستمرار إلى التأكيد على ضرورة الالتزام بعدم التعميم والقيام بدراسة كل حالة على حدة ، وتوضيح العوامل التى أدت إلى إحداث التغير فى كل منها .

ويشير « بارسونز » إلى أن أعمق أنواع التغير هى تلك التى تحدث فى النسق الفرعى للتكامل أو فى مجال القيم والمعتقدات . لأن هذه التغيرات تسهم فى فقدان النسق لتكامله أو تماسكه . ويذهب هذا الباحث إلى أن الأنساق تقاوم بشدة التغير فى هذا النسق الفرعى . ولكن على الرغم من ذلك فإنه قابل للتغير بفعل عوامل خارجية مثل ظهور أنساق شخصية جديدة مثل القيادات الدينية الملهمة . وهو هنا يتفق إلى حد كبير مع « ماكس فيبر » .

وبوجه عام يمكن القول بأن النظرية السوسيولوجية عند بارسونز على درجة عالية من التجريد . وتركز على بعض المفاهيم كالتوازن والتكامل والتساند الوظيفى وعلى العوامل القيمية والأخلاقية كعوامل أولى فى إحداث التغير بعكس الحال بالنسبة للنظرية الماركسية .

نظريات أخرى فى التغير :

وإلى جانب هذه النظريات الأربع هناك مجموعة أخرى من النظريات طرحت فى مجال التغير لمحاولة تفسير أسبابه ونتائجه وأهمها :

أولا : نظرية التغير فى خط مستقيم .

ثانياً : نظرية التغير فى شكل دائرى أو نصف دائرى .

ثالثاً : النظريات الحتمية فى تفسير سبب التغير .

رابعاً : نظرية التخلف الثقافى أو التغيير غير المتوازى لعناصر الثقافة .

خامساً : نظرية التغير المتوازى لعناصر الثقافة .

وسوف نتناول كل من هذه النظريات بشىء من التفصيل :

أولا : نظرية التغير فى خط مستقيم :

ترجع هذه النظرية تاريخياً إلى الفكر الفلسفى ، أو ما نطلق عليه فلسفة التاريخ . كذلك فإنها ترجع إلى الفكر الأنثروبولوجى المبكر . فعندما اختلط المفكرون فى أوربا بالشعوب المتخلفة بعد عملية الاستعمار . حاولوا ترتيب المجتمعات على سلم حضارى من أدنى درجات التخلف والتى تمثلها هذه الشعوب البدائية — فى نظرهم — إلى أقصى درجات التقدم — وتمثلها المجتمعات الأوربية . ثم زعموا أن هذه المراحل التطورية هى مراحل حتمية فى التغير الاجتماعى . وتقوم نظرية التطـــور فى خط مستقيم Unilinear على أساس تحديد مجموعة من المراحل الاجتماعية أو الحضارية ، والقول بأنها هى مراحل التغير التقدمى للمجتمعات . ويمثل هذه النظرية مجموعة من فلاسفة التاريخ مثل « فيكو » و « كوندرسيه » و « تيرجو » ، وبعض علماء الأنثروبولوجيا الاجتماعية مثل لويس مورجان .

وعلى الرغم من عدم علمية هذه النظريات وغلبة الطابع الفلسفى عليها ، نتيجة لتحديد المراحل وإطلاق التعميمات دون الاستناد على دراسات إمبيريقية مقارنة ، ونتيجة الخلط بين التغير والتقدم ، أقول أنه على الرغم

من كل ذلك إلا أن هناك مجموعة من علماء الاجتماع تأثروا تأثراً واضحاً بهذا الاتجاه الفلسفى . ولعل فى مقدمتهم رواد علم الاجتماع الأول ، فقد ذهب « أجست كومت » إلى أن المجتمعات تسير فى ثلاثة مراحل هى المرحلة الثيولوجية ، والمرحلة الميتافيزيقية ، وأخيراً يصل المجتمع إلى المرحلة الوضعية .

ويمكن إدراج نظرية « هربرت سبنسر » ضمن هذا الاتجاه ، حيث أنه يذهب إلى أن المجتمعات تتقدم من الحالة الحربية إلى الحالة الصناعية .

ثانياً : نظرية الدورة فى التغير الاجتماعى :

يذهب أنصار هذه النظرية إلى أن المجتمعات لاتتغير فى اتجاه مستقيم ، ولكنها تتغير فى شكل دائرى أو فى شكل نصف دائرى . وتقع هذه النظرية فى عداد فلسفة التاريخ نتيجة لقيامها على أساس تأمل فلسفى ، أو على إطلاق تعميمات لاتستند إلى دراسات مقارنة محققة إمبيريقيا . وترتد هذه النظرية تاريخياً إلى ابن خلدون الذى ذهب فى مقدمته أن المجتمعات تتغير فى شكل نصف دائرى من الناحية السياسية ، حيث تنتقل الأسرة المالكة من طور الظفر بالبغية إلى طور الانفراد بالمجد إلى طور الفراغ والدعة إلى طور القنوع والمسالمة وأخيراً تصل إلى طور الإسراف والتبذير ، وهنا تظهر أسرة أو جماعة جديدة تنتزع الملك . وقد حدد عمر الدولة بثلاثة أجيال . ويمثل هذه النظرية « سبنجلر » فى الفلسفة و « أرنولد توينبى » فى التاريخ .

وهناك مجموعة من علماء الاجتماع تأثروا بهذا الاتجاه الفلسفى ، وفى مقدمتهم « بيتريم سوروكين » عالم الاجتماع الأمريكى فقد قام هذا الباحث بعرض نظرية فى التغير تقوم على أن المجتمع يتحول من الثقافة الحسية إلى الثقافة المثالية إلى الثقافة الذهنية ثم تعود الدورة مرة ثانية . وقد حاول إثبات صحة

هذه النظرية من خلال استعراض التاريخ الأوربى . ويتميز كل طراز من هذه الثقافات الثلاثة بمجموعة من الخصائص فى مختلف المجالات السياسية والأدبية والفنية ... الخ .

ثالثاً : النظريات الحتمية فى التغير الاجتماعى :

تقوم هذه النظريات على أساس إبراز أثر عامل واحد كمحرك للتغير الاجتماعى ، كالعامل الاقتصادى أو الجغرافى أو التكنولوجى . ومن هذه الزاوية يعد « ماركس » من أنصار الحتمية الاقتصادية ، و «راتزل» من أنصار الحتمية الجغرافية ، و « أجبرن » من أنصار الحتمية التكنولوجية ، ويمكن القول استنتاجا أن « ماكس فيبر » يعد من أنصار الحتمية القيمية .

رابعاً : نظرية التخلف الثقافى أو التغير غير المتوازى :

يذهب «وليم اجبرن» إلى أن دراسة التغير الاجتماعى تتضمن بالضرورة التغير الثقافى . والثقافة عند هذا الباحث تنقسم إلى قسمين «قسم مادى وآخر لا مادى . ويتضمن القسم الأول المبانى والتكنولوجيا وكافة الأشياء المادية التى يستخدمها أعضاء المجتمع ، أما القسم الثانى فانه يتضمن المعايير والقيم والمعتقدات ... الخ . ويذهب «اجبرن» إلى أن التغير لا يتم بمعدلات متساوية أو بطريقة متوازية بين هذين القسمين . فالقسم المادى أيسر وأسرع تغيراً من القسم اللامادى . ويرجع السبب فى ذلك إلى أن التغير فى الثقافة المادية يعتمد على توالى الاختراعات ، وعلى سهول إقتناع الناس بفائدتها وسهولة استخدامها وتجريبها . يضاف إلى ذلك أن مجموعة من المعوقات التى تقف فى وجه التغير فى الجانب اللامادى من الثقافة أهمها ما يلى : (١٧)

(ا) الطبيعة المحافظة للشخصية الإنسانية وللثقافة . فالقيم والمعتقدات تصبح جزءاً من الشخصية نتيجة عملية التنشئة الاجتماعية .

(ب) بواظة التكاليف الاقتصادية للتغير اللامادي .

(ج) الخوف من الجديد .

(د) أصحاب المصالح الخاصة الذين يحاولون إبقاء الأوضاع على ماهي عليه نتيجة لما تحققه لهم من منفعة .

والواقع أن هناك العديد من الباحثين فى علم الاجتماع يناصرون هذه النظرية فى صور متعددة . « فكارل ماركس » يرى أن التغير فى قوى الإنتاج (القوى البشرية والتكنولوجيا) يسبق التغير فى علاقات الإنتاج وفى مقدمتها علاقات الملكية وأسلوب التوزيع . ويذهب « رينيه مونى » إلى أن الطبقات الدنيا أكثر ميلا وتقبلا للتجديدات التكنولوجية ، فى حين أننا نجد أن أبناء الطبقات العليا أكثر ميلا نحو تقبل التجديدات الفكرية الصادرة عن المجتمعات الأكثر تقدما .

خامساً : نظرية التغير المتوازى لعناصر الثقافة :

يناصر هذه النظرية بعض علماء الاجتماع وفى مقدمتهم « بترم سوروكين » P. Sorokin ، الذى يرفض تماماً فكرة انقسام الثقافة إلى قسمين — مادى ولا مادى . ويقول هذا الباحث ، أنه لو سلمنا جدلا بهذه القسمة لما وجدنا أن الجزء المادى أسرع انتشاراً من الجـــزء اللامادى أو الأيديولوجى ، بل على العكس فاننا نجد أن هذا الجزء الأخير أسرع انتشاراً . ويمكننا أن نوجز أهم اعتراضات « سوركين » على نظرية التخلف الثقافى فيما يلى :

١ — أن الجوانب الفكرية تميل إلى الانتقال بطريقة أسرع من الجوانب المادية ، وكذلك تسبق هذه الجوانب الفكرية الجوانب المادية من حيث الانتقال والتغير . فأيا كانت الظاهرة ثقافية أو دينية أو علمية

أو فنية أو اقتصادية ، فان فكرتها أو معناها يصل إلى الآخرين قبل أن تصل إليهم العناصر المادية ذاتها . فيجب أن تصل فكرة الراديو أو الثلاجة إلى الآخرين أولا قبل استخدام هذه الأجهزة والإقبال عليها .

٢ — أن نسبية التغير فى بعض أجزاء الثقافة لا تمثل عاملا كافياً فى القسمة الحاسمة بين جانب مادى وجانب لا مادى ، والقول يسبق أحدهما وتخلف الآخر .

٣ — إن القول بالانقسام والتخلف يفترض وجود حالة معينة من التوازن بين جانبى الثقافة أمراً ميسوراً بالنسبة للجانب المادى ، فانه أمر صعب ومتعذر بالنسبة للجانب اللامادى ، إلى جانب أنها لا تخضع لأحكام القيمة .

٤ — هناك العديد من الأمثلة على سبق التغيرات اللامادية لبعض المتغيرات المادية وبقول آخر فان التغيرات المادية أو بعض أجزاء الثقافة المادية تتخلف أحياناً عن بعض عناصر الثقافة اللامادية ، مما لا يمكننا من التعميم .

٥ — إن مقياس السبق واللحوق أو الحدوث فى وقت واحد أمر نسبى لأنه قد يعنى اللحظة نفسها ، كما قد يعنى دورة طولها مئات السنين . وهذا أمر تقديرى متروك للباحث نفسه .

٦ — إن القول بانقسام الثقافة ، ودراسة كل جزء على حدة يعنى تفتيت الظاهرة الثقافية وبالتالى يستحيل فهمها فى سياقها الكلى . ويشبه هذا التفتيت قيام البيولوجى بانتزاع القلب والمعدة من الجسم الحى بهدف

الدراسة وفهم العلاقة بينهما . وهو فى هذه الحالة سوف لايتمكن من فهم هذه العلاقة على الاطلاق .

٧ — إن الثقافة كل متكامل بحيث يؤدى أى تغير فى الجزء إلى تغير فى الكل ، والعكس صحيح .

ويخرج سوركين من هذه المناقشة إلى القول بأن الثقافة كل متكامل ، وأنها عند التغير تتغير فى معية كاملة Togetherness [١٨] .

كذلك يعترض « كنجزلى دافيز » K. Davis على إمكانية إجراء المقارنة بين السرعات النسبية لقسمى الثقافة المادية واللامادية ، على أساس أن كلا منهما يختلف عن الآخر اختلافا نوعياً . فنحن يمكننا إجراء دراسة مقارنة بين الثقافة المادية لمجتمعين أو للمجتمع الواحد خلال فترتين تاريخيتين ، ولكن لا يمكننا إجراء أية مقارنة بين الثقافة المادية والثقافة اللامادية لنفس المجتمع ، نتيجة لعدم وجود أساس مشترك للمقارنة [١٩] .

المشكلات العلمية والمنهجية فى دراسات التغير :

يفتقد علم الاجتماع حتى الآن ، وعلى الرغم من أن هذا العدد الضخم من النظريات ، إلى نظرية ثابتة موثوق بها ومحققة علميا . وبعبارة أخرى أكثر تحديداً فان علم الاجتماع لا يعانى من قلة الدراسات والنظريات المطروحة فى مجال التغير ، بقصد ما يعانى من كثرتها وتضاربها .

فهناك النظرية الماركسية التى ترجع التغير إلى العامل الاقتصادى ، وفى مقابلها توجد نظرية « فيبر » التى ترجع التغير إلى العامل القيمى . وهناك نظرية التغير غير المتوازى العناصر الثقافية ، وفى مقابلها توجد نظرية التغير المتوازى العناصر الثقافية ... الخ .

ولكن هناك مجموعة من العلماء يتجهون الآن إلى دراسة التغير بطريقة أكثر واقعية أو كما يحدث بالفعل داخل النماذج المختلفة من التنظيمات الاجتماعية . ومثال هذا دراسة « تيودور نيوكومب » T. Newcomb فى كلية البنات « برفرمونت » . فقد حاول هذا الباحث أن يكشف عن تغير اتجاهات بعض الطالبات من النزعة المحافظة إلى النزعة التحررية السائدة داخل الكلية . كذلك حاول الكشف عن سبب تمسك بعضهن بالنزعة المحافظة . وقد كشفت هذه الدراسة عن اتسام الفتيات اللائى غيرن اتجاهاتهن بالاستقلال عن الوالدين وبالكفاية الشخصية والقدرة على تكوين علاقات اجتماعية سريعة مع الآخرين ... الخ[٢٠] .

وظهر اهتمام من جانب بعض علماء اجتماع اليوم بدراسة التغير فى مجال النظم الاجتماعية ، خاصة مجال الأسرة . وقد طرح الباحثون السؤال التالى على سبيل المثال : ما هى أهم التغيرات التى تحـــدث فى مجال الأسرة تحت تأثير التحضر والتحديث الاقتصادى Economic modernisation ؟ وقد بذلت عدة محاولات من جانب العديد من علماء الاجتماع فى العديد من دول العالم للاجابة على مثل هذا التساؤل . وقدم العديد من الإجابات التى تنطبق على كثير من المجتمعات والحالات ، التى تتعرض لنفس المؤثر . فقد وجد على سبيل المثال أن عمليات التحديث تميل إلى إحداث تغير فى مجال الأسرة ، حيث تختفى الأشكال المركبـــة والممتدة وتظهر الأسر النواة Nuclear Families ، وتتزايد المسئولية المشتركة للزوجين ، وتتزايد حرية واختيار الزوج والزوجة .

وهناك عدة محاولات معاصرة لدراسة أثر عمليات التصنيع على العلاقات الاجتماعية والعناصر الثقافية داخل المجتمعات التقليدية . ويشير « ولبرت مور » W. Moore و « فيلدمان » A. Feldman إلى وجود نوع من الارتباط بين ظاهرة التصنيع وبين عدة ظواهر اجتماعية أخرى مثل سيادة

نظام المصنع فى الإنتاج وتزايد نسب التحضر ونمو الاتجاه نحو المعرفة والعلم ، ونمو بعض التوجيهات القيمية التى من أهمها قيمة الإنجاز والعمل والجهد الشخصى[٢١] ولكن على الرغم من أن الكثير من الدراسات كشفت عن هذا التماثل عندما تصل إلى درجة مماثلة من التصنيع . ولعل ما يدعم هذا الرأى فى نظره ، هو أن التصنيع والنمو الصناعى يتحقق فى ظل مجتمعات متناقضة من حيث النظم الاقتصادية والاجتماعية ، ومن حيث الفلسفة الاجتماعية أو الأيديولوجية .

يضاف إلى ذلك أن هناك العديد من الدراسات الحديثة والمعاصرة ، أجريت فى مجتمعات العالم الثالث سواء على مستوى المجتمعات المحلية أو مجتمعات الدول من أبرزها دراسة « دوبى » Dube لبعض القرى الهندية ودراسة « يانج » لبعض القرى الصينية ، ودراسة « جون إمبرى » لبعض القرى اليابانية . كذلك هناك مجموعة كبيرة من الدراسات السوسيولوجية ، حاولت الكشف عن أثر برامج التنمية فى إحداث تغيرات فى العلاقات والنظم والمكونات الثقافية داخل بعض مجتمعات العالم الثالث . ومن أبرز هذه الدراسات ، دراسة « لاكشمانارو » L. Roo لأثر برامج الاتصال فى تغير بعض القرى الهندية ، ودراسة « سنها » لأثر برامج التنمية على تغيير بعض القرى الهندية . وقد قامت الأجهزة المتخصصة فى الأمم المتحدة بعدة دراسات فى هذا الصدد . كذلك قام المؤلف بدراسة من هذا القبيل لبعض القرى المصرية[٢٢] .

وعلى الرغم من تنوع دراسات التغير وتعددها ، إلا أن هناك مجموعة من المشكلات العامة تعترض كافة هذه الدراسات نعرض أهمها فيما يلى :

أولا : عدم تحديد وحدة التغير Unit of change . فعندما ندرس التغير فهل سيكون تركيزنا على الثقافة الكلية للمجتمع المدروس ، أم على أحد النظم المعينة ، أم على العلاقات ، أم على الجماعات

الاجتماعية ، أم على الاتجاهات ، أم على مجموعة من أعضاء المجتمع كالقيادات ... الخ ؟

ثانياً : عدم تحديد العناصر المتغيرة . فعندما ندرس التغير لدى بعض أعضاء المجتمع ، فهل ينصب بحثنا حول الاتجاهات أم القيم أم النماذج السلوكية (مثل السلوك الانتخابى) أم على الوضع الاجتماعى ... الخ .

ثالثاً : عدم وجود تحديد واضح لما يمكن اعتبارها تغيراً وما لا يمكن اعتباره كذلك . وعلى سبيل المثال هل نعتبر بعض التغيرات البسيطة فى معدل الحراك الاجتماعى على أنها تغيرات جوهرية ، أم ننظر إليها على أنها تعبيرات جديدة عن الخصائص القديمة .

رابعاً : عدم إمكان القياس الكمى لمعدل التغير واتجاهه . وإذا كان هذا القياس أمراً ميسوراً بالنسبة لبعض العوامل كالدخل الفردى أو نمو السكان أو معدل النمو التكنولوجى ، فإنه يصعب قياس التغير فى بعض الجوانب اللامادية للثقافة مثل القيم والاتجاهات والمعتقدات ، بطريقة موضوعية سليمة .

خامساً : عدم إمكان تحديد العوامل العلية فى التغير ، ومعرفة ما إذا كان التغير يحدث بطريقة متوازية بين كافة المكونات الثقافية للمجتمع ، أم أنه يكون أسرع فى بعض الأجزاء .

سادساً : صعوبة إجراء دراسات موضوعية مضبوطة فى مجال التغير بنفس أسلوب الدراسات الطبيعية ، حيث يستحيل عزل بعض العوامل لمعرفة أثرها العلمى على عوامل أخرى . وبقول آخر يستحيل الضبط المنهجى فى دراسات التغير .

والواقع أنه مع تقدم علم الاجتماع ذاته ، وتقدم استخدام الأساليب الإحصائية فى الدراسات السوسيولوجية ، سوف يمكننا تفهم ودراسة

ظاهرة التغير بطريقة أدق وأكثر موضوعية . وهناك مايدل على اتجاه العلماء إلى التخلى عن النظريات الفلسفية أو التعميمية فى هذا المجال ، وبدأ تركيزهم على دراسة وحدات اجتماعية محددة بهدف الكشف عن عوامل التغير واتجاهاته ونتائجه داخل تلك الوحدات . كذلك فقد تخلى العديد من العلماء عن طرح بعض التساؤلات القديمة مثل: هل تتجه الإنسانية إلى التقدم أم إلى النكوص؟ وما هى مراحل تغير المجتمعات؟ وبدلا من ذلك فقد بدأ العلماء يطرحون تساؤلات أكثر تحديداً وأقل شمولا مثل:هل تتزايد نسبة التحضر مع نمو عمليات التصنيع ؟ وهل هناك علاقة بين التحضر وبين تزايد الاعتماد المتبادل بين الأعضاء ؟ وهل هناك علاقة بين التحديث الاقتصادى وبين الشكل الأسرى السائد ؟ ... الخ .

وإذا كان هذا الاتجاه النامى فى الدراسات السوسيولوجية المعاصرة يتخلى عن بناء نظريات كبرى مثل تلك النظريات التى طرحها بعض فلاسفة التاريخ وعلماء الاجتماع المتأثرين بهذا الاتجاه،فإن علماء الاجتماع يتوصلون فى مقابل ذلك إلى نظريات محدودة ولكن أكثر صدقاً وثباتاً وواقعية،وهى ما يمكن أن تطلق عليه النظريات متوسطة المدى Middle term theories .

مراجع الفصل الرابع

(١) H. Johnson : op. cit pp. 625—626.

(٢) Ibid.

(٣) Steglish : op. cit p 155.

(٤) Ibid. p. 155.

(٥) H. Johnson : op. cit. p 630.

(٦) Steglish. op. cit.

(٧) Ibid. p. 150.

(٨) Ibid.

(٩) Ibid.

(١٠) H. Johnson : op. cit pp. 633 - 638.

(١١) W. Ogburn and Nimcoff. op cit.

(١٢) John Mc Leish : The theory of social change : Four views concidered : Routledge and Kagan paul 1969.

(١٣) Ibid. p. 14.

(١٤) Ibid. pp. 18—22.

(١٥) Ibid. pp. 34—37.

(١٦) Ibid. pp 52—58

(١٧) W. Ogburn., pp. 587—515.

(١٨) د. محمد عاطف غيث : علم الاجتماع داد المعارف سنة ١٩٦٣ ص ٥٤٧ — ٥٧١

(١٩) J. Ponsion. National development : A Sociological contribution : Moriton The Hague 1968.

(٢٠) T. New comb : Personatily and social change. N. Y. Dryden 1948 p. 176.

(٢١) W. Moore and A. Feldman. Industrialisation and induslrialism, Convergence and differentiation. The Fifth world congress of sociology 1962.

(٢٢) د. نبيل السمالوطي : دور التنمية الاجتماعية في تغيير المجتمع القروي : رسالة دكتوراه غير منشورة .

الفصل الخامس

نموذج تحليلى للتغيرات المرتبطة بالتحديث الحضارى

للمجتمعات المتخلفة

١ - مقدمة .

٢ - التغيرات فى المجال الاقتصادى .

(ا) نمو حركة استثمار رأس المال .

(ب) تغير بناء قوة العمل .

(حـ) التغيرات البنائية فى هيكل الاقتصاد القومى .

(د) نموذج النمو الصناعى .

٣ - التغيرات فى المجال الاجتماعى .

(ا) ارتفاع معدل التحضر .

(ب) اتساع نطاق الحراك الجغرافى والاجتماعى والمهنى .

(حـ) تغير نموذج الأسرة ونمط الولاءات .

(د) تغير المكانة الاجتماعية للمرأة .

(هـ) تغير المكانة الاجتماعية للشباب وكبار السن وصراع الأجيال .

(و) نمو التنظيمات الطوعية .

(ز) تعقد نظام التدرج الاجتماعى والبناء الطبقى .

٤ - التغيرات فى المجال السياسى .

(ا) القوة السياسية وتعاظم دورها الاقتصادى .

(ب) التنظيم السياسى والتحديث السياسى .

(حـ) الصراع بين الصفوات التقليدية والنامية .

٥ — التغيرات فى المجال الثقافى .

(ا) الأيديولوجية الاقتصادية .

(ب) الأيديولوجيات السياسية .

٦ — مناقشة عامة للنموذج المطروح .

(ا) مشكلة النموذج احادى الاتجاه فى عرض مسار التنمية .

(ب) مشكلة التطابق أو إنعدام التطابق بين التقليد والتنمية (فوستر) .

(حـ) التكامل بين التقليد والتنمية (جسفيلد) .

(د) تنوع صور التخلف (جالبريث وهاربيسون وماير) .

٧ — تصنيف جالبريث للدول النامية .

(ا) نموذج المجتمعات الأفريقية جنوب الصحراء .

(ب) نموذج مجتمعات أمريكا اللاتينية .

(حـ) نموذج مجتمعات جنوب شرق آسيا .

٨ — تعقيب وخاتمة للفصل .

٩ — أهم مراجع الفصل الخامس .

مقدمة :

اعتماداً على تحديدنا السابق للمفاهيم نستطيع الإنتقال إلى تحليل نوع محدد من التنمية وهو الذى يتعلق بالدول النامية والمتخلفة الذى يهمنا فى مصر وفى الدول المماثلة التى تكون ما نطلق عليه اليوم مجموعة دول العالم الثالث .

وتمر هذه الدول حالياً بمرحلة تغيير عميق أو تحول جذرى لنظمها وبنائها الحضارى تحت تأثير التصنيع وتبنى برامج مخططة للتحديث فى مختلف قطاعات الحياة الاجتماعية . ويمكننا أن نقدم فيما يلى نموذجاً لأهم التحولات الجارية ، فى تلك الدول ، فى كل قطاع من هذه القطاعات .

ويجب علينا أن نلاحظ هنا أن مثل هذا النموذج سوف يتخذ بالضرورة صفة العمومية او شكل النموذج المثالى إلى حد كبير ، فهو لا يمكنه بالقطع أخذ مختلف المواقف الواقعية المتنوعة فى الاعتبار ، تلك المواقف التى لا يمكن الكشف عنها إلا من خلال الدراسة الواقعية لكل مجتمع على حدة .

ومن الممكن أن نلاحظ على سبيل المثال ، أن هناك بعض الدول النامية تتسم بقدرات أكبر على التحول الصناعى بالمقارنة بغيرها من الدول ذات الظروف التاريخية المماثلة نتيجة لتوافر الموارد الطبيعية داخلها ، أو نتيجة لموقعها الجغرافى المواتى ، أو نتيجة لتوافر قوى العمل المطلوبة أو نتيجة لتوافر أساس صناعى مبدئى ، أو هياكل اقتصادية تسهم فى انطلاق خطط التصنيع بمعدلات سريعة ، إلى غير ذلك من العوامل الفارقة .

يضاف إلى هذا ، أن معوقات التنمية تختلف بين الدول النامية من حيث

الدرجة والشدة اختلافاً واضحاً ، فبعض الدول النامية لا يعوزها رأس المال ، مثل دول البترول فى العالم العربى ، وإن كان يعوزها الكوادر الإدارية والفنية والقيادات التنظيمية ، فى حين نجد أن بعض الدول الأخرى تفتقر إلى العاملين معاً . ولعل هذا هو ما يفسر لنا اختلاف معدلات التحديث والتنمية من حيث السرعة والبطء من مجتمع لآخر .

غير أنه على الرغم من هذه الاختلافات ، فإن هناك مجموعة من الملامح المشتركة للتحديث تنطبق على كافة الدول النامية ، الأمر الذى يتيح لنا الفرصة لرسم نموذج للتنمية أو التحديث ذات صفة العمومية ويتسم بدرجة عالية من الصدق [1] . ويتضمن النموذج المقترح مجموعة من المتغيرات داخل أربعة قطاعات أساسية من قطاعات الحياة داخل المجتمع ، وهى القطاع الاقتصادى وقطاع البناء الاجتماعى ، وقطاع الثقافة أو البناء الثقافى ، والقطاع السياسى أو التحديث السياسى .

أولا : التغيرات الاقتصادية :

تستهدف برامج التنمية أساساً القضاء على نظام الاقتصاد التقليدى الذى يعتمد على اقتصاديات الكفاف Subsistence economy ، والذى يتسم بانخفاض الإنتاجية وبتوجيه الإنتاج لتلبية الاستهلاك المحلى قصير المدى ، ولمواجهة الضروريات الأساسية للحياة . وتسعى هذه البرامج إلى إحلال اقتصاديات الإنتاج الصناعى الذى يعتمد على التكنولوجيا المتقدمة والتنظيم الاجتماعى الرشيد ، وتطبيق الأساليب العلمية فى الإدارة والإشراف ... الخ. وهذا يعنى أن التنمية الشاملة تعتمد فى جوهرها على التنمية الصناعية وترشيد الصناعة . وسوف نتناول فيما يلى أهم التغيرات الاقتصادية المطلوبة والمصاحبة لانطلاق عمليات التحديث داخل المجتمع .

(ا) استثمار رأس المال : Capital investment

يتطلب التصنيع إحداث تحولات أساسية فى توجيه رأس المـــال من المجالات غير الإنتاجية مثل شراء الأراضى والإنفاق البذخى كالاحتفالات والطقوس الدينية أو السحرية المكلفة (وهى أمور تشيع داخل المجتمعات البدائية والمتخلفة) ليستثمر فى المجالات الإنتـــاجية المتمثلة فى شراء التكنولوجيا الحديثة للتصنيع وتدريب العمال وتكوين القيادات الفنية والإدارية . كذلك فإنه يجب أن يوجه قدر كبير من رأس المال لبناء الهياكل الأساسية أو ما يطلق عليه رأس المال الاجتماعى كالطرق والمواصلات ومحطات القوى والتعليم ... الخ . هذا إلى جانب توجيه قدر من رأس المـال لبناء مؤسسات قوية للتمويل أو التسويق والتخزين ... الخ . ولاشك أن الدول النامية تعانى من نقص كبير فى ما نطلق عليه « نركس » R. Nurkse عمليات التكوين الرأسمالى بسبب افتقارها إلى المشروعات الإنتاجية الكبرى .

ويضاف إلى هذا ، أن الطبقة المالكة لرأس المال، غالباً ما تكون صفوة إقطاعية من ملاك الأراضى ، ترفض فى الغالب تحويل استغلال رأس المال من الإنفاق على شراء الأرض والمضاربة بها والإنفاق البذخى ، إلى مجالات إنتاجية صناعية . ويرجع هذا إلى طبيعة بناء هذه المجتمعات المتخلفة التى يستند المركز والمكانة الاجتماعية فيها على حجم الملكية الزراعية ، كما يرجع إلى عدم توافر الخبرة التنظيمية والصناعية لديهم ، وافتقارهم إلى روح المخاطرة المطلوبة فى المشروعات الرأسمالية لدى رجال الأعمال هذا إلى جانب أن صغار المدخرين فى تلك الدول يفضلون استغلال أموالهم فى عمليات اكتنازية غير استثمارية مثل شراء الذهب والمعادن القيمة . ومن الصعب تحويلهم إلى مكتنزين إلى مستثمرين أو حملة أسهم . وهذه العوامل إلى جانب مجموعة أخرى من العوامل ، هى التى تضطر الدول النامية إلى الاستعانة برأس المال الأجنبى وبالقروض ، الأمر الذى يقابل بضغوط سياسية واقتصادية ،

ويطرح مسألة الأشكال المختلفة من الاستعمار الجـــديد فى كافة مظاهره الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية . وهذا هو ما يحتم بناء خطط للتنمية تقودها الدولة بإمكاناتها ومواردها المتعددة .

(ب) تحويل وتعبئة القوى العاملة :

The transfere and recruitment of labour force

كذلك فإن التنمية الاقتصادية تتطلب إحداث تغيرات أساسية فى البناء المهنى أو فى تكوين القوى العاملة داخل المجتمع . فمن المعروف أن غالبية سكان الدول المتخلفة يعملون فى الانتاج الزراعى الأولى والحرفى المتخلف بحيث تصل هذه النسبة فى بعض الأحيان إلى أكثر من ٨٠ ٪ من القوى العاملة كلها . ومع بدء حدوث عملية التصنيع فإنه يجب توجيه جزء كبير من هذه القوة تجاه الصناعة والخدمات التى تتطلبها ونحو المهن الفنية العليا التى تتطلبها عمليات التنمية الشاملة .

ويجب أن نشير إلى أن أغلب الدول النامية تعانى من بطالة مقنعة فى الزراعة وهذا يعنى أن تحويل جزء من القوى العاملة فى الزراعة للانتفاع بها فى الصناعة والخدمات لا يترتب عليه انخفاض فى الإنتاجية الزراعية . وحتى لو أدى التحول فى بناء قوة العمل إلى مساس الإنتاجية الزراعية ، فإن البديل العلمى يتمثل فى تحديث الزراعة ، بمعنى إحلال أجهزة ميكانيكية للإنتاج محل العمل اليدوى مع استخدام أساليب زراعية متقدمة تتفق مع عمليات الميكنة ، مثل مشروعات التجميع الزراعى والدورات الزراعية ... الخ . وتواجه الدول النامية مشكلة كبرى تتعلق بتعبئة القوى العاملة من أجل إمداد التصنيع بحاجاته من العمل المتخصص . ولا تتمثل المشكلة فى قلة المعروض من العمل ، بقدر ما تتمثل فى عدم توافر العمالة المتخصصة أو الفنية القادرة على التعامل مع التكنولوجيا الحديثة . وهذا

هو ما يلقى عبئاً كبيراً على أجهزة التعليم والتدريب التى يجب أن توظف فى خدمة برامج التنمية الإقتصادية والاجتماعية :

التغيرات البنائية فى هيكل الإقتصاد القومى :

يقاس التقدم بالعديد من المعايير ، ومن أهمها تغيير هيكل الاقتصاد القومى . وفى مقدمة هذا التغير سيادة الإنتاج الصناعى المتقدم محل الانتاج الزراعى والأولى والحرفى التقليدى . ولاشك أن التصنيع هو الأساس الأول للنمو الإقتصادى والصناعى ، فكما يقول « ماركس » فإن البلاد الصناعية تمثل بالنسبة للبلاد المتخلفة صورة من مستقبلها . وباستعراض كافة الدول المتقدمة نجد أنها دول متقدمة فى الصناعة ، وإن كانت تختلف من حيث نمـــوذج التنمية الصناعية داخلها . ويمكن القول بأن التصنيع داخل الدول المتقدمة حالياً قد اتخذ أحد سبيلين :

الأول : يتمثل فى نموذج النمو الصناعى التلقائى الذى اقتضاه التغير فى بناء الطلب ، أو تحت ضغط اتساع حجم السوق . وهذا هو النموذج الغربى فى النمو ، حيث انتقل التحول الصناعى من الصناعات الاستهلاكية إلى صناعة السلع الوسيطة ، وانتهت إلى صناعة أدوات الانتاج . وهذا هو التدرج الذى تم فى البلاد الغربية خلال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر . ويمكن تفسير هذا النموذج فى ضوء قانون « إنجل » (نسبة إلى إحصائى ألمانى ظهر فى القرن الماضى وهو « ارنست إنجل ») . ومؤدى هذا القانون انه بعد تخطى مستوى معين من الدخل الفردى الحقيقى ، تكون الزيادة فى الدخل الفردى الحقيقى مصحوبة بانخفاض نسبة ما يخصص من الزيادة فى الدخل للانفاق على الغـــذاء . وبعبارة أخرى تتناقص المرونة الداخلية للطلب على المواد الغذائية . وهذا يعنى الاقبال على إنفاق نسبة أكبر على السلع الصناعية وعلى

الخدمات ، مما يحدث تغيراً فى بناء الطلب وبالتالى يدفع المستثمرين إلى المزيد من الاستثمارات فى هذه الميادين .

الثـــانى : ويتمثل فى نموذج النمو الصناعى المخطط ، والذى يتحقق وفقاً لنظام محدد من الأولويات تحتل داخله الصـــناعات الأساسية أو الثقيلة المرتبـة الأولى . وخير من يمثل هـذا النموذج الاتحاد السوفيتى ودول شرق أوربا .

وقد سبق أن أوضحت فى فصل سابق أن النموذج الغربى التلقائى لا يصلح لقيادة النمو فى الدول الناميـــة ، لأنه يحتاج إلى وقت طويل كما أنه يبدد الكثير من الموارد . هذا إلى جانب أنه لا يصلح فى ظل الظروف الدولية المتغيرة فى القرن العشرين . وبوجه عام فإن أهم تغير جوهرى تقدمى فى بناء الاقتصاد القومى هو ازدياد نسبة الناتج الصناعى إلى جملة الناتج القومى . يضاف إلى هذا عدة متغيرات أخرى مثل زيادة نسبة العاملين فى الصناعة والخدمات إلى الحجم الكلى لحجم قوة العمل الوطنية ، وزيادة الطلب على العمالة الفنية وعلى الكوادر الإدارية المتخصصة .

وهناك عدة تغيرات بنائية فى هيكل الاقتصاد القومى يجب أن تتحقق ، منها تغير معامل : رأس المال / العامل وهو يعنى مقدار رأس المال اللازم لتشغيل عامل واحد . وهذا العامل يختلف من قطاع إلى آخر أو من صناعة لأخرى داخل نفس القطاع . ويختلف هذا العامل لأن مقدار رأس المال اللازم لتشغيل عامل واحد بالقطاع الصناعى الذى يستخدم التكنولوجيا الحديثة يرتفع كثيراً بالمقارنة بمقدار رأس المال اللازم لتشغيل عامل واحد فى الزراعة أو الخدمات . ويمكن عقد مقارنة توضح الاختلاف فى رأس المال/ العامل بين قطاعات الصناعة الثقيلة والوسيطة والاستهلاكية . ويمكن حساب المعامل المتوسط لرأس المال / العامل بالنسبة للاقتصاد القومى ككل بقسمة

رأس المال القومى على جملة العاملين . أما المعامل الحدى لرأس المال/العامل فإنه يحسب بمقدار الزيادة فى رأس المال القومى اللازم لتشغيل عامل إضافى واحد . ومن الواضح أن هذا المعامل يرتفع مع التقدم الإقتصادى ويقل فى الدول المتخلفة(٢) .

وبالإضافة إلى هذا المعامل المذكور فان هناك معاملا يعد معياراً هاماً فى التفرقة بين التقدم والتخلف الاقتصادى ، إلى جانب أنه يتغير بالضرورة خلال مرحلة النمو ، وهو معامل : رأس المال / الدخل أو الناتج . والمقصود برأس المال هنا رأس المال الممكن إعادة إنتاجه ، وبهذا يخرج من الحساب الموارد الطبيعية كالأراضى الصالحة للزراعة والغابات والمناجم على المستوى القـومى .

ويمكن حساب المعامل المتوسط لرأس المـال إلى الدخل باستخراج نسبة رأس المـال القومى إلى مايدره من دخل أو ناتج سنوى . ويقدر أن رصيد البلاد الصناعية المتقدمة من رؤوس الأموال المنتجة يتجاوز ثلاثة أمثال الدخل القومى السنوى بها . أما فى البلاد المتخلفة فتقدر نسبة رأس المال القومى إلى الدخل القومى بـ ١:١ تقريباً(٣) . أما المعامل الحدى لرأس المال/الدخل فانه يتمثل فى العلاقة بين الزيادة فى رأس المال القومى والزيادة المتولدة فى الدخل . وهذا هو مايطلق عليه أحياناً معامل الإستثمار . فاذا كانت إضافة وحـدة واحـدة سنوياً للدخل القومى تقتضى زيادة الاستثمار القومى بمقدار ثلاثة وحدات ، فان المعامل الحدى لرأس المال/الدخل=٣ . وهذا يعنى أن زيادة الدخل القومى بمقدار ١ ٪ يقتضى زيادة الإنفاق على الاستثمار بمقدار ٣ ٪ من الدخل القومى . ويفيدنا هـذا المعامل فى معرفة إنتاجية رأس المال . فاذاكان معامل الاستثمار=٣ ، فان مقلوب هذه المعامل يعطينا إنتاجية رأس المال وهو ⅓ . ويفيدنا هـذا المعامل أيضاً فى تحديد نسبة مايجب استثماره من الدخل القومى للحصول على معدلات محددة للتنمية .

ومن الملاحظ أن هذا المعامل يرتفع فى الدول المتخلفة بينما ينخفض مع تقدم المسيرة الإنمائية بعد استكمال الهياكل الأساسية .

ويمكن حساب معدل النمو الإقتصادى أو معدل التغير فى الدخل الفردى إذا ماعرفنا معامل الإستثمار ، ومعدل الادخار القومى الصافى ، ومعدل التزايد السكانى ، حسب المعادلة التالية :

$$\text{معدل التغير فى الدخل الفردى} = \frac{\text{معدل الادخار الصافى الجارى}}{\text{المعامل الحدى لرأس المال/ الدخل}}$$

— معدل التغير فى حجم السكان .

وهذا يعنى أن ارتفاع معدل النمو السكانى يستوجب تخصيص نسبة كبيرة من الدخل القومى يعاد استثمارها لتثبيت المستوى القائم على ماهو عليه يطلق عليها استثمارات التوازن الإستاتيكى[٤] ، هذا فضلا عن تخصيص نسبة أخرى لاستثمارات النمو الاقتصادي . فاذا كان معدل النمــــو السكانى ٢٪ ومعامل الاستثمار ٣ ، فان هذا يستوجب استثمار ٢ × ٣ = ٦٪ من الدخل القومى لمواجهة الزيادة السكانية فقط[٥] .

ويذهب الباحثون فى التنمية الإقتصادية إلى إنه إلى جانب تغير نسبة الناتج الصناعى إلى جملة الناتج القومى ، وتغير نسبة العمالة فى الصناعة إلى جملة العمالة الكلية ، وتغير معاملات رأس المال إلى العامل أو الدخل ، فان هناك بعض التغيرات البنائية الأساسية تصاحب عمليات التنمية من أهمها زيادة الأهمية النسبية لقطاع الخدمات واتساع نطاق الحضر . ويتضمن قطاع الخدمات بالمفهوم الإقتصادى العديد من الأنشطة الإقتصادية كالنقل والمواصلات والتجارة والمال والإدارة العامة والدفاع والخدمات المهنية كالطب والهندسة والمحاسبة والمحاماة ، والخدمات الشخصية . ويذهب الإقتصاديون إلى أن الطلب على هذه الخدمات يتزايد مع ارتفاع الدخل الفردى . وهـذا هو

مايؤدى إلى ارتفاع نسبة العمالة فى هذا القطاع مع نمو المجتمع اقتصادياً .
أما عن اتساع نطاق الحضر فسوف نتحدث عنه فى فقرة لاحقة .

نموذج التنمية الصناعية :

وقد ظهرت عدة دراسات لبيان التتابع الزمنى لأنواع الصناعات فى العالم الغربى والشرقى وداخل دول العالم النامى . وقد انتقلت الصناعات فى العالم الغربى من الصناعات الاستهلاكية إلى صناعة السلع الوسيطة ثم إلى صناعة أدوات الإنتاج . وقد اعتمد هذا التتابع على عدة أمور أهمها حجم السوق والطلب ، إلى جانب المبـــادرة الفردية . أما النموذج الشرقى المخطط للتنمية الصناعية فقد اهتم فى البداية بالصناعات الثقيلة أو صناعة السلع الرأسمالية . وتشير بعض دراسات الأمم المتحدة إلى أن عملية النمو الصناعى بالدول المتخلفة تسير فى ثلاث مراحل وهى(٦) :

أولا : تبنى صناعات تجهيز المواد الأولية للتصدير ، إلى جانب تنمية الإنتاج الصناعى للسوق الداخلية ، مع التركيز على سلع الاستهلاك غير الدائمة ، مثل الصناعات الغذائية وصناعات الغزل والنسيج والأحذية . وهذا يعنى أن هذه المرحلة ليست سوى جزء من عملية إحلال الانتاج بالمصانع محل الصناعات الحرفية القديمة . ومحل بعض الواردات .

ثانياً : تبنى بعض صناعات السلع الرأسمالية الوســـيطة كالأسمنت والمخصبات الزراعية وتكرير البترول . هذا بالإضافة إلى بعض صناعات سلع الاستهلاك الأخرى مثل صناعات الأدوية ... الخ .

ثالثاً : تقدم الدولة خلال هذه المرحلة على تبنى أشكال أكثر تعقيداً من التنظيم الصناعى . ويتميز النمو الصناعى هذا بالسير فى عدة اتجاهات فى نفس الوقت . ومثال هذا البدء بانشاء مصانع لتجميع بعض المنتجات

الهندسية كالسيارات والثلاجات والأجهزة الميكانيكية والكهربية ، هذا إلى جانب إنشاء صناعات معدنية وكيميائية . وهنا تخدم الصناعات بعضها البعض بشكل متكامل .

والواقع أنه لايوجد نموذج واحد للنمو الصناعي يمكن تعميمه على كل الدول النامية . فنموذج التنمية داخل كل دولة يختلف حسب ظروفها الاقتصادية والاجتماعية والحضارية ، ومن الأمثلة على هذا مدى توافر المواد الأولية داخلها ، ومدى توافر الأيدى العاملة فيهـــا . وموقعها الجغرافى وإمكانيات استيراد مايلزمها من الخارج ، ومدى توافر النقد الأجنبى لديها ، ومدى إمكان تصريف منتجاتها ، وطبيعة الضغوط التى تتعرض لها ، وطبيعة النظم الاقتصادية والسياسية السائدة داخلها ... الخ . وعلى الرغم من أهمية السلع الاستهلاكية إلا أن إنتاج السلع الرأسمالية يجب أن يحتل مكانة حيوية فى خطط الدول النامية — سواء قريبـــة المدى أو بعيدة المدى حسب ظروفها - لأن هذا النوع من الصناعات هو القادر على تحويل الاقتصاد الوطنى من اقتصاد تابع إلى اقتصاد مستقل .

ثانياً : أهم التغيرات الاجتماعية :

ويمكننا أن نوجز أهم التحولات الاجتماعية المصاحبة لعمليات التنمية والتحديث الحضارى فيما يلى :

(أ) ارتفاع معدل التحضر :

يقصد بالتحضر اتساع حجم ونطاق المدن وتزايد أعداد ونسب السكان بهـا إلى مجموع سكان المجتمع . ويقاس معدل التحضر داخل المجتمع بقسمة عدد سكان المدن على عدد سكان المجتمع ككل مع الضرب × ١٠٠ ، وقد صدرت عدة محاولات لتعريف المدينة مثل التعريف

القانونى والتعريف الإحصائى والتعريف المهنى . وقد انتهى بعض الباحثين مثل « سوروكين » و « زمرمان » إلى ضرورة تعريف المدينة وتمييزها عن الريف فى ضوء ثمانى خصائص يختلف بها العالم الحضرى عن العالم الريفى ، وهى المهنة والبيئة وحجم المجتمع المحلى وكثافة السكان وتجانس أو تجانس السكان والتمايز والتشريح الاجتماعيان والتنقل والحركة الاجتماعية وأخيراً نسق التفاعل أو حجم وعدد نماذج الاتصالات التى يمارسها الناس فى حياتهم اليومية . وربما كان التمايز الاجتماعى والمهنى هو أهم ما يميز مجتمع المدينة ، بحيث يمكن القول بأن المدينة هى أى تجمع سكانى مستقر يعمل أغلب سكانه فى مهن غير زراعية وما يتصل بها من شئون . وينظر «لويس ورث» إلى الحضرية كطريقة للحياة . فأهم ما يميز المدينة طبقا لنظرية « ورث » اللا تجانس والاعتماد المتبادل والمتشابك بين السكان ، والطابع الجزئى للعلاقات الاجتماعية والاتجاه إلى استخدام العقل فى التبرير المنطقى ، وعدم الإحساس بالاعتماد على الطبيعة ، والاعتماد فى الأغلب على بيئة صناعية يتزايد فيها التحكم الإنسانى فى حياته ووقته وإنتاجه وعلاقاته .

وهناك من الباحثين من يحاول فهم التقدم والتخلف فى ضوء ظاهرتى الحضرية Urbanism والريفية Ruralism ، على أســاس أن التحديث الحضارى يسعى نحو توسيع نطاق الحضر سواء بتوسيع المدن القائمة أو إنشاء مدن جديدة أو تحضير المجتمعات الريفية المتخلفة . وقد كشفت بعض الدراسات عن أن معدلات التحضر فى الدول الصناعية المتقدمة أعلى من مثيلاتها فى الدول النامية والمتخلفة وترتبط معدلات التحضر ببناء العمالة أو البناء المهنى داخل المجتمع فقد كشفت بعض الأبحاث عن أن الدول المتخلفة التى يعمل بها أكثر من ٥٠ ٪ من ذكورها بالعمل الزراعى تقدر نسبة سكان المدن بها بحوالى ٩ ٪ فقط ، أما معدلات التحضر فإنها ترتفع داخل الدول الصــناعية التى يعمل أغلب سكانها فى مجالات العمل

الصناعى والخدمات[٧] . كذلك فقـــد أثبتت مختلف الدراسات العلاقة الإيجابية بين التحضر وبين التصنيع وانتشار التعليم وارتفاع الدخول وتحسن مستويات المعيشة وظهور نظم الرعاية الصحية والاجتماعية ... الخ . وهذا لا يعنى أن المجتمعات الحضرية تخلو من المشكلات ، ذلك لأن هناك العديد من المشكلات الحضرية تصاحب التحضر وتنبثق عن واقع الحياة الحضرية سواء على المستوى النفسى أو الاقتصادى أو الثقافى أو الاجتماعى . غير أن هـذه المشكلات — كما يذهب بعض الدارسين — هى ضريبة التقدم الاقتصادى ، إلى جانب أنه يمكن العمل على التخفيف من خطورتها فى ظل المجتمع المخطط وباتباع سياسة اجتماعية قادرة على تحقيق النمو الحضرى بأسلوب صحى .

وإذا كان بعض الباحثين — مثل « كنجزلى دافيز K. Davis » و « هلدا جولدن H. H. Golden » وغيرهما — يربطون بين معـدلات التحضر ومعدلات التنمية الاقتصادية نظراً لمـا تحتله المدينة من ثقل اقتصادى واجتماعى ، ونتيجة لمـا تستهدفه عمليات التحديث الحضارى من تحويل المجتمعات الريفية والتقليدية إلى مجتمعات حضرية بالمفهوم السوسيولوجى ، فإن الارتباط بين معدلات التحضر وبين النمو الاقتصادى ليس إيجابياً خالصاً فى كل الحالات .

فقد كشفت بعض الدراسات — مثـــل دراسة « روبرت بارك R Park » فى مصر — عن وجود ظـاهرة تحضر زائد أو مفـرط Over-urbanization . وينتشر هـذا النوع من التحضر داخل العديد من المجتمعات المتخلفة ، وهو تحضر غير صحى . ويشير هذا النوع إلى أن معدلات التحضر أعلى بكثير من معدلات التنمية الاقتصادية ، بمعنى أن زيادة نسبة سكان المدن لا ترجع إلى تزايد الحاجة إلى عمالة داخلها نتيجة لظهور مشروعات صناعية واقتصادية أو اجتماعية جديدة تستدعي وجود

المزيد من الأيدى العاملة داخلها ، وإنما ترجع إلى سوء أحوال المناطق الريفية والمحلية المجاورة للمدن نتيجة لتزايد السكان بها وعدم وجود فرص للعمل والارتزاق لهم ، الأمر الذى يدفعهم دفعاً إلى الهجرة إلى الحضر أو المدن المجاورة لعلهم يجدون فيها فرصاً أفضل .

وتكون النتيجة مزيداً من المشكلات سواء بالنسبة المهاجرين أنفسهم أو بالنسبة للمدن المهاجر إليها . ومن أهم ما يترتب على هذه الهجرات غير الصحية وغير المخططة وغير المطلوبة ، مشكلات سوء التوافق وظهور البؤرات المتخلفة داخل المدن وظهور البطالة المقنعة فى الأعمال غير الماهرة وظهور أزمات الإسكان والمواصلات والمواد الغذائية ... إلى جانب ظهور أوكار الجريمة من بغاء وإدمان وسرقات ونشل ... الخ[٨] .

(ب) نمو الحراك الجغرافى والمهنى والاجتماعى :

يقصد بالحراك الجغرافى انتقال الناس فى المكان على شكل هجرات دائمة أو مؤقتة أو موسمية — فردية أو جماعية ، من مجتمع لآخر ، ويقصد بالحراك المهنى تغيير الناس لأعمالهم من العمل الزراعى إلى العمل الصناعى أو إلى العمل فى مجال الخدمات والعكس ، أما الحراك الاجتماعى فيشير إلى تغير فى المكانة الاجتماعية أو الوضع الطبقى الذى يشغله الشخص سواء إلى أعلى أو إلى أسفل . وقد كشفت بعض الدراسات عن أن هذه الأنواع من الحراك تزيد بمعدلات سريعة مع تزايد معدلات التنمية الاقتصادية والاجتماعية داخل المجتمع .

ويوضح لنا « جورج بالاندير G. Balandier » فى دراسة له عن « برازافيل Brazzaville » تزايد حجم الهجرات الريفية الحضرية مع انطلاق حركة النمو الاقتصادى داخلها . وقد قسم دوافع هذه الهجرات إلى قسمين أساسيين وهما :

١ — الدوافع الإيجابية التى تجذب النـاس من سكان المنـاطق الريفية المتخلفة إلى المدن ، نتيجة لتوافر فرص أحسن للعمل فى ظل ظروف معيشية أحسن وأجوراً أعلى ورعاية أفضل .

٢ — الدوافع السلبية التى تشجع أهالى تلك المجتمعات على ترك مجتمعاتهم والهجرة إلى المدن . وتتمثل هذه الدوافع فى سوء الأحوال الصحية والاجتماعية والاقتصادية وانتشار ظاهرة البطالة المقنعة داخل المجتمعات الريفية فى الدول النامية . فحركة النمو الاقتصادى داخل الريف فى أغلب الدول النامية لم تواكب حركة النمو السكانى ، الأمر الذى أدى إلى تدهور الأحوال المعيشية لسكانها وإلى تفاقم ظاهرة البطالة المقنعة . يضاف إلى هذا كله أن الكثير من السلع الحرفية التى تنتج داخل تلك المجتمعات يقل الإقبال عليها نتيجة لمنافسة السلع الأحسن والأكثر رخصاً الواردة من المدن .

وهذا من شأنه القضاء على هذه الحرف تدريجياً وزيادة مشكلة البطالة .

ويصاحب حركة التنمية الاقتصادية نمو حركة التعليم والتدريب المهنى . وهذا هو ما يتيح للأفراد ولأبنائهم فرص تقلد مراكز أحسن من التى كانوا يشغلونها أو من تلك التى كان يشغلها آباؤهم من قبل .

وتكشف العديد من المسوح والدراسات الميدانية أن أغلب عمال الصناعة فى المجتمعات المتخلفة — سواء فى مجال العمالة غير الماهرة أو نصف الماهرة أو الماهرة ... هم أصلا من المهاجرين من الأرياف الذين كانوا يعملون بالزراعة والحرف اليدوية .

وهذا يعنى أن حركة التنمية الاقتصادية بما يصحبها من هجرات ريفية — حضرية وتدريب مهنى وانتشار للتعليم وتزايد معدلات التحضر ونمو حركة التصنيع وتحديث الزراعة ... الخ ، من شأنها أن تزيد من معدلات الحراك المهنى والاجتماعى داخل المجتمع[٩] .

(ج) تغير نموذج الأسرة ونماذج الولاءات :

من المعروف أن التجمعات القرابية التى تسود داخل المجتمعات التقليدية والمتخلفة تأخذ شكل البدنات أو الأسر الممتدة أو المركبة . وهذا يعنى سيادة التجمعات القرابية أو الوحدات العائلية التى تضم أكثر من أسرة صغيرة وأكثر من جيل واحد وقد تصل إلى مستوى جيلين أو ثلاثة . ولا شك أن هـــذا النموذج لا يتناسب مع المجتمعات الحضرية والصناعية التى يتزايد نموها مع انطلاق حركة التنمية والتحديث الحضارى الشامل داخل المجتمع .

فمع نمو عمليات التنمية الاقتصادية بما يصحبها من انتشار للتعليم والتصنيع والحضرية ، تتجه هذه النماذج القرابية والأسرية إلى الإختفاء ، ويحل محلها نموذج الأسرة الزواجية أو الصغيرة التى تتألف من الزوج والزوجة وأبنائهما القصر فقط . ولاشك أن هناك مجموعة كبيرة من العوامل التى تقف وراء التحول ، فى مقـــدمتها طبيعة العمل الصناعى وظهور المسئولية الفردية وتعقد الحياة الاجتماعية ونمو حركة التعليم وخروج المرأة للعمل ونمو الإتجاهات الفردية وظهور العلاقات الرسمية والتعاقدية واتساع نطاق المنافسة وإعادة نظام التقييم الاجتماعى ليقوم على أساس التعليم والقدرات الشخصية والإنجاز والجهد الفردى ، وليس على أساس الحسب والنسب أو الإنتماءات القبلية أو الأسرية أو العرقية .

ومن شأن هذه العوامل وغيرها أن تحدث تمزقاً فى الروابط والولاءات الأسرية أو القبلية أو المحلية أو الإقليمية أو العرقية وعلى الرغم من ذلك فان الروابط الأسرية - خاصة على المستوى المحدود داخل الأسر الزواجية - تستمر فى احتلال أهمية كبرى داخل نسق العلاقات الكلية للمجتمع ككل ، وإن كانت تتعرض لبعض التغيرات بطبيعة الحال . وفى مقدمة هذه

التغيرات تزايد حرية الفرد فى انتقاء شريك حياته — خاصة بين الإناث وهى ظاهرة لم تكن موجودة من قبل ، إلى جانب تغير العلاقة بين الزوج والزوجة لتقوم على أساس تقرب من المساواة وتسقط — إلى حد ما — فكرة سيادة الرجل نتيجة لتغير قيم الذكورة والأنوثة داخل المجتمع الصناعى والحضرى . يضاف إلى هذا إحداث تغير كبير فى علاقات المصاهرة والنسب وفى أسلوب تربية الأبناء وعلاقة الأجيال داخل الأسرة . فمن الملاحظ أن نمو حركة التعليم والاتصال داخل المجتمع الحضرى الصناعى، إلى جانب التغير التكنولوجى والعلمى والاجتماعى السريع ، يخلق لدى الأبناء مجموعة من الأفكار والآراء والقيم تختلف عن تلك التى حصلها الآباء فى ظل ظروف متغيرة ، ومن شأنه كذلك أن يغير نموذج العلاقة بين الآباء والأبناء من علاقة خضوع وسيادة إلى علاقة حوار . ومحصلة هذا كله ظهور النموذج التحررى أو الديموقراطى فى التربية محل النموذج التسلطى القامع الذى يسود داخل الأسر التقليدية . ويجب أن نؤكد فى هذا الصدد ، أن حدوث كل هذه التغيرات فى نموذج الأسرة ونوعية العلاقات داخلها وأسلوب التربية ... ، لا يحدث بسرعة أو لا يواكب التغيرات الاقتصادية بنفس المعدل أو الدرجة ، ولكنه — كتغير فى الثقافة اللامادية — يحتاج إلى فترات زمنية أطول ، كما يتضح من مختلف دراسات التنمية فى قارتى أفريقيا وآسيا(١٠) .

(د) تغير المكانة الاجتماعية للمرأة :

ويمكن القول بأن تغير المكانة الاجتماعية للمرأة هو سبب ونتيجة فى آن واحد للتغير فى بناء الأسرة وفى وظائفها . فمن حيث البناء الأسرى تتجه نحو الشكل الزواجى الصغير ، ومن حيث الوظيفة تفتقد العديد من وظائفها التقليدية نتيجة لظهور مؤسسات متخصصة تؤدى تلك الوظائف التى كانت تقوم بها الأسرة بشكل غير متخصص . يضاف إلى هذا أن من

طبيعة عملية التحديث الحضارى ذاتها أن تغير معايير التقييم الاجتماعى ونسق المراكز والأدوار ، أما مايطلق عليه « هارى جونسون » الأوضــاع الاجتماعية . فمع اتساع معدلات النمو الحضرى والتقدم الصناعى وانتشار التعليم ، تتاح الفرص أمام النساء للتحرر والتعليم والعمل وتحقيق قدر كبير من الاستقلال الاقتصادى سواء قبل الزواج أو حتى أثناء الزواج . هذا إلى جانب أن ظهور الخدمات المتخصصة فى رعاية الأطفال وإعداد الوجبات الغذائية والخدمة المنزلية ... الخ ساعد المرأة المتزوجة على تخصيص جزء كبير من وقتها للعمل . يضاف إلى هذا أن تزايد ضغوط الحياة الحضرية سواء من الناحية المادية أو من الناحية النفسية استوجب خروج المرأة للعمل وجعل منه ضرورة بالنسبة للكثير من الأسر . هذا فضلا عن تمسك المرأة بهذا الحق — حق التعليم والعمل والاستقلال عن الرجل ونضالها فى سبيل الحصول على حقوقها الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والمساواة الكاملة بالرجل .

(ه) تغير المكانة الاجتماعية للشباب وكبار السن وصراع الأجيال :

ويؤدى التحول الذى يحدث فى بناء الأسرة وفى وظائفها وفى العلاقات والمعايير والقيم ونظام التقييم الاجتماعى فى ظل الحياة الحضرية إلى تحـرر الشباب من العديد من الضوابط والضغوط التقليدية . فالشاب الذى تتاح له فرصة متقدمة من التعليم ودرجة من الاستقلال الاقتصادى نتيجة لحصوله على دخل ثابت من عمــله ، وعلى مركز اجتماعى — فى ظل نظام التقييم الاجتماعى المتغير — يفوق ذلك الذى حصل عليه آباؤه ، والذى شب فى ظل مناخ حضرى أو متحول نحو الحضرية ... ، هذا الشاب يصبح بلاشك أكثر تحرراً واستقلالا عن أسرته الكبيرة ، بالمقارنة بالشاب الريفى الذى ينشأ فى ظل نظام الأسرة الممتدة ، والذى تشكل دورة حياته على غرار دورة حياة آبائه وأجداده دون خيار منه . ومع نمو المجتمع — صناعياً وحضرياً

واقتصادياً — يضعف دور الأسرة كضابط أو مشكل لسلوك الشباب، نتيجة لتعرض النشء للعديد من الخبرات خارج نطاق الأسرة تشارك فى صياغته اجتماعياً وثقافياً . وهكذا لاتصبح الأسرة هى المؤسسة الوحيدة أو المحورية فى التنشئة الاجتماعية كما هو الحال داخل المجتمعات التقليدية . وإن كان هذا لايعنى إلغاء دورها أو التقليل منه . ومانقصده هنا هو تغير دورها من حيث الدرجة .

وتؤدى عمليات التحول الإنمائى للمجتمع إلى تغير كبير فى المراكز التى يشغلها كبار السن . فمن المعروف أن كبار السن يحتلون مركزاً أساسياً فى المجتمعات التقليدية سواء الزراعية أو القبلية . وغالباً ما تكون منهم الرئاسة السياسية والدينية والقيادة الاجتماعية وقيادة الرأى . وكذلك فعادة ما يكونون المرجع الأساسى لحسم الخلاف والمنازعات التى تنشب بين أعضاء المجتمع . وقد يكون هذا راجعاً إلى أن تقدم العمر يعد هو المصدر الأساسى — إن لم يكن الوحيد — للخبرة والدراية والحنكة فى تلك المجتمعات ، إلى جانب مايتضمنه السن من وقار واحترام تقليدى .

غير أن هذه الأمور تتغير مع تحول المجتمع نحو التقدم الاقتصادى والحضارى، حيث يفتقد كبار السن مايتمتعون به من مركز وهيبة بعد انتشار التعليم وتغير نظام التقييم الاجتماعى ليقوم على أساس الانجاز وما يحتله الشخص من مكانة مهنية وتعليمية وما يقدمه لمجتمعه من نفع ، لا على أساس منسوبة كالسن أو الجنس أو الانتماءات الأسرية والطائفية . غير أن كبار السن لايتخلون عن مواقعهم بسهولة، ويظلون متمسكين بالماضى لسببين أساسيين وهما : أولا أن أمجادهم تنتمى إلى الماضى وليس إلى الحاضر أو المستقبل ، وثانيا لصعوبة التوافق مع الأوضاع والقيم والمواقف المتغيرة

بفعل عمليات التحديث الحضارى . وهذا هو مايجعل من هذه الفئة العمرية معوقا خطيراً لبرامج التغير التى من شأنها تهديد سلطاتهم التقليدية . ويمكننا أن نفسر — فى ظل هذا التحليل مايلاحظ داخل المجتمعات المتحولة إنمائيا من صراعات بين القديم والجديد أو مايطلق عليه صراع الأجيال داخل الأسرة وداخل تنظيمات العمل وداخل المجتمع بوجه عام .

(و) نمو التنظيمات الطوعية :

يذهب « جاى روشر » إلى أنه من الملاحظ أن التنظيمات والمؤسسات الطوعية تزدهر فى الدول النامية مع عمليات التحول والتنمية الاقتصادية والتحديث الحضارى . وهو يفسر هذه الظاهرة فى ضوء فقدان الناس فى تلك الدول — أثناء التحول الانمائى — الدعم والسند الأسرى الذى تتيحه النظم التقليدية للأسرة قبل تفككها بفعل عمليات التعلم والتحضر والتصنيع وخروج المرأة للتعليم والعمل وحصولها على الاستقلال الاقتصادى . وتختلف هذه التنظيمات من حيث أهدافها بطبيعة الحال ، فقد تكون لها أهداف اقتصادية أو سياسية أو دينية أو نقابية أو ترفيهية ... الخ . ولاشك أن ظهور هذه التنظيمات وتعدد أنواعها وأغراضها يرتبط بتعقد الحياة والعلاقات والمصالح الاجتماعية ، ويمكننا أن نفسر نمو التنظيمات الطوعية فى ظل التيار العام — والذى تنميه عمليات التحديث والتنمية — نحو التخصص ، وفى ظل تعقد النظام الطبقى وتزايد التدرج والانقسام الاجتماعى والمهنى والثقافى والاقتصادى ... فهذا الانقسام والتعقد من شأنه أن يشجع كل فئة متجانسة على تكوين تنظيم معين (نقابى أو اجتماعى) للدفاع عن حقوق أبنائه أو يكفل لهم الأمن والعون المتبادل ويسهم فى الترفيه عنهم . ومن أبرز هذه التنظيمات فى الدول النامية النقابات المهنية والعمالية والاتحادات التجارية والجمعيات الشعبية والنوادى ... الخ . ويذهب « روشر » إلى أن بعض هذه

التنظيمات قد ظهرت داخل الدول النامية تحت تأثير الأوربيين ، وبعضها نشأ نتيجة ما اقتضته الظروف المحلية داخل كل مجتمع نام على حدة[١١] .

(ز) تعقد نظام التدرج الاجتماعي :

ويؤدى بناء العمل المتغير داخل المجتمع المتحول ، جنباً إلى جنب مع اتساع نطاق ظاهرة الحضرية والتنوع المهني المتزايد بفعل مشروعات التنمية ، وتعقد الحياة الاجتماعية وتعقد السلم التعليمي ... الخ ، إلى بروز المزيد من الانقسام أو التمايز الاجتماعي القائمة داخل المجتمع التقليدى (مثل تلك التي تقوم على أساس ديني أو قبلي أو عائلي والتي تتجه نحو الانقراض) وتظهر معايير جديدة للتمايز تقوم على أساس الوضع الاقتصادى والتعليمي أو المهني والبيروقراطي أو ما يطلق عليه « روشر التباين من حيث الهيبة أو المكانة البيروقراطية Bureaucratic status ويقصد به المركز الذى يحتله الشخص داخل التنظيمات البيروقراطية المتنامية داخل المجتمع .

ولا شك أن تباين الدخول واختلاف الناس من حيث درجاتهم العلمية والتعليمية ومن حيث الأعمال أو المهن التي يمتهنونها ، وحجم السلطة التي يمارسونها على الآخرين ...، كل هذا يؤدى إلى التباين الطبقي . وعادة ما تظهر داخل المجتمعات الآخذة في النمو مجموعة من معايير للتدرج الاجتماعي تنتمي إلى المجتمع التقليدى المتحول وأخرى تنتمي إلى المجتمع الصناعي المستهدف. فمع تزايد عمليات التنمية الاقتصادية والاجتماعية تستحدث أدوار ومهن ومراكز وسلطات جديدة لم تكن منتشرة من قبل في ظل مجتمع ما قبل الصناعة. وهنا تختلط المقاييس التقليدية — التي تقوم على أساس معايير منسوبة كالسن والدين والطائفة والانتماءات التقليدية — مع المقاييس المستحدثة للقوة الاجتماعية وللتقييم الاجتماعي كالتعليم والدخل والقدرات التنظيمية

والإدارية والموقع البيروقراطى ... إلخ . ويظل الأمر على هذا النحو حتى يعاد صياغة نظام التدرج الاجتماعى فى المجتمع على أسس جديدة أكثر تعقيداً ومختلفة نوعياً عن النظام التقليدى السابق .

ثالثاً — التغير فى المجال السياسى :

هناك مجموعة من التغيرات الأساسية تحدث فى المجال السياسى خلال فترة التحول الإنمائى . ومن المعروف أنه لا يمكن إطلاق برامج فعالة للتنمية الاقتصادية والسياسية والاجتماعية إلا بعد تحقيق الاستقلال الوطنى أولا . وقد ظهر مصطلح تنمية المجتمع لأول مرة فى العالم الغربى سنة ١٩٤٤ فى تقرير اللجنة الاستشارية للتعليم عن « التربية المقارنة » وصدر أول تعريف محدد للتنمية داخل الدوائر الاستعمارية البريطانية ، قدم فى مؤتمره كامبردج الصيفى حول الإدارة الأفريقية سنة ١٩٤٨ . تلا هذا تقديم دراسات حول التنمية الاجتماعية فى مؤتمر آشردج للتنمية الاجتماعية سنة ١٩٥٤ . وتدور كل هذه الدراسات حول مفهوم تنمية المجتمع كحركة مصممة لتحقيق الحيـــاة الأحسن للمجتمع كله عن طريق المشاركة الفعالة من جانب المجتمع ومبادأته(١١) . وقد تبنت الدول الاستعمارية بالفعل مجموعة من العمليات الاجتماعية والاقتصادية داخل المستعمرات فى إفريقيا وآسيا أطلق عليها برامج تنمية ، والواقع أنها لم تكن سوى برامج لاستنزاف المستعمرات وتخريب اقتصادياتها . وقد حدث هذا الاستنزاف الاستعمارى لاقتصاديات الدول النامية آثاراً خطيرة ومدمرة يقتضى علاجها وقتاً وجهداً طويلا ومضنياً ، منها على سبيل المثال فرض التخلف وعدم النمو الصناعى عليها وخلق مشكلة عدم القدرة على التقـــدم نتيجة لضعف التكوين الرأسمالى وعدم إعداد وتخريج الكوادر الفنية والإدارية .

هذا إلى جانب فرض التبعية الاقتصادية وخلق الإزدواجية الاقتصادية والايكولوجية والتكنولوجية داخل تلك الدول ... الخ . ومن هنـا فإن

التحرر السياسى أو الثورة الوطنية هى المقدمة الجوهرية والحتمية لأية تنمية أو تحديث حضارى داخل تلك المجتمعات .

وهناك عدة تغيرات سياسية تصاحب التنمية أو تسبقها وأهمها ما يلى :

(ا) بروز الدور الذى تلعبه الدولة فى التنمية :

لقد أدت المساوىء والآثار المتعددة للنظام الرأسمالى فى العالم الغربى إلى ظهور الاقتصاد الموجه Controled economy ، حيث يتزايد تدخل السلطات العامة فى مجال النشاط الاقتصادى . وقد يتم هذا التدخل بصورة مختلفة ، فى شكل تنظيم القطاع الخاص ودعمه وحماية القائمين به كحماية الملكية الخاصة وخدمات الدفاع الخارجى وخدمات الأمن الداخلى وخدمات القضاء وإقامة المشروعات التى يعجز الأفراد عن القيام بها وإقامة المرافق العامة ... الخ . كذلك قد يكون تدخل الدولة فى النشاط الاقتصادى ذات طابع علاجى ، كما حدث فى العالم الغربى بعد الحرب العالمية الثانية ويتم هذا التدخل من خلال إصدار التشريعات التى تكفل علاج المشاكل الاقتصادية كالتشريعات العمالية والتنظيمات الضريبية وتوفير الخدمات الاجتماعية بالمجان لذوى الدخول الضعيفة وحماية المستهلكين وعلاج النتائج السيئة للتقلبات الاقتصادية(١٢) .

ويستطيع المتابع للنشاط الاقتصادى الغربى أن يلحظ بوضوح كيف أن سياسة الاقتصاد الموجه قد فشلت فى مواجهة مشكلات المجتمع الغربى الناجمة عن الأخذ بالنظام الرأسمالى . وكان آخر الحلول التى لجأ إليها المسئولون هناك ، هو الأخذ بنظام التخطيط .

غير أن هذا الحل هو الآخر لم يستطع تحقيق الأهداف المرجوة منه ،

حيث كان على التخطيط هناك أن يأخذ الشكل المرن أو التأشيرى وألا يكون ملزماً . فهو لا يمكن إلا أن يكون كذلك فى ظل نظام المشروع الحر . ويتضح من مختلف التجارب فى الدول النامية – ومنها مصر – أنه لا يمكن أن تنطلق برامج فعالة للتنمية داخلها فى ظل النموذج الرأسمالى سواء بشكله التقليدى أو الموجه . فهذه الدول محتاجة إلى إعادة بناء اقتصادياتها المستنزفة والمخربة وأن تقف على قدميها وسط الاحتكارات والتكتلات الاقتصادية العالمية، ووسط الضغوط العنيفة عليها من جانب القوى الاستعمارية . وهـــذا ما يحتم على السلطات العامة فى تلك الدول أن تكون قطاعا عام وأن تمتلك الوسائل الأساسية للإنتاج وأن تعد خطة سيادية شاملة ومركزية يشارك الشعب فى وضعها وتنفيذها ومتابعتها من خلال تنظيماته السياسية والدستورية والشعبية. وهذا لا يمنع من مشاركة القطاع الخاص أو أصحاب المشروعات الفردية فى الأنشطة الاقتصادية ، بل إن مثل هذا النشاط جنباً إلى جنب مع النشاط التعاونى — أمر مرغوب فيه وتشجعه بعض الدول النامية ، بشرط أن يلتزم بضوابط الدولة وأن يتم فى إطار الخطة العامة لها . وهذا يعنى تعاظم الدور الذى تلعبه الدولة والسلطات العامة فى عملية التحديث الحضارى داخل المجتمعات النامية .

(ب) تنمية التنظيمات وتبنى التحديث السياسى :

تتحمل التنظيمات السياسية عبئاً كبيراً فى عملية التحول الاقتصادى والاجتماعى داخل الدول النامية . فالسلطات السياسية لا تستطيع فى ظل عمليات التحول الإنمائى أن تظل محصورة داخل مناطق إقليمية صغيرة أو محدودة أو داخل بعض الجوانب التشريعية البسيطة ، ذلك لأن التحديث الحضارى بالمعنى الصحيح يفترض إطلاق برامج فعالة للتنمية أو التحديث السياسى . وفى مقدمة عمليات التنمية السياسية ، توحيد مختلف الأقاليم والمناطق

القبلية داخل المجتمع فى ظل سلطة مركزية قوية . وتتضح أهمية هذه النقطة داخل المجتمعات القبلية المتناثرة والتى يحكم كل جزء منها قواعد وأعراف قبلية بعيدة عن سلطة الدولة المركزية . ومن أهم واجبات السلطة السياسية المركزية القوية ورسم السياسة الاجتماعية للدولة حتى تستطيع أن تحقق الاستقلال الاقتصادى ، وهو السند الأساسى للاستقلال السياسى (١٣) .

ومن أهم جوانب التحديث السياسى تحقيق المساواة السياسة الكاملة بين أبناء المجتمع ، دون تمييز بينهم لاختلاف فى اللون أو الدين أو اللغة أو الاختلافات العرقية .

يضاف إلى هذا ضرورة تحقيق المشاركة الشعبية الكاملة فى صنع القرارات السياسية ، سواء على المستوى المحلى أو الإقليمى أو القومى . ولهذه المشاركة أهمية كبرى سواء من حيث تربية الجماهير على ممارسة العمل السياسى ، أو من حيث إشعارهم بالولاء للدولة ، أو من حيث أهميتها فى إنجاح الأنشطة الاقتصادية أو برامج خطة التنمية . وتقع التربية السياسية للجماهير فى مقدمة أنشطة التحديث السياسى ، حيث يجب العمل على دعم التنظيمات السياسية وتدريب الجماهير على ممارسة العمل السياسى بالأسلوب الديموقراطى داخل تنظيمات دستورية (١٤) . وقد يحدث أحياناً — كما يشير « آيزنشتاوت » أن تتم عمليات التنمية فى ظل نظم سياسية دكتاتورية ، وهو يطلق على هذه الحالة « التصدع فى التحديث Breakdowns in modernization » (١٥) وهذا يعنى أن عدم مواكبة النظام السياسى أو فشله فى مواكبة التحديث الاقتصادى وعدم امتداد التحديث إلى كافة جوانب بناء المجتمع . وليست العبرة كما سبق أن أشرنا بالتقدم الاقتصادى فحسب ، وإنما العبرة بنضج الجماهير واكتسابهم القدرات الذاتية على تحمل المسئولية واتخاذ القرارات السياسية ، إلى جانب توظيف نتائج التنمية الاقتصادية بشكل يحقق العدالة الاجتماعية .

وهذا لن يتحقق إلا من خلال وصول برامج التحديث السياسي إلى أهدافها المحددة .

(ج) الصفوات الجديدة والتقليدية :

يوجد عادة داخل المجتمعات التقليدية صفوة أو جماعة متميزة تتألف من زعماء القبائل ورؤساء العائلات ورجال الدين السحرة والكهنة وكبار السن ... الخ . كذلك توجد رئاسات سياسية وإدارية داخل المجتمعات التقليدية غالباً ما تصل إلى تلك المواقع بأساليب رسمية لا بالأساليب الشعبية . ومع حدوث تحولات إنمائية حضارية داخل المجتمع ، تبرز طائفة جديدة من العناصر المتميزة التي تقود عملية التنمية يطلق عليها الصفوة الجديدة . وعادة ما يحدث صراع بين الصفوات القديمة والجديدة ، نتيجة لاختلاف كل منهما سواء من حيث طبيعة التكوين أو طبيعة القيم التي تتبناها أو من حيث الهدف الذي تسعى إليه ، فالصفوات التقليدية تستند إلى قيم المجتمع التقليدي ومفاهيمه التي غالباً ما تكون معوقاً للتنمية ، أما الصفوات الجديدة فإنها تستند إلى قيم المجتمع التكنولوجي وإلى التنظيمات الجديدة التي تصاحب حركة التنمية والتحديث والتحضر ، والصراع هنا هو صراع بين القديم والجديد ، وهو صراع على السلطة ، وترتبط الصفوات الجديدة بالمؤسسات العلمانية كالشركات الصناعية والتنمية الصناعيـــة وأجهزة البحث العلمي والأجهزة النقابية والجيوش الحديثة ... الخ .

ومع استمرار عملية التحول تتجه الصفوات التقليدية إلى الإختفاء ليحل محلها الصفوات الجديدة التي تحتل موقعها داخل المجتمع بجهدها وبمقدار ما تقدمه لمجتمعها من إنجازات واضحة .

ومن شأن عمليات وتشريعات التنمية في الدول النامية أن تعيد صياغة

الصفوات الاجتماعية والجماعات المتميزة أو أصحاب السلطة والتأثير داخل المجتمع، فبرامج وتشريعات الإصلاح الزراعى وتحديد حجم الملكيات الزراعية، وقرارات تحديد العلاقة الإيجارية وتطبيق نظم التعاونيات الزراعية ... من شأنها أن تعيد صياغة الجماعات المتميزة فى المجتمع الريفى، كذلك فإن قرارات التأميم وتحديد الحد الأعلى للأرباح والملكية الصناعية والمشروعات الاقتصادية من شأنها أن تحدث تغيراً فى الجماعات الاقتصادية المتميزة على مستوى المجتمع العام كله وهكذا . ويحل محل الصفوات الاقطاعية وكبار ملاك الأراضى (وهى الصورة التقليدية) مجموعة أخرى من الصفوات أو الجماعات المؤثرة مثل فئة المنظمين ورجال الإدارة العليا والمخططين وكبار الصحفيين ... إلخ . ولا شك أن الأخذ بنظم التعليم العام وإتاحة الفرصة التعليمية أمام الجميع كل حسب استعداده ، والتوسع فى إرسال البعثات إلى الخارج ... من شأنه ظهور جماعات متميزة جديدة تحمل فكراً جديداً وتؤمن بأهمية التحديث الحضارى . ويجب هنا أن نشير إلى أن غالبية الجماعات المثقفة والمتعلمة فى الدول النامية سواء داخل الوطن أو خارجه، عادة ما يكونون من أبناء الطبقات العليا الثرية ، وهى غالباً ما تكون جماعات الإقطاعيين وأصحاب النفوذ التقليدي (وهذا الأمر لم ينطبق على مصر بسبب الأخذ بنظم المجموع وتكافؤ الفرص أمام الجميع فى ظل مجانية التعليم) . ولا شك أن طبيعة الإنتماءات الطبقية للجماعات المثقفة أو للصفوات الجديدة ، يؤثر على اتجاهاتها الأمر الذى ينعكس على مسار التنمية .

غير أنه من سير عمليات التنمية وحدوث حراك اجتماعى وإتاحة الفرصة أمام أبناء الطبقات الدنيا للتعليم والوصول إلى المواقع القيادية ، سوف تتحقق المفاهيم الجديدة والمطلوب تثبيتها فى الدول النامية مثل الصالح العام وحل مشاكل الجماهير وتحقيق أمل وتطلعات أبناء الشعب وتحقيق

النظام الديمقراطى السليم وإحلال العدل الاجتماعى محل التفاوت والصراع الاقتصادى ... وهكذا .

ويذهب « بوتومور » فى دراســـة له عن الصفوة والمجتمع » إلى أن هناك خمسة نماذج للصفوات التى غالباً ما تقود عمليات التنمية الاقتصادية داخل المجتمعات المتخلفة والنامية وهى : رجال الإدارة من المستعمرين ، وأبناء الطبقة الوسطى ، وأولئك الذين يرتبطون بالحكام ، والمثقفون الثوريون ، والقادة الوطنيون[١٦] . والواقع أن دور رجال الإدارة من المستعمرين ذوى العلاقات القوية بالحكام ، محدود للغاية فى إطلاق برامج فعالة للتنمية الاقتصادية .

حقيقة قد يلعب المستعمرون دوراً كبيراً فى التمهيد للتنمية الاقتصادية، غير أنهم بما يخلفونه من مشكلات يسهمون فى تعويق الانطلاق الحقيقى لتلك التنمية حتى بعد حصول الدولة على استقلالها . أما الصفوة ذات العلاقة بالجماعات الحاكمة فغالباً مايكون أبناؤها من الطبقة الارستوقراطية غير المشجعة للتنمية الصناعية والتى تفضل الانفاق البذخى والمضاربة بالأرض . ولا شك أن القيادات الوطنية تلعب دوراً أساسياً فى التحول الحضارى الإنمائى داخل الدول النامية ، خاصة وأن دورها الأساسى إنما يتمثل فى النضال من أجل الاستقلال الوطنى كمرحلة أولى ، ثم النضال من أجل أهداف أخرى بعد تحقيقه ، كالاشتراكية وتحقيق الوحدة الوطنية . والواقع أن معظم الدول النامية استطاعت أن تحقق استقلالها من خلال النضال الوطنى بقيادة حزب وطنى ، ثم صار قادة هذا الحزب يمثلون الصفوة الحاكمة استناداً إلى نضالهم الوطنى ، وإلى تطلعاتهم بالنسبة لبلدهم ومواطنيهم .

ولا شك فى أهمية الدور الذى يلعبه أبناء الطبقة الوسطى والمثقفون ذوى الميول الثورية فى حركة التنمية والتحديث الحضارى . فأبناء الطبقة

الوسطى غالباً ما يكونون من المثقفين وذوى التخصصات المهنية العليا والموظفين وهم يجمعون إلى جانب اتساع أفقهم وثقافتهم ، تبنيهم لقيم مدعمة للنمو والتحديث والتحضر . وبعضهم يتبنى بعض المشروعات الاقتصادية التى تسهم فى تزايد معدلات النمو الاقتصادى للمجتمع . أما عن فئة المثقفين فإنهم الأساس الأول فى إحداث التحول الحضارى ، خاصة وأن التحديث أو التنمية تعتمد فى المحل الأول على الكوادر الفنية والإدارية والتنظيمية ، وهى لا يمكن أن تتوافر إلا داخل أوساط المتعلمين المثقفين . وهناك من يرى أن المثقفين بحكم ثقافتهم واتساع آفاقهم ومداركهم ، يمكنهم التعبير عن بقية قطاعات المجتمع ، كما يمكنهم التخطيط لتنمية المجتمع بكل فئاته ويعملون على تحقيق العدالة الاجتماعية والدفاع عن الفئات المحرومة . ومن أبرز الأدلة على ذلك الموقع الذى احتله المثقفون داخل الحركات الثورية سواء فى العالم الغربى أو الشرقى أو النامى على السواء . كذلك كان المثقفون هم رواد الراديكالية وزعماء الفكر فى العالم . وفى مقابل هذه الرؤية فإن هناك من يؤكد أن المثقفين غالباً ما يكونون فئة مغلقة أو جماعة مصلحة تدافع عن مصالحها الخاصة دون اكتراث بمصالح الآخرين . وأياً كان الأمر فإنه لا يمكننا أن ننكر الدور الحيوى والهام الذى يلعبه المثقفون – خاصة الثوريون – فى حركة تحول المجتمع من التقليدية إلى الحداثة .

رابعاً: التغير فى المجال الثقافى :

ترتبط عمليات التنمية بمجموعة من التحولات الثقافية سواء على المستوى المادى أو اللامادى . فالتنمية الاقتصادية ترتبط بمجموعة من التغيرات التكنولوجية وتحديث التعليم وبرامج العمل والتدريب والإدارة والإشراف والإنتاج .. الخ ، كما ترتبط كذلك بتحديث مصاحب فى مجال القيم والعلاقات والتعاملات كالممارسات والأفكار . وقد سبق أن تحدثنا عن أهم التغيرات

السيكولوجية والسوسيولوجية المصاحبة للتحول الإنمائى داخل المجتمعات النامية . ويهمنا الآن أن نتحدث عن مجموعة من المتغيرات الإضافية والتى تعد محورية فى هذا الصدد وأهمها ما يلى :

(١) الأيديولوجية الاقتصادية : Economic ideology

يذهب « روشر » إلى أن نجاح برامج التنمية الاقتصادية — التى تعد محور التحديث الحضارى — أمر يرتبط بحدوث تحولات أساسية فى طبيعة العقلية والاتجاهات والقيم والمفاهيم والأفكار التقليدية التى تسود داخل المجتمعات المتخلفة والتى تعوق عمليات التغير التكنولوجى والاجتماعى المتضمنة فى برامج التنمية ، فنجاح عمليات التصنيع والتحديث الزراعى وانتشار الممارسات والأفعال المدعمة للتقدم الاقتصادى والاجتماعى ، أمر يرتبط أساساً بطبيعة التوجيهات القيمية ونسق المعتقدات السائد . والواقع أن العلاقة بين التغير التكنولوجى والتغير القيمى والعقائدى ، علاقة جدلية . فالتحديث التكنولوجى والاقتصادى يسهم فى تحديث القيم والأفكار والمفاهيم . كما أن التحديث القيمى والسيوسيولوجى يسهم فى دعم حركة التنمية الاقتصادية أو التحديث التكنولوجى داخل المجتمع . ويطلق « روشر » على مجموعة القيم والخصائص الفكرية المصاحبة للمجتمع الصناعى ، الأيديولوجية الاقتصادية . فالأيديولوجية أو نسق الأفكار والمفاهيم الذى يرتبط بالاقتصاد الزراعى المتخلف أو باقتصاديات الكفاف يجب أن تفسح المجال لظهور أيديولوجية جديدة قادرة على دعم عمليات الإنتاج والتحول الصناعى والتحديث الزراعى وظهور التنظيمات البيروقراطية الإنتاجية واسعة النطاق . وهو يوجز أهم ملامح الأيديولوجية الاقتصادية المطلوب استحداثها ونشرها داخل المجتمعات النامية فيما يلى :

أولا : اختفاء النظر إلى البيئة الطبيعية والظروف الاجتماعية على أنهما

قوة قاهرة من المقضى على الإنسان أن يخضع لهما ولا يمكن له أن يغيرهما أو أن يتعامل معهما . وفى مقابل هـــذه النظرة السلبية إلى الذات وإلى قدرات الإنسان وإلى الجهد الإنسانى الفردى أو الجمعى ، يجب أن تحل نظرة أو رؤية مختلفة تماماً . ومن أهم مقومات هذه الرؤية الإيمان بقدرة الإنسان بفكره وعمله وعلمه أن يحسن واقعه وأن يتحكم فى بيئته الطبيعية وواقعه الاجتماعى . وهذا يعنى التخلى عن تلك الأفكار البدائية التى تحول الطبيعة إلى مجموعة أسرار غامضة غير مفهومة ، وتجريدها من هذه الأسرار والغموض Demystification ، وإحلال النظرة العلمية الرشيدة العقلانية إلى العالم سواء الطبيعى والاجتماعى .

ثانياً : إحلال اتجاهات إيجابية نحو التغيير والتجديد ، والإيمان بأن التجديد العلمى والتكنولوجى هما المدخل الوحيد لتحسين واقع الإنسان ومستوى معيشته . هـذا إلى جانب الإيمان بأهمية التنظيم الاجتماعى الرشيد داخل المؤسسات الإنتاجية ، كضرورة من أجل زيادة إنتاجية العمل ورأس المال .

ويؤكد « روشر » أن هذه الأيديولوجية الاقتصادية بوصفها الأساس الثقافى الأول لاقتصاديات الإنتاج الصناعى يجب أن تسود داخل كافة المجتمعات التى تتجه نحو التقدم بغض النظر عن أيديولوجيتها السياسية سواء كانت تتبنى النظم الرأسمالية أو الاشتراكية على السواء[١٧] . ويمكن لهذه الأيديولوجية أن تنتشر داخل المجتمعات المتخلفة بدرجات متفاوتة من السرعة والكفاءة . ويتوقف هذا على طبيعة الإطار أو البناء الثقافى داخل كل مجتمع على حدة وعلى حجم الاتصال الثقافى بين هذه الدولة والدول الأخرى المتقدمة ، ودرجة مقاومة مكونات البناء الثقافى القائم

للأفكار والقيم المتضمنة فى الأيديولوجية الجديدة. يضاف إلى هذا أن درجة النمو الاقتصادى للمجتمع وطبيعة النظم التربوية والتعليمية والسياسية السائدة من أهم العوامل التى تتحكم فى مدى انتشار الأيديولوجية الاقتصادية الجديدة .

ويؤكد « روشر » أن هذه الأيديولوجية الجديدة يمكن أن تكتسب وتدعم من خلال التنمية الصناعية داخل الدول النامية . وهذا هو ما يؤكده « بونسيون » الذى يذهب إلى أن التحديث القيمى والسيكولوجى والفكرى وتحديث ممارسات الجماهير وإكسابها الطابع العقلى ، يعد أحد مكونات ومتضمنات التنمية الإقتصادية . فالتحول الصناعى يتطلب إعادة صياغة البناء التعليمى ونظم التدريب داخل المجتمع، كما أنه يفرض على العاملين احترام المعايير والقواعد التى تسود وتحكم التنظيمات الإنتاجية أو تنظيمات العمل الكبرى . ومن أمثلة هذه القواعد والقيم والممارسات الجديدة التى تفرض نفسها فى ظل بيئة العمل الصناعى والتنظيمات الكبرى للعمل، احترام الوقت واحترام الرئاسات التنظيمية والالتزام بمعدلات الأداء السائدة وبالسلوك التنظيمى وبمتطلبات علاقات الدور ... الخ . ولا شك أن بطء معدلات النمو الاقتصادى والصناعى داخل الدول النامية، ينعكس على معدلات تمثل الجماهير لأيديولوجية التقدم الاقتصادى ، والعكس صحيح أيضا .

فإن مكونات الثقافة التقليدية المتخلفة فى أغلب الدول النامية والتى تقوم على أساس الثقافة القروية والمكانة المنسوبة والمعايير الخاصة والولاءات الأسرية أو القبلية أو الدينية أو الإقليمية أو الطائفية أو العرقية، والتى تستند إلى مجموعة من التصورات الغيبية والخرافية واللاعلمية والرافضة للجديد والمتضمنة للتصورات الانهزامية للذات ... الخ . هذا النوع من الثقافة بمثل هذه المكونات من شأنها أن تكون معوقاً خطيراً للنمو الاقتصادي واستيعاب

الأيديولوجية الجديدة[١٨] وهنا يتطلب التحديث الحضارى التخطيط للتنمية الاقتصادية والاجتماعية بشكل شمولى وتكاملى .

(ب) الأيديولوجيات السياسية : Political ideologies

اقترن التصنيع لدى أغلب الدول النامية بقوى المد الاستعمارى الأجنبى إلى حد أنه فرض — فى أغلب الحالات — من جانب قوى أجنبية دعماً لصالحها فى المستعمرات . ولا شك أن مثل هذا النوع من التصنيع ليس هو النوع الذى يحقق الاستقلال الاقتصادى أو التقدم الحضارى والاجتماعى داخل المجتمع ، إلى جانب أن رواده لم يقصدوا أصلا إلى تحقيق هذه الأهداف . وإنما كان يستهدف تحقيق أقصى درجة من الإستنزاف لموارد المستعمرات ، وكان منصباً على صناعات معينة كالصناعات الإستخراجية (كالبترول والتعدين) والتحويلية ... ويذهب المحللون الاجتماعيون إلى أن اقتران بداية التصنيع بقوى الاستعمار من شأنه أن يحول دون تمثل سكان تلك الدول لأيديولوجية الإنتاج الصناعى ، وأن يخلق معارضة ثقافية عنيفة لكل ما هو مستورد ، من شأنه أن يهدد مكونات ثقافتهم التقليدية ومجموعة القيم والمصالح القائمة . ومما يبرر هذا الوضع طبيعة الظروف التى يعايشها أبناء الدول المتخلفة من جهل وأمية فكرية وسياسية وضيق أفق وتحجر ثقافى .

ولعل هذا هو ما يستوجب ظهور أيديولوجية سياسية داخل الدول النامية ، تستطيع تعبئة جهود أبنائها وتحفزهم على إطلاق حركة التحديث الاجتماعى اعتماداً على التصنيع والتنمية الاقتصادية بمعدلات سريعة . وقد لعبت أفكار الوطنية والقومية والمكانة الدولية التى يجب أن يحتلها المجتمع داخل المجتمع العالمى ، دوراً كبيراً وهاماً فى هذا الصدد . كما لعبت فكرة الاستقلال الوطنى والسياسى الدور الأساسى فى التحرر من المستعمر من

خلال النضال بكافة أشكاله ومن خلال الثورات الوطنية التى اجتاحت العالم الثالث خلال النصف الثانى من القرن العشرين . وقد امتزجت فكرة الوطنية والقومية — فى أغلب الدول النامية — بشكل ما من أشكال الاشتراكية .

وقد استطاعت مفاهيم القومية والاشتراكية والعدالة الاجتماعية — إلى جانب فكرة الاستقلال عن المستعمر — أن تلعب دوراً هاماً فى حركة الإنطلاق الاقتصادى والاجتماعى داخل الدول النامية .

فقد استطاعت هذه المفاهيم أن تزود الأهالى بمجموعة من الحوافز والقيم والأهداف والرموز التى استثارت اهتمام الأهالى فى تلك الدول . وبهذا الشكل استطاعت النعرة القومية - كما يذهب « روشر » - أن تستثير الجماهير للتقدم الاقتصادى وأن تضفى مسحة روحية على التنمية الاقتصادية(١٩) to spiritualize economic development ، من حيث جعلها الوسيلة الأساسية للتوصل إلى غاية أعظم كالاستقلال والتفوق القومى وتحقيق مستويات اقتصادية أعلى وتقريب الفوارق بين الطبقات ... الخ . وهذا يعنى أن الأيديولوجية القومية والاشتراكية أصبحتا هما المنطلق الأساسى . داخل الكثير من الدول النامية — لتبنى الأيديولوجية الاقتصادية الجديدة — غير أن هذا لا ينفى ما قد تؤدى إليه النزعات القومية المتطرفة من مشكلات فى مجال علاقة الدولة بغيرها من الدول ، أو فى مجال الانطلاق الاقتصادى المتسرع ، أو فى مجال الرغبة فى التسلط على الدول الأخرى كما حدث فى بعض الأحيان .

* * *

وهناك العديد من الجوانب الثقافية المرتبطة بعملية التحول الإنمائى سبق

أن أشرنا إليها كالتعليم وبرامج الاتصال وعمليات التغيير الفكرى والقيمى وتغيير المارسات .

ولهذا لا داعى لتكرار الحديث فيها . ويكفى هنا القول بأن تتضافر برامج التنمية الاجتماعية لخلق نموذج من الشخصية يتسم — على حد تعبير « ليرنر » Lerner بالحراك النفسى Psychic mobitity والمشاركة الانفعالية Empathy والانفتاح على التجديدات والمواقف الجديدة والقدرة على التكيف السريع مع المواقف المتغيرة ، والإيجابية على مختلف المواقف السياسية والاجتماعية والاقتصادية ، وعلى مختلف المستويات المحلية والاقليمية والقومية . وهذا يعنى أن النموذج المنشود هو نموذج المواطنة المشاركة الايجابية .

مناقشة عامة للنموذج المطروح :

يستهدف هذا النموذج الذى أوجزناه فيما سبق ، تفهم العمليات والسمات الأساسية التى تصاحب تحول المجتمع من الطابع التقليدى إلى الطابع الصناعى المتقدم ، كما كشفت عنها أغلب الدراسات الميدانية . ويمكن القول بأن هذا النموذج لابد وأن يتخذ الشكل المثالى ، طالما أن علم الاجتماع لم يصل بعد إلى مرحلة تمكنه من عرض نموذج يتضمن العمليات المنطقية والحتمية التى يجب على كل دولة أن تمر بها أثناء فترة التحول من التقليدية إلى الحداثة . ولهذا السبب فإنه يمكن النظر إلى النموذج المطروح على نموذج دينامى Dynamic mndel .

وعلى الرغم من إبداء هذه التحفظات فإن هذا النموذج يمكن أن يكون هدفاً للعديد من الانتقادات الجوهرية ، يمكننا أن نستعرض من بينها اعتراضين أساسيين وهما :

الأول : أن هذا النموذج يعد ضمن نظريات التغير ذات الاتجاه الواحد . طالما أنه يقوم على أساس افتراض متناقضات أساسية بين المجتمع التقليدى والمجتمع الحديث وأن التحول يتم من النموذج الأول فى اتجاه الثانى .

الثانى : أنه يتجاهل التنوع الضخم فى الظروف والخصائص الثقافية للدول المتخلفة والنامية ، وبالتالى يتجاهل تعدد المسارات التى يمكن أن تتخذها عمليات التنمية داخل كل منها .

وسوف نتناول كل من هذين الانتقادين بشىء من التفصيل .

أولا : مشكلة النموذج الأحادى الاتجاه فى عرض مسار التنمية :

يشير « ولبرت مور » W. Moore إلى خطورة رسم مسار أحادى لحركة التنمية داخل الدول النامية ، أو تصورها على أنها انتقال أو تحول من مرحلة إلى أخرى كلاهما تتسم بالاستاتيكية والجمود . فطبقا للنموذج الأحادى للاتجاه يتم تصور المجتمع التقليدى ، كما لو كان فى حالة جمود كامل ، وأنه مايلبث أن يفيق إلى أهمية التقدم الاقتصادى ، سواء تحت تأثير حركة داخلية أو بفعل تأثيرات من الخارج ، حتى تدب الحركة والتغير داخله .

وبعد هذا يتغير المجتمع تغيراً مقصوداً حتى يصل إلى المرحلة المنشودة وهى المرحلة المتقدمة التى يثبت عندها كما كان ثابتاً من قبل ، ولكن على مستوى أكثر تقدماً (٢٠) .

ولاشك أن هذا التصور الساذج للتحول الانمائى نجم عن ملاحظة الاختلافات العميقة بين المجتمعات المتخلفة فى قارات آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية ، وبين المجتمعات الصناعية المتقدمة فى غرب أوربا والولايات المتحدة الأمريكية . وهذا هو مادعا العديد من الدارسين إلى تصور المجتمعات

المتقدمة على أنها تؤلف نموذجاً مختلفاً . ثم انصرفوا بعد ذلك إلى بيان خصائص كل نموذج من هذين النموذجين . وقد جاءت هذه المحاولة فى شكل عرض نماذج مثالية لا تنطبق على الواقع الفعلى للمجتمعات .

مشكلة التطابق أو إنعدام التطابق بين التقليدية والحداثة :

ويمكن القول بأن المشكلة أكثر تعقيداً مما جاء فى نقد « مور » . فالمشكلة تتمثل فيما إذا كان هناك تناقض أو انعدام تطابق كلى بين المجتمع التقليدى والمجتمع النامى . وإذا ما رجعنا إلى نموذج التطور الانمائى الذى قدمه « روستو » فإننا سنجد أن البناءات والخصائص الاقتصادية والسياسية والسيكولوجية والعقلية والقيمية للمجتمع التقليدى تعارض تماماً الانطلاق الصناعى والتحديث التكنولوجى والتنمية الاجتماعية . كذلك يتضح من هذا النموذج أنه لا يمكن البدء بتنفيذ برامج التقدم الاقتصادى بالكفاءة المنشودة إلا إذا حدث تحول كلى وجذرى فى مكونات المجتمع التقليدى . وهكذا تبدو التقليدية — فى نظر « روستو » . على النقيض تماماً مع التنمية أو التحديث ، أو هى القضية المقابلة لها . ولعل هذا ما يفسر تحديده لمرحلة الانطلاق على أنها المرحلة التى يحدث خلالها القضاء الكامل والكلى على سمات المجتمع التقليدى .

ويمكن القول بأن هذه الرؤية للعلاقة بين المجتمع التقليدى المتخلف والمجتمع الصناعى الحديث لا ينفرد بها « روستو » فحسب ، ولكنها رؤية مشتركة بين الكثير من المشتغلين بقضية التنمية والتغيير الحضارى . ومثال هذا أن « جورج فوستر » G. Foster يتبنى نفس الرؤية فى تحليله لأثر التغيرات التكنولوجية على الثقافات التقليدية فى دراسة له تحمل هذا العنوان [٢١] . كذلك فان « نيل سملسر » Smelser يتصور عملية التحديث على أنها سلسلة متتالية من التخلص من خصائص المجتمع التقليدى من أجل

التحول من مجتمع ماقبل الصناعة إلى المجتمع الصناعى[٢٢] .

غير أن هذه الرؤية الثنائية أو تصور أن هناك تناقضاً كاملا بين المجتمع التقليدى والحديث لها مايعارضها ، ومثال هذا أن « جوزيف جسفيلد » Gusfield حاول فى دراسة له بعنوان « التقليد والحداثة » أن يفند بشدة نظرية الفصل أو التعارض الجذرى والشامل بينهما ونظرية التحول الإنمائى فى خط مستقيم واحد .

وقد بنى « جسفيلد » نظريته اعتماداً على أحدث الدراسات الأثنوجرافية وعلى معرفته بالتجربة الهندية فى التنمية[٢٣] . وأهم النقاط التى يستند إليها فى رفضه للنظرية المذكورة تتمثل فيما يلى :

أولا : يدعى أنصار نظرية التعـــارض بين التقليدية والتنمية وسير المجتمعات المتحولة إنمائياً فى خط واحد ، أن المجتمعات التقليدية ظلت ثابتة فترة زمنية طويلة خلال مرحلة ماقبل التنمية Pre-devlopment stage ولاشك أن هذا خطأ ، ذلك لأن الكثير من المجتمعات التقليدية أو التى تمر فى مرحلة تحول إنمائى ، — مثل الهند — لها تاريخها الغنى من التطور والتغير الاجتماعى والثقافى المستمرين .

ثانياً : كثيراً ماتوصف الثقافات التقليدية على أنها تتألف من مجموعة متناسقة تماماً من القيم والمعايير ، فى حين أن الدراسات الواقعية للكثير من المجتمعات التقليدية تكشف عن احتوائها على العديد من القيم والمعايير المتصارعة والمتناقضة على عكس مايظن البعض .

ثالثاً : إن الأبنية الاجتماعية للمجتمعات التقليدية لاتتسم بدرجة كاملة من التجانس كما يعتقد أغلب الباحثين ، فهى تتألف من العديد من العلاقات والجماعات المتباينة .

وتوجد داخل بعض المجتمعات التقليدية أقليات هامشية — مثل اليهود فى أوربا خلال العصور الوسطى ، والمسلمين فى غرب إفريقيا . والصينيين فى أندونيسيا وقد لعبت مثل هذه الجماعات دوراً هاماً فى إطلاق حركة التقدم الاقتصادى والتجديد الاجتماعى داخل هذه المجتمعات ، وفى انتشار هذه التجديدات إلى المجتمعات المجاورة .

رابعاً : أصدر أغلب الباحثين أحكاماً قبلية Apriori مؤداها أن هناك صراعاً وتعارضاً بين التقليد والتنمية ، وإنهما لايمكن أن يتواجدا معاً . وعلى العكس من هذا فقد اتضح اليوم أن الأمر ليس كذلك ، فهما لايمكن أن يتواجدا معاً فحسب ، وإنما يمكن أن يسهم كل منهما فى دعم الآخر(*)

(*) ويقدم لنا المجتمع اليابانى فى الواقع خير مثال على ذلك . فكما تشير الكاتبة اليابانية « تشى نا كاتى » فان الإنسان اليابانى — على عكس الإنسان فى كل المجتمعات المتقدمة — لايشعر بالانتماء إلى جماعة معينة أو طبقة أو مهنة محددة ، ولاحتى إلى حى أو ديانة بعينها ، ذلك أنه يشعر بالانتماء أساساً إلى جماعة العمل التى يعمل بداخلها ، مثل جماعة المصنع أو المزرعة أو الشركة . فالعلاقات الاجتماعية التى تربط بين الأفراد هناك من النوع الأولى أو علاقات شخصية . فمدير شركة « مينوصو بتش » (وهى شركة صناعية كبرى تعادل أكبر الشركات فى أمريكا) يشعر بالانتماء إلى عامل الغلاية ، أكثر من شعوره بالانتماء إلى مدير أية شركة أخرى . ونفس الوضع بالنسبة للعامل . ولذا يطلق على هذا المجتمع ، المجتمع الرأسى . حيث يشعر العاملون داخل وحدة العمل — ذات التدرج الرأسى فى المراكز والأدوار والسلطات — بالانتماء بعضهم إلى بعض أكثر مما تشعر كل فئة بالانتماء إلى الفئات العرضية المماثلة داخل المجتمع . وتذهب الكاتبة المذكورة إلى أن هذا هو سبب الالتزام والانضباط التنظيمى .

ولم تتأثر التقاليد اليابانية بالتنمية الاقتصادية . فقد أوضح « بريان بيدهام » وهو باحث انجليزى — من خلال دراسة أخرجها بعنوان « اليابان قوة عظمى من نوع جديد » — أن الظواهر التى كانت موجودة خلال العصر الإقطاعى « توكوجاو » لن تتأثر بحركة التحديث الهائلة التى يشهدها المجتمع اليابانى ، كما أنها تتأثر بحركة الانفتاح على مجتمعات الغرب . وهو يبنى هذا الرأى على عدة أسباب أهمها أن البناء الاجتماعى لليابان لم يتغير كثيراً خلال قرن كامل تخلله عدة حروب عالمية . كذلك فقد استمر نظام تقليدى قديم فى =

وعلى سبيل المثال فقد اتضح أن نظام الأسرة الممتدة extended Family (التى اعتقد الباحثون طويلا أنها لاتلائم المجتمع الصناعى الحديث)، استطاع أن يقدم الدعم والسند بشكل واضح للتنمية والتقدم الاقتصادى فى بعض الحالات كما حدث فى منطقة «مادراس» Madras بالهند، حيث صارت الأسر الممتدة تشكل وحدات ادخارية واستثمارية وتتعاون فى خلق نظم زراعية حديثة فى هيئة مزارع أسرية حديثة، ويذهب «جسفيلد» إلى أن الزعم بأن النظام الطائفى يتعارض مع متطلبات التنمية الاقتصادية — كما هو شائع — ليس سوى رؤية للمسألة من جانب واحد. وهذا يعنى تجاهلا للدور الذى لعبه نظام الطوائف فى تنمية حركة الإقراض وتقسيم العمل وتعليم وإخراج شخصيات على مستويات فنية عليا ... الخ.

خامساً: هناك افتراض شائع بأن حركة التحديث الاقتصادى من شأنها أن تضعف التقاليد، ومع هذا فقد تكون التقاليد ذاتها أيديولوجية مدعمة للتغيير. ومن أبرز الأمثلة على هذا تلك النزعات القومية القوية التى تشيع اليوم داخل الأمم الفقيرة الناشئة.

وتعد هذه النزعات السند الأساسى للتنمية داخلها، فى الوقت الذى تستند فيه إلى التقاليد. وهذا يعنى أن حركة التنمية فى تلك الدول هى محصلة إحياء قيم وتقاليد قديمة، مع محاولة إحداث تزاوج بينها وبين حركة التقدم العالمية. وكما يذهب «بريان بيدهام» Beidham فإن المجتمع اليابانى استطاع

= مجال العمل على الرغم من التغيير الصناعى والتحديث الكامل للمجتمع وهو نظام العمل مدى الحياة داخل مؤسسة واحدة.

وحتى النظم المستحدثة عندما دخلت إلى المجتمع اليابانى اتخذت شكلا مختلفاً يتفق مع تقاليد ذلك البلد. ومثال هذا نظام النقابات الذى أخذ يعبر عن شركات ومؤسسات (بكل طوائفها) لاعن طبقات عرضية، مثل نقابة توشيبا وناشونال .. الخ. ويؤكد أحد الخبراء الأمريكيين أن اليابان ليست أمة ولكنها قبيلة كبيرة.

أن يستند إلى تقاليده وأن يحتفظ بها ، فى الوقت الذى استطاع فيه أن يصبح عملاقاً اقتصادياً هائلا .

وتبرز التقاليد بشكل واضح داخل المجتمع اليابانى لدرجة أن أحد الكتاب يرى أن مجتمع اليابان أقرب إلى الشكل القبلى أو هو قبيلة كبيرة لايشعر أبناؤه بالأمن إلا فى تجمعهم .

التكامل بين التقليد والتحديث :

ويمكن القول بأن مايقدمه « جسفيلد » ، و « بيدهام » وغيرهما من آراء تعبر عن الاعتراض على رسم نموذج صارم موحد لتفسير حركة التحول والتغير الإنمائى أو مايحدث من ظواهر داخل المجتمعات النامية . وعلى العكس من الآراء التى ثبتت فى تراث علم الاجتماع منذ ظهور نظريات « كومت » و « دوركيم » و « سبنسر » و « تونيز » ، فإن هناك اتجاهاً سوسيولوجياً يرفض القول بوجود تعارض كامل أوعدم تطابق كلى بين المجتمع التقليدى والمجتمع الصناعى . وهذا لاينفى أهمية التمييز بين النوعين من المجتمعات ، ولكن بشرط أن يفهم أن هذا التمييز الصارم لاينطبق إلا على نماذج مثالية لا وجود لها . وتدلنا الملاحظات الواقعية لتجارب التنمية فى العالم الثالث ، على أن التحديث لايعنى القضاء الكامل على مكونات المجتمع التقليدى أو على الأبنية الاجتماعية والثقافية والشخصية التى سادت خلال مرحلة ما قبل التحديث . وحتى المجتمع الغربى نفسه لم يتم تحديثه على أنقاض المجتمعات التقليدية أو من خلال القضاء عليه تماماً ، ويمكن القول أن أى رأى يطرح خلاف ذلك ينطوى على إنكار لحقيقة أساسية من حقائق علم الاجتماع ، وهى أن التغير الاجتماعى لايمكن أن يكون نفياً مطلقاً للماضى .

وقد حاولنا فى عرض نموذج التنمية ، أن نؤكد أن التغيرات المرتبطة

بالتحديث لا تتبع خطاً واحداً مستمراً من الرفض لكل ما هو تقليدى واعتناق كل ما هو جديد . وعلى العكس من ذلك فإن ما يحدث فى واقع الأمر هو أن يمتزج التقليد بالتجديد أو يعاد صياغة القديم ليتم تكيفه مع الملامح والخصائص والمكونات الجديدة المستحدثة . ونتيجة لهـذا فإن التحولات الإنمائية داخل مجتمعات أفريقيا وآسيا ، سوف لا تفرز نسخاً متشابهة تماماً من مجتمعات الغرب ، كما يزعم أنصار فكرة الصياغة الغربية للمجتمعات النامية Westernization والذين يرون أن هـذه الصياغة هى المرادف الوحيد للتحديث أو التنمية . ولا بد أن تختلف المجتمعات الحديثة التى تظهر فى أفريقيا وآسيا أو فى العالم الثالث عن تلك التى ظهرت فى أوربا وأمريكا ، نتيجة للاختلافات فى التاريخ والمكونات البنائية والثقافية بين مجتمعات العالم الثالث اليوم ، وبين المجتمعات الأوربية خلال مرحلة التحول الحضرى والصناعى فى القرن الماضى(٢٤) .

ثانياً : تنوع صور التخلف :

ويتمثل النقد الثانى والذى يمكن أن يوجه للنموذج المطروح ، فى أن هذا النموذج يفترض أن هناك مجموعة من الخصائص الموحدة تتسم بها الدول النامية ، الأمر الذى تسمح لنا بأن نصنفها جميعاً تحت مقولة أو فئة واحدة . وهذا يعنى أن كافة الدول النامية تواجه نفس الصعوبات أو المشكلات أو المعوقات ، وأنها تسير فى نفس المسار حتى تحقق التقدم الحضارى . والواقع أن هـذا النقد موجه أساساً إلى نظرية « روستو » فى المراحل ، حيث قيل إن المراحل الخمس للنمو التى تحدث عنها تشبه محطات السكة الحديدية ، التى يجب أن تمر بها كل دولة فى طريقها إلى التقدم . ولا شك أن القول بتماثل الدول النامية فى ظروفها ومشكلاتها ومسار نموها ، فيه قدر كبير من التبسيط المخل أو السذاجة . وقد ظهرت عدة محاولات لتصنيف الدول النامية إلى عدة أقسام يضم كل منها مجموعة من المجتمعات المتماثلة طبقاً

لمعيار محدد أو لآخر . مثل نماذج هاربسون وماير . وسوف نقتصر هنا على عرض لنموذج واحد فقط من هذه التصنيفات يتسم بالبساطة والسهولة ، وهو ذلك الذى قدمه « كينث جالبريث » Galbraith [٢٥] .

تصنيف « جالبريث » للدول النامية (معيار معوقات التنمية) :

يلاحظ «جالبريث» أن الدول المتخلفة أو النامية تشترك جميعاً فى خاصية محددة ، وهى انتشار الفقر وانخفاض مستوى دخول ومعيشة الأغلبية العظمى من سكانها . يضاف إلى هذا أنها جميعاً تعانى من مجموعة من المعوقات التى تحول دون التغلب على حائط الفقر داخلها ، وإن كان هذا لا يمنعها من بذل محاولات صادقة للتخلص من هذه المعوقات .

ويذهب الباحث المذكور إلى أنه يمكن التمييز بين الدول النامية ، بل ويمكن تصنيفها طبقاً لمعيار محدد وهو نموذج المعوقات التى تعترض سير التنمية The type of obstacle to develepment . وهو يصنف الدول النامية طبقاً لهذا المعيار إلى ما يلى :

أولا: نموذج المجتمعات الإفريقية جنوب الصحراء :

The model of Africa south the sahara.

وأهم ما يعوق التنمية داخل المجتمعات التى تقع تحت هذا النموذج هو ضعف الأساس الثقافى للمجتمع . ويقصد « جالبريث » بذلك ما تعانيه تلك الدول من نسبة مرتفعة للأمية وعدم توافر نظام تعليمى مناسب ، وقلة المتعلمين تعليما عالياً ، هذا بالطبع إلى جانب سيادة الفكر الخرافى اللاعلمى . ويلاحظ الباحث المذكور أن هذه المشكلة تنتشر بشكل واضح داخل الدول الأفريقية جنوب الصحراء . وهذا لا يعنى أن هذه المشكلة قاصرة على هذه الدول فحسب ، فهو يرى أنها مشكلة شائعة داخل دول أخرى كثيرة خارج قارة أفريقيا كما هو الحال فى « هاييتى » وأفغانستان والمملكة العربية السعودية ،

غير أن هذه المشكلة أوضح فى الدول الأفريقية . وهو يرى أن النظام الإستعمارية التى خضعت لها تلك الدول فرضت عليها التخلف وحرمتها من خلق الظروف الضرورية لبدء مرحلة الإنطلاق الاقتصادى . وما أن تحقق الإستقلال الاقتصادى ، حتى شعر المسئولون بأن بلادهم تعانى من مشكلة فقر شديد فى الموارد البشرية ، يشكل معوقاً خطيراً أمام تبنى برامج ناجحة للتنمية . وخير مثال على ذلك جمهورية الكنغو ، حيث لم يكن يوجد من خريجى الجامعات — وقت الاستقلال — سوى عدد محدود للغاية.

ومن أخطر ما يترتب على هذا الموقف هو صعوبة تكوين حكومة فعالة إلى جانب افتقاد الصفوة الوطنية المثقفة القادرة على شغل المواقع السياسية والإدارية والتنفيذية العليا داخل الدولة ، وبالتالى افتقاد الكوادر القادرة على إطلاق حركة التنمية المطلوبة . وهذا الموقف كذلك من شأنه أن يعمق الدائرة الخبيثة للتخلف ، فعدم كفاءة القيادات الحكومية والصفوة الوطنية من شأنه أن يعوق التنمية التعليمية ، وعدم نمو الجهاز التعليمى يسهم فى استمرار الضعف الثقافى والتخلف الاقتصادى للدولة .

ولعل ما هو أخطر من هذا أن استمرار التخلف الفكرى والتعليمى والسياسى والاقتصادى من شأنه أن يثير مشكلات كبرى أمام هذه الدول الأفريقية ، حيث أنه يهدد برجوع النظم القبلية المتصارعة ، والملكية والتفكك السياسى وبروز رئاسات تسلطية تنتمى إلى جماعات قوة تتابع مصالحها الخاصة على حساب مصلحة المجتمع العليا [٢٦] .

ثانياً : نموذج مجتمعات أمريكا اللاتينية : The latin American model

وهنا لا تتمثل المشكلة الأساسية فى نقص القيادات الوطنية المثقفة أو فى التخلف الكامل للنظام التعليمى حقيقة تعانى تلك المجتمعات من عدم كفاءة نظمها التعليمية ولكنها تتمتع بوجود طبقة مثقفة من الوطنيين قادرة

على تغطية المواقع السياسية والإدارية والتنفيذية بكفاءة ، وعلى إطلاق برامج فعالة للتنمية . وتتمثل العقبة الأساسية المواجهة لبرامج التنمية في تلك الدول أساساً ، في طبيعة البناء الاجتماعي لها Social structure . فهذه المجتمعات تنقسم إلى جماعتين ، أقلية من كبار الملاك ، وأغلبية من غير المهرة أكثرهم يعملون في المجال الزراعي . ويفتقد أعضاء الجماعتين — الملاك والمعدمين — الحافز على زيادة إنتاجية العمل أو رأس المال . فالعمال — وخاصة في المجتمعات القروية — يشكلون مجموعة كادحة عاجزة عن تصور إمكان تحسين أحوالها ولا كيفية السبيل إلى ذلك . ولاشك أن مستوى الكفاف أو مادون الكفاف الذى يعانى منه العمال هناك لا يوجد لديهم الوقت ولا الجهد ولا القدرة على التفكير في التغيير . أما طبقة الملاك فهم يملكون مساحات واسعة من الأراضى الزراعية ، يتم زراعتها مقابل أجور زهيدة للغاية . وهذه الطبقة تحصل من أملاكها على دخل كبير يفيض عن حاجتها الأمر الذى لا يجعلهم يفكرون في زيادة إنتاجية الأرض أو العمل أو في إيجاد طرق مختلفة لاستثمار رؤوس أموالهم . وهناك طبقة عليا داخل تلك المجتمعات لا تحصل على دخلها من الأملاك ، وإنما تحصل عليه من المرتبات الحكومية مثل شاغلى المواقع العليا في الجيش والإدارات الحكومية المدنية .

والواقع أن أبناء الطبقة العليا في مجتمعات أمريكا اللاتينية — سواء من الملاك أو الموظفين — لم يسهموا في زيادة الدخل القومى في بلادهم . وعلى العكس من ذلك فقد كانوا يعيشون على ما يطلق عليه « جالبريث » الدخل غير الوظيفى Non-Functional income . وهو يقصد بذلك أن دخولهم لا تتفق مع مقدار ما يقدمونه من إنجازات تسهم في زيادة الدخل القومى . وتتمثل الدائرة الخبيثة داخل هذا المجتمع في أن هذا الدخل غير الوظيفى يضفى على صاحبه مكانة أو هيبة اجتماعية ويمنحه احتراماً أكبر من أولئك الذين يحصلون على دخولهم من أعمال مثمرة مثل المشروعات الصناعية ويبرز

ذلك فى أن مواقع القوة السياسية والإدارية والحكومية والعسكرية تقع كلها فى أيدى أصحاب الدخول غير الوظيفية .

وهكذا يجد كبار الملاك وكبار موظفى الدولة أنفسهم فى وضع لا يدفعهم إلى تحويل أموالهم إلى مجالات التنمية الصناعية ، أو إلى تبنى قضية التنمية الاقتصادية داخل بلادهم . ولا شك أن هذا المعوق البنائى لا يقتصر على جنوب ووسط أمريكا فحسب ، فهو يوجد فى العديد من الدول خارج هذه المنطقة ، وإن كان يعد من أبرز المعوقات التى تعوق التنمية فى أمريكا اللاتينية بالذات .

ثالثاً : نموذج مجتمعات جنوب شرق آسيا :

The model of southeast Asia.

ويذهب «جالبريث» إلى أن أكثر الدول تمثيلا لهذا النموذج — الهند والباكستان وأندونيسيا ، وهو يدخل مصر ضمن هذا النموذج — وهو يرى أن مشكلة هذا النموذج لا تتمثل فى نقص المتعلمين أو فى المكانة العليا التى يحتلها أصحاب الدخول غير الوظيفية ، ولكنها ستتمثل أساساً فى عدم التوازن بين عوامل الإنتاج . فالنمو السكانى فى تلك الدول يزيد عن النمو الاقتصادى والإنتاجى داخلها ، الأمر الذى يثير مشكلة كيفية تحقيق التوازن بين الاستهلاك والادخار والاستثمار . ودول هذا النموذج تعانى من نقص كبير فى التكوين الرأسمالى أو فى الأموال وسلع الاستهلاك فى الوقت الذى تعانى فيه كذلك من زيادة كبيرة ومدمرة فى عدد السكان . وهذا الموقف من شأنه أن يخلق مشكلة الجمود الاقتصادى والعجز فى مواد الاستهلاك وضعف معدلات التنمية والتحديث الاقتصادى والاجتماعى ويجب ألا يفهم من هذا أن مشكلة التنمية تقتصر داخل دول هذا النموذج، على انعدام التوازن بين عوامل الانتاج فحسب ، ولكنها تمتد لتشمل معوقات تنبثق من الأبنية الاجتماعية والثقافية والنظم التعليمية والمعاناة التاريخية

داخل تلك الدول . وقد أراد « جالبريث » أن يركز فقط على ما يميز هذه الدول داخل مجموعة دول العالم الثالث ككل .

تعقيب وخاتمة :

يتضح من تصنيف « جالبريث » وغيره من تصنيفات مطروحة بصدد الدول النامية ، أن هناك اختلافاً كبيراً بين هذه الدول من حيث أبنيتها الاجتماعية والثقافية ومن حيث إمكانيات التنمية ومعوقاتها . وتكشف هذه التصنيفات عن أن نفس العامل قد تختلف أهميته من دولة نامية إلى أخرى ، من حيث قدرته على تفسير التخلف الاقتصادى أو الاجتماعى . فالقيم الاجتماعية التى ترتبط بالملكية والقوة الإدارية والسياسية ، تحتل أهمية كبرى كمعوق للتنمية فى دول النموذج الثانى ، فى حين تحتل العوامل التربوية الأهمية الأولى فى دول النموذج الأول . وأخيراً فان العامل الديموجرافى يحتل أهمية كبرى فى دول النموذج الثالث . ويمكن القول بأن بعض الدول النامية لا تعانى من مشكلة فى تدبير رءوس الأموال على الإطلاق (مثل دول البترول فى العالم العربى) بل أنها تمثل دولا مصدرة لرأس المال إلى العالم الغربى الصناعى ، فى حين نجد دولا أخرى تعانى من العجز الدائم فى رصيدها النقدى من العملات الصعبة والأجنبية فى الوقت الذى تحتاج فيه إلى استيراد معدات التنمية لبناء الهياكل الأساسية الصناعية بها .

ويترتب على هذا التبادل فى ظروف الدول النامية أن الحل الذى يصلح لدولة قد لا يكون مناسباً لأخرى ، الأمر الذى يستوجب تفرد تجربة التنمية داخل كل نموذج أو داخل كل دولة نامية على حدة . فعلى كل نموذج من النماذج المذكورة أن يبحث عن أنسب البرامج القادرة على الوصول بالدول التى تقع تحته ، إلى مرحلة الانطلاق .

وأخيراً يمكن القول بأن هذه الاعتراضات الموجهة لنموذج التحول الإنمائى فى الدول النامية ، لاتقلل من شأن هذا النموذج . وعلى العكس فهى تفيدنا فى تحويله إلى نموذج ديناميى مرن قادر على توضيح الخطوط العامة للتحول فى ظل المواقف والظروف الواقعية المتباينة . والواقع أنه يمكن القول أن هناك ظروفاً عامة تنطبق على كافة الدول النامية ، وأن كلا منها يختلف فى مجموعة أخرى من الظروف . وعلى سبيل المثال فإنه لا يمكن لنا أن نحلل قضية التقدم والتخلف داخل الدول النامية ككل دون أن نأخذ فى اعتبارنا بعد التاريخ الاستعمارى والاستنزاف الاقتصادى لها والتسلط السياسى عليها ومحاولة تشكيل واقعها الثقافى والاقتصادى لخدمة أهداف المستعمر . ولا شك أن هذه الظروف المشتركة خلقت داخل الدول النامية مشكلات مشتركة تسمح باقامة نموذج للتحول الإنمائى . غير أن هذا النموذج يجب أن يكون مرناً يسمح باستيعاب الظروف المختلفة بين تلك الدول كما سبق أن أوضحنا.

مراجع الفصل الخامس

(١) لقد اعتمدنا فى صياغة هذا النموذج على العديد من الدراسات أهمها :

Rocher : op. cit. pp. 477-488 – Moore, W. Industrialization and social change - in Hoselitze and Moore (eds) Industrialization and society - UNE SCO 1963 — Herskovits : The human factors in changing Africa. N. Y-A A. Knopf 1962. Lewis, Arthur ; The theory of economic growth N. Y. 1956.

(٢) د . محمد زكى شافعى التنمية الاقتصادية — الكتاب الأول — دار النهضة العربية — سنة ١٩٦٨ ص ٩٦—١٠٣ .

(٣) المصدر السابق .

(٤) د . نبيل السمالوطى : علم اجتماع التنمية ص ٦٨ .

(٥) المصدر السابق .

(٦) U. N - World economic survey - 1963 p. 39.

(٧) Davis' kingsly - Golden, Hilda H. - Urbanization and the development of pre-industrial areas - in Paul Hatt and Reiss A. J - Cities and societies : The free prss N.Y pp 120-123.

(٨) Park, Robert : Over-populaton in Egypt - 1954 - Moore, Wilbert : Industrialization and Social change. op. cit.

(٩) Rocher. op. cit' p. 481.

(١٠) Moore : op. cit. p. 339.

(١١) Dwarakinath, R : Community development as a mean of organized social change : in Chawdhari (ed) Selecled readings on community development. Hyderabad 1967 pp. 4-6.

(١٢) أنظر موارى برايس : التنمية الصناعية : دار الكرنك ١٩٥٧ ص—٦٤ وانظر كذلك : د . على لطفى : التخطيط الاقتصادى : ٦ مطبعة لجنة البيان العربى سنة ١٦٦٦ ص ١٥—١٩ .

(١٣) Rocher : op. cit. p. 484.

(١٤) يحسن لفهم التنمية والتحديث السياسى الرجوع إلى :

Apter, David : The politics of modernization : University of Chicago press 1965 - Eisenstadt : modernization - Protest and change - Prentice Hall 1966.

(١٥) - Eisenstadt S. N. Breakdowns in modernization in Economic development and cultural change - Vol-XII No. 4. July 1964 pp. 345—367.

(١٦) بوتومور : الصفوة والمجتمع : دراسة فى علم الاجتماع السياسى : ترجمة د. الجوهرى وآخرين — دار الكتب الجامعية سنة ١٩٧٢ .

(١٧) Rocher : op. cit. 485.

(١٨) Ibid. p. 485.

(١٩) Ibid. p. 14.

(٢٠) Ibid, p. 487.

(٢١) Moore, W; Social change : Englewood Cliffs. Prenice Hall 1963 p. 42.

(٢٢) Foster, George M. Traditional cultures and the impact of technological change. N.Y. Harper and row, 1962.

(٢٣) Smelser, Neil J. Sociology An introduction N. Y. John Wilaz and sons 1967 pp. 716—729.

(٢٤) Gusfield, Joseph : Tradition and modernity : Sociology and social research 47 - April 1964 pp. 129—138.

(٢٥) Rocher : op cit. p. 491.

(٢٦) Falbraith, J. K. The undevrdeloped country : Toronto : CBC publications 1965.

كذلك فإنه يمكن الرجوع إلى نموذج تصنيف آخر مذكور فى كتاب :

Harbison, Fredrick and Myers, C : Education. Manpower, and Economic Growth, Srategies of human resource development- N. Y. Mc Hill Booc Co. 1964.

وهذه الدراسات مذكورة فى كتاب Rocher الذى سبق أن أشرنا إليه .

(٢٧) Rocher : op. cit. p, 493.

الفصل السادس

التخطيط الاجتماعى والتحديث الحضارى

١ ـ مقدمة حول ارتباط قضية التخطيط ببعض مفاهيم علم الاجتماع .

٢ ـ التخطيط والأيديولوجية والسياسة الاجتماعية .

٣ ـ مفهوم التخطيط الاجتماعى .

٤ ـ تاريخ الاهتمام بقضية التخطيط فى علم الاجتماع .

٥ ـ تاريخ الاهتمام بقضية التخطيط فى علم الاقتصاد .

٦ ـ التخطيط والحرية ـ نظرية كارل مانهايم .

٧ ـ المبادىء الأساسية للتخطيط .

٨ ـ مراحل وعمليات التخطيط .

٩ ـ أنواع التخطيط .

١٠ ـ توقيت التخطيط .

١١ ـ حتمية التخطيط فى الدول النامية .

مقدمة حول ارتباط قضية التخطيط ببعض مفاهيم علم الاجتماع :

يعرف التخطيط بأنه المواءمة بين ما هو مطلوب وما هو متاح عملياً . فهو يعنى تعبئة وتنسيق وتوجيه الموارد والطاقات والقوى البشرية المتاحة لتحقيق أهداف اقتصادية أو اجتماعية متفق عليها . وترسم هذه الأهداف وتحدد داخل كل مجتمع فى إطار الفلسفة السياسية والاجتماعية التى يؤمن بها المجتمع والتى تتفق مع بنائه التاريخى والاجتماعى والثقافى . ويتم تحقيق هذه الأهداف فى فترة زمنية تحددها الخطة . وتعمل كل خطة على تحقيق الأهداف المقررة بأقل تكلفة ممكنة عملياً .

وترتبط قضية التخطيط بهذا المعنى بمجموعة من المفاهيم الأساسية فى علم الاجتماع كالتغير الاجتماعى والثقافى ، وديناميات التغير الموجه ، إلى جانب مجموعة أخرى من المفاهيم التى تحتل أهمية مركزية فى هذا العلم كالقيم والاتجاهات والأدوار والمراكز والسلطة واتخاذ القرار والتنظيم والنظم الاجتماعية ... الخ فالتخطيط هو فى جوهره عبارة عن المحاولة البشرية العمدية لتوجيه التغيرات الاجتماعية والثقافية داخل المجتمع فى مسارات معينة . أى أنه هو التحكم فى التغير وبالتالى يرتبط بدراسة التغير فى علم الاجتماع ، ذلك العلم الذى يركز على بحث ديناميات التغير والتجديد الاجتماعى والثقافى وبيان مختلف العمليات التفاعلية التى تنجم عن استحداث تغيرات مخططة داخل المجتمع ، تلك التى تتراوح بين الرفض المطلق والتقبل المطلق .

يضاف إلى هذا أن التخطيط من حيث نوعه وميكانزماته وأهدافه يرتبط تماماً بطبيعة بناء المجتمع الثقافى والاجتماعى وبمختلف النظم الاجتماعية القائمة . ففى المجتمعات التى يقوم البناء القيمى داخلها على أساس الفردية والحرية المطلقة والتى يسودها النظام الرأسمالى ، يظهر نوع من التخطيط يطلق عليه

البعض التخطيط التأشيرى indicative Planning أو البرمجة Programation .
وهناك نموذج آخر من المجتمعات تعكس خصائص معينة تسمح بقيام نوع من التخطيط هو التخطيط الاشـــتراكى . ويحدد لنا « شارل بتلهايم » C. Bettelheim هـذه الخصائص فى سيادة قيمة الجماعية ، واختفاء الطبقة الطفيلية ، وسيادة علاقات إنتاج من نوع معين تحول دون الاستغلال وتحقق العدالة الاجتماعية ، إلى جانب تحقق المشاركة الشعبية الإيجابية فى بناء الخطة وصنع القرار السياسى .

كذلك فإن قضية التخطيط خاصة التخطيط البنائى Structural Planning تقتضى استحداث تغيرات فى نظم المجتمع وبناء الأدوار Roles والمراكز Statuses السائدة . وبقول آخر فإن هذا النوع من التخطيط البنائى يتطلب تحول المجتمع من نموذج يعـكس خصائص اجتماعية واقتصادية معينة إلى نموذج يعـكس خصائص مخططة تختلف عن الخصائص الأولى اختلافاً كاملا . ولهذا فإن الأمر يتطلب الدراسة المتعمقة للأساسيات البنائية للمجتمع القائم والمجتمع المنشود . وتتحقق التغيرات المخططة داخل المجتمع من خلال مجموعة من التنظيمات الاجتماعية كالوزارات والمؤسسات التربوية والصحية والزراعية ...الخ . وتتوقف فعالية هذه التنظيمات على مدى كفاءة النموذج البيروقراطى السائد ، ويهتم علم الاجتماع بدراسة النموذج البيروقراطى للتنظيمات بهدف الـكشف عن طبيعته ومختلف العمليات والعلاقات التى تتم داخله ، إلى جانب الوقوف على العوامل المرتبطة بالـكفاية التنظيمية أو سوء الأداء التنظيمى .

التخطيط والأيديولوجية والسياسة الاجتماعية :

يرتبط التخطيط بالبناء الفكرى أو الأيديولوجى وبالسياسة الاجتماعية الموجهة داخل المجتمع ، وقد ظهر مصطلح الأيديولوجية فى مطلع القرن التاسع عشر . وعلى الرغم من أن المعنى اللغوى لهذا المصطلح يتصل بالأفكار أو بناء الأفكار ،

إلا أنه اتخذ عدة معانى مختلفة خاصة فى مجال الفكر السياسى والاجتماعى. وقد ألحق بهذا المصطلح بعض المعانى المحددة بعد ظهور النظرية الماركسية حيث ارتبطت بالمصالح الطبقية والصراع السياسى وبوجه عام نستطيع القول بأن الأيديولوجية هى مجموعة من المبادىء أو المعتقدات الموجهة للحيـــاة الاجتماعية والتى تقف وراء نوع معين من التنظيم الاجتماعى القائم أو المنشود. وترتبط الأيديولوجية أو البناء الفكرى أو الفلسفة الاجتماعية داخل مجتمع من المجتمعات بطبيعة بناء المجتمع وتاريخه .

ويشير «تشارلس رايت ملز» C. R. Mill إلى أن هناك اتجاهين أيديولوجيين يتجاذبان العالم اليوم هما الأيديولوجية اللبرالية والأيديولوجية الاشتراكية . وتكشف مختلف الدراسات السوسيولوجية والاقتصادية عن أن التوجيه الأيديولوجى هو الذى يحدد طبيعة السياسة الاجتماعية داخل المجتمع وبالتالى يحدد نوعية التخطيط واتجاهاته وأهدافه ولصالح من يتم هذا التخطيط(١) .

ويشير «توماس اليوت» T. Eliot فى دائرة المعارف الاجتماعية إلى أن السياسة الاجتماعية هى اتجاهات منظمة ملزمة لتحقيق أهداف اجتماعية تتضمن توضيح المجالات وتحديد الأسلوب الواجب استخدامه فى العمل الاجتماعى ويذهب «رتشارد تتموس» R. Titmus إلى أن السياسة الاجتماعية للمجتمع هى خطة حكومية تصدر عن دراسة الموقف وتقدير المستقبل وتحديد الاتجاهات لمواجهة صعوبات متوقعة أو التحكم فى مواقف بعينها حتى يمكن تحقيق رفاهية المجتمع . كذلك فإن «لوفلت» يرى أن السياسة الاجتماعية عبارة عن محاولة لتوجيه الحياة داخل المجتمع فى مسارات بعينها لا يمكن السير فيها دون توافر هذه السياسة المحددة .

ويمكن القول أن هناك ارتباطاً وثيقاً بين السياسة الاجتماعية وبين الخطة داخل المجتمع . بل أن هناك من الدارسين مثل «تتموس» من يوحد تماماً

بين السياسة والخطة ، حيث عرف السياسة الاجتماعية بأنها خطة حكومية. ولا شك أن السياسة الاجتماعية كمجموعة من القرارات العامة الموجهة هي التي تحدد الأهداف العامة والميادين التي يجب أن يوجه إليها الاهتمام والفئات التي يجب أن تتجه الجهود لتحقيق الرعاية الاجتماعية لها . وفي ضوء هذا الفهم يمكن القول أن البناء الأيديولوجي للمجتمع هو الذي يحدد عناصر السياسة الاجتماعية الموجهة لكافة خطوط الرعاية الاجتماعية داخل المجتمع .

مفهوم التخطيط الاجتماعي :

يقسم الباحثون عادة ميدان التخطيط إلى قسمين مترابطين هما التخطيط الاجتماعي والتخطيط الاقتصادي على أساس أن الأول يدور في نطاق تنمية القوى البشرية كالرعاية والتعليم والخدمة الصحية ... الخ . بينما يدور الثاني في نطاق التنمية المادية أو التنمية الانتاجية في مختلف مجالات الصناعة والزراعة والتجارة . ولكن هناك من الدارسين من يرى أن التخطيط الاجتماعي ليس تخطيطاً نوعياً وإنما هو التخطيط العام الذي يضم كافة أنواع التخطيط الأخرى كالتخطيط التربوي والصحي والعمراني ... الخ ويحقق التكامل بينها جميعاً . وينجم من هذا التصور الشمولي لمفهوم التخطيط الاجتماعي عن طبيعة العملية التخطيطية ذاتها من حيث منطلقاتها وأهدافها في المجتمعات الاشتراكية . فالخطط النوعية في هذا النوع من المجتمعات تنطلق من حاجات الجماهير وتستهدف إشباع هذه الحاجات وتحقيق دولة الرفاهية في إطار من عدالة التوزيع ويقوم التخطيط في هذه المجتمعات على أساس من المشاركة الجماعية الكاملة في تحديد عناصر الخطة وأهدافها وبنائها وتنفيذها وتقييمها ... الخ . كذلك فإن هذا التصور الشمولي للتخطيط الاجتماعي يركز على البعد الاقتصادي كبعد جوهري في تحديد منطلقات وأهداف الخطة ومحركاتها في إطار اجتماعي موجه . فالتخطيط التربوي والصحي والسياسي هو في جوهره تخطيط اقتصادي ينطلق من منطلقات اجتماعية أو جماهيرية ويستهدف صالح الجماهير .

وهناك مجموعة من علماء الاجتماع يتبنون هذا التصور ، وهناك بعض علماء الاقتصاد الذين يعالجون قضايا التخطيط والتنمية من منظور سوسيولوجي واسع ويلتزمون في الوقت ذاته بالإطار الإشتراكى يتبنون هذا التصور ، وفى مقدمة هؤلاء العلماء « شارل بتلهايم » الذى أبرز اهتماماً كبيراً بمشكلات التخطيط والتنمية فى العالم الثالث . ويذهب « بتلهايم » إلى أن ما يتم داخل هيئات التخطيط والذى لا يمكن إجراؤه داخل أى مكان آخر ليس إلا جزء من عمل التخطيط الإجتماعى الذى ينبغى أن يشارك فيه كل العاملين(٢) .

ويمكن القول بأن التخطيط فى جوهره بعيداً عن التوجيه الأيديولوجى، هو نوع من التنظيم الإجتماعى والإقتصادى يحدد كيفية استخدام موارد المجتمع المالية والمادية والبشرية ، ولكنه قد يوجه لصالح طبقة أو فئة معينة أو يوجه لصالح قوى الشعب العاملة أو الجماهير ، وهذا أمر يتوقف فى نهاية الأمر طبيعة الأيديولوجية أو الفلسفة الإجتماعية التى يؤمن بها المجتمع وعلى السياسة الإجتماعية الموجهة وعلى نوعية البناء الإجتماعى السائد .

تاريخ الاهتمام بدراسة التخطيط فى علم الإجتماع :

لم يهتم علم الإجتماع بقضية التخطيط أو التنمية إلا حديثاً . فقد ظل علماء الإجتماع يركزون على دراسة موضوعات بعينها ما يقرب من القرن ونصف قرن لأهداف أيديولوجية وسياسية خالصة . وكان فى مقدمة هذه الموضوعات النظام الإجتماعى Social order والتساند الوظيفى بين النظم . ويذهب البعض إلى أن ظهور هذا العلم ارتبط بمحاولة التصدى للأفكار والمبادىء اليسارية التى تمثل تحديا أمام المجتمع الرأسمالى الغـــربى ببنائه الفكرى والثقافى .

وقد كان علم الإجتماع فى نظر المفكرين الغربيين هو العلم الذى يتيح لنا فرصة فهم المجتمع . ولكن هذا العلم مالبث أن واجه محنة قاسية بعد الحرب

الثانية، حيث وجه بمتطلبات كانت هي نقطة الانطلاق لدى البعض في إعادة النظر فيما يقوم عليه هذا العلم من مسلمات ومبادىء، بل وفي قيمة علم الإجتماع ذاته كنظام للمعرفة العلمية. فقبل هذا التاريخ كان علم الاجتماع الغربي هو المدخل الوحيد في نظر علماء الغرب لفهم الحياة الاجتماعية سواء في ثباتها أو في تطورها، وكان المدخل المعترف به لمواجهة المشكلات الاجتماعية هو المدخل التدرجي وكان يمثله بشكل ما أنصار الإتجاه الفابي في انجلترا مثل « سيدني وب » S. Webb و « بيتاس وب » P. Webb و « برناردشو » وخلال هذه الفترة كان المدخل الماركسي في فهم ومواجهة مشكلات المجتمع محصوراً داخل أسوار عالية في روسيا، وكان ينظر إليه في العالم الغربي على أنه امتداد للمداخل الطوباوية في فهم وإصلاح المجتمع والتي سادت القرون السابقة.

أما بعد الحرب العالمية الثانية واعتباراً من النصف الثاني من القرن العشرين حدثت عدة تغييرات عالمية أهمها خروج مجتمعات أوربا مفككة تعاني آثار الدمار الشامل بسبب الحـــرب، وتعاظم حركات التحرر الوطني بين المستعمرات وظهور الإتجاه الإشتراكي في المجال السياسي والإقتصادي والإجتماعي كاتجاه حتمي لعبور هوة التخلف والتمزق والتفكك التي خلقها الاستعمار. ولعل ما واجه مجتمعات الغرب المفككة ومجتمعات العالم الثالث المتخلفة من مشكلات اجتماعية، هو الذي أثار عدة تساؤلات جوهرية بصدد علم الإجتماع. وفي مقدمة هذه التساؤلات مايلي: ما قيمة علم الاجتماع؟ وهل يوجد علم اجتماعي تطبيقي يمكن أن يسهم في إعادة بناء المجتمعات المنهارة وانتشالها من التفكك الذي ينذر بالقضاء على حضارة الغرب؟ وهل يمكن لعلم الاجتماع أن يسهم إيجابياً في مساعدة المسئولين عن تنمية المجتمعات النامية حديثة الاستقلال على مواجهة الحلقات الخبيثة للتخلف وإطلاق حركة النمو الذاتي داخل هذه المجتمعات؟.

ولقد كان « كارل مانهايم » هو أول من أثار بعض هذه التساؤلات في العالم الغربي[٣]، وكان بعض علماء اجتماع العالم الثالث مثل « رالف بيريز » R. Peries هم الذين أثاروا بعضها الآخر الذي يتعلق بالعالم النامي[٤]. فقد تساءل « مانهايم » عما إذا كان من الممكن لعلم الإجتماع أن يقدم لرجال الحكم الإرشاد السليم المستنير الذي يمكنهم من تصحيح وإعادة بناء مجتمعاتهم. وأشار هذا المفكر إلى أنه إذا كان علم الإجتماع عاجزاً عن أداء هذه المهمة ، فإن هذا يعني أن كل ما شغل به علم الإجتماع منذ نشأته حتى الآن كان من قبيل التفكير المجرد السطحي . وقد كشفت دراسة « مانهايم » على أن هذا العلم لم يقدم لنا حقيقة واحدة يمكن لنا في ضوئها أن نتنبأ بالمستقبل وأن نتحكم في مسار التغير .

ولعل هذا هو ما أدى ببعض الدارسين لعلم الإجتماع سواء في العالم الغربي أو الشرقي أو النامي إلى التعبير عن الحاجة إلى علم اجتماع جديد يركز على مشكلات المجتمع الأساسية وفي مقدمتها مشكلات التخلف والتفكك والنمو وهم يتصورون هذا العلم على أنه علم تطبيقي يسترشد ببناء نظري واضح المعالم، ويمكن أن يقدم العون للمسئولين عن تخطيط المجتمع وتنميته . ومن أهم هؤلاء الدارسين لعلم الإجتماع الذين طرحوا هذا الرأي « مانهايم » الذي انتقد النظام الرأسمالي ، نتيجة لما أدى اليه تطبيق هذا النظام من تباين اقتصادي وتمزق اجتماعي وصراع طبقي وتفكك وانحلال عام . فالنظام الرأسمالي بشكله الذي ساد العالم الغربي قبل الحرب العالمية الثانية ثبت فشله تماما في تحقيق الوحدة العضوية للمجتمع .

وقد أشار « مانهايم » إلى أن الحل الوحيد لتجاوز أزمات النظام الرأسمالي يتمثل في الأخذ بمبدأ التخطيط الشامل Over all planning ويحقق هذا المبدأ في نظره تحقيق تكافؤ الفرص في كافة المجالات الإقتصادية والإجتماعية

ويحول دون المنافسة بين الأقـــزام والعمالقة ويحد من التفاوت الكبير في الدخول .

وقد كانت إشارة « كارل مانهايم » إلى التخطيط الشامل أول انحراف جوهري عن المهام التقليدية لعلم الإجتماع الذي كان يسقط كل الأفكار المتعلقة بالتخطيط المجتمع على أساس أنها ترتبط بالماركسية والفكر الاشتراكي . ولكن ما أن تزايدت الصيحات داخل المجتمعات الأوربية بشأن صعوبة مواجهة التفكك الإجتماعي الذي أحدثته الحرب ، وبعد أن تزايدت صيحات المسئولين في دول العالم النامي بشأن صعوبة مواجهة التخلف الإجتماعي الشامل الذي فرض على هذه الدول ، حتى انكشف أمر علم الإجتماع وظهر كنسق من الأفكار الفلسفية والتعريفات والنظريات المجردة التي لا تسهم في فهم الواقع أو تغييره أو تنميته . وبقول آخر فإن دعوة علماء الإجتماع للاسهام في مواجهة مشكلات التفكك في العالم الغربي ومشكلات التخلف في العالم النامي كان هو المحك الحقيقي لقياس قيمة علم الإجتماع ، وهو ما جعل البعض يرى أن علم الإجتماع لم يكن في جوهره سوى نظام معرفي همه الأول دعم النظام الرأسمالي .

ولكن يجب أن نشير إلى أن هناك نوعا من الفكر الإجتماعي اهتم بقضية فهم الواقع الإجتماعي وتغييره ، وكان ينطلق من النظرية المادية والتاريخية ولكنه كان يقع خارج نطاق علم الإجتماع الأكاديمي بالمفهوم الغربي، ولكن هذا النوع من الفكر الإجتماعي أصبح أساس البناء المعرفي لعلم الإجتماع في العديد من الدول وفي مقدمتها الإتحاد السوفيتي وشرق أوربا . ويقوم الإتجاه الماركسي في علم الإجتماع على رفض مبادىء وأسس علم الإجتماع الغربي على أساس أنه علم اجتماع برجوازي ، كما يقـــوم على أساس فهم المجتمع وتغييره انطلاقا من التصورات المادية والتاريخية والجدلية .

تاريخ الاهتمام بقضية التخطيط فى الفكر الإقتصادى :

وإذا كان علم الإجتماع أهمل على مدى قرن ونصف من الزمان قضية التخطيط والتنمية إهمالا كاملا ، فإن علم الاقتصاد أهمل هو الآخر نفس القضية خلال نفس الفترة تقريباً . ولعل ما يؤكد هذا القول أن الدراسات الموضوعية التى تعالج تاريخ الفكر الاقتصادى مثل دراسة « اريك رول » E. Roll بعنوان « تاريخ الفكر الاقتصادى » ، لا تتضمن ذكراً لمفهوم التخطيط أو التنمية(٥) .

ولكن على العكس من علم الإجتماع فقد ظهر علم الاقتصاد إلى الوجود كما يشير إلى ذلك « بول باران » P. Baran قبل قرنين من الزمان من خلال معالجة قضايا التنمية(٦) . فأولئك الكتاب الذين أطلق عليهم فيما بعد إسم التجاريين كانوا بالدقة يبحثون عن وسائل لتنمية اقتصاديات الدول التى نشأت فى غرب أوربا والتى حققت الوحدة القومية تحت سلطة الملكيات المطلقة دون أن يتحقق بعد القضاء الكامل على النظام الإقطاعى . بل أن « مونكرتيان » ، الذى ابتدع فى مستهل القرن السابع عشر مصطلح الاقتصاد السياسى كان يعالج فى المقام الأول مسألة تطوير الإقتصاد القومى . وإن كان بعض هؤلاء الكتاب متأثرين بالرأسمالية التجارية السائدة فى ذلك الوقت ذهبوا إلى أن ثروة الأمم كثروة الأفراد تقدر بما تملك كل أمة من ذهب وفضة ، فإن من بينهم آخرين مثل « وليم بيتى » قد أدركوا الحقيقة عندما توصلوا إلى أن أهمية هذه المعادن لا تتمثل فى ذاتها وإنما دلالتها باعتبارها من قبل التراكم الضرورى لتطوير الاقتصاد . وكان هذا الرأى سبباً قوياً يضاف إلى أسباب أخرى لهدم النظام الإقطاعى الذى يقوم فى أساسه على الإنفاق البزخى الذى يبدد التراكم القومى(٧) .

ومما يدل على اهتمام علم الاقتصاد خلال فترة إنشائه بقضية التنمية ، أن

«آدم سمث» استطاع فى كتابه بعنوان «بحث فى طبيعة وأسباب ثروة الأمم» أن يضع عناصر التنمية الأساسية والتى يمكن أن نصوغها فى لغة العصر فيما يلى :

أولا : استحداث تغيـيرات أساسية فى بناء المجتمع (القضاء على الإقطاع) .

ثانياً : اتباع سياسة اقتصادية للتراكم الرأسمالى تقوم على أساس الإدخار ومهاجمة الاسراف .

ثالثاً : تحقيق التقدم الفنى والتكنيكى من خلال تقسيم العمل والتخصص ورفع الكفاءة الانتاجية للأجهزة وللعاملين .

رابعاً : الالتزام بسياسة الحرية الاقتصادية بحيث يترك لرجال الأعمال سلطة العمل الاقتصادى دون أى قيود من قبل الدولة .

وخلال هذه الفترة اكتملت الثورة الصناعية فى انجلترا ، وقد تلا هذا قيام الثورة الفرنسية البرجوازية . وهكذا بدأ القرن التاسع عشر فى ظل إنتشار الصناعة وانتصار الطبقة الرأسمالية وتصفية النظام الاقطاعى . وبذلك انتهت مشكلة التطوير والتنمية فى الفكر الاقتصادى الغربى ، فقد زالت العقبات التى تحول دون تطبيق النظام والقانون الطبيعى واستقر المجتمع والنظام الذى يسمح ، فى نظر المفكرين الاقتصاديين، لعبقرية الانسان أن تغزو آفاقا من التقدم غير محدودة . وقامت الفلسفة الاقتصادية خلال القرن التاسع عشر والنصف الأول من القرن العشرين على أساس التقديس الميتافيزيقى للفردية والنفعية ، فالفرد فى النظام الرأسمالى هو أعرف الناس بمصلحته ، وعندما يسعى كل فرد إلى تحقيق مصلحته الخاصة تتحقق تلقائياً مصلحة المجموع . وبيان ذلك فى لغة الاقتصاد أن كل رأسمالى يسعى لتحقيق

أكبر ربح ممكن ، فإذا نجح رأسمالى أو عدد من الرأسماليين فى تحقيق أرباح ضخمة فى أحد الأنشطة الاقتصادية ، فإن هذا يعد بمثابة دعوة لغيرهم لطرق هذا النشاط والعمل فيه ، فيتكاثر عددهم حتى تستنفذ مؤقتاً إمكانية تنمية هذا الفرع من فروع النشاط الاقتصادى . ويكون التعبير الاقتصادى عن هذا الاستنفاد هو تلاشى ربح المنتجين الجديين أو آخر من يشتغل بالانتاج فى هذا النشاط المعين . وعندئذ يسعى الرأسماليون إلى طرق فرع جديد من فروع النشاط الاقتصادى . وهكذا حتى تتكرر نفس الظاهرة السابقة . وبهذا الشكل يتم تطوير كافة مجالات النشاط الاقتصادى . هذا إلى جانب أن المنافسة الكاملة تدفع المنتجين إلى تقليل الثمن وخفض تكاليف الانتاج كوسيلة لتحقيق الربح وهو العنصر المحرك للتقدم الفنى وللنشاط الاقتصادى ككل . ونظراً لافتراض عدم وجود أى شكل من أشكال الاحتكار فان الاقتصاديين الرأسماليين افترضوا سيادة المستهلك واستمرار المستوى المعيشى فى الإرتفاع يوماً بعد يوم . وما يصدق على كل مجتمع يصدق على المجتمعات ككل ، حيث يجب أن تسود حرية التجارة والتنقل بين الدول ، وأن تتخصص كل أمة فى إنتاج بعض السلع التى تتوافر لها بعض المزايا النسبية فى إنتاجها .

وباختفاء مشكلة التنمية من بين اهتمامات الإقتصاديين ، انصبت عناية الباحثين على صياغة ظروف التوازن الاقتصادى فى أدق صوره وهو التعبير الرياضى . فقد هجر رجال الاقتصاد النموذج البيولوجى الذى كان الفزيوقراط أول من ابتدعه ، وهو النموذج الذى ينظر إلى الظواهر الاقتصادية كتيارات أو تدفقات تشبه حركة الدم فى الجسم الانسانى ، واستعاروا من الميكانيكا نموذج التوازن الاستاتيكى . وليس أدل على إسقاط فكرة التنمية والتطوير من هـــذا الاختيار . فالتوازن نفى للحركة التى هى جوهر التطور والتنمية(٨) .

ولم يقاوم هذا التيار الجارف فى الفكر الاقتصادى أول الأمر سوى أنصار المدرسة التاريخية الألمانية . ولكن مقاومتها كانت محدودة ومؤقتة حيث كانت تستهدف كسب الوقت حتى تتمكن الرأسمالية الألمانية من اللحوق بمثيلاتها فى فرنسا وانجلترا . فقد تخلفت الرأسمالية الألمانية فى الظهور والتطور عن الرأسمالية الفرنسية والبريطانية نتيجة لبعض المشكلات المحلية التى تتصل بالوحدة القومية إلى جانب عدة عوامل أخرى .

كذلك فقد ظهرت مقاومة عنيفة لهذا التيار من جانب بعض أنصار الاتجاه الاشتراكى فى الاقتصاد ، ذلك الاتجاه الذى ازدهر فى منتصف القرن التاسع عشر ، إلا أن أنصار هذا الاتجاه لم يتح لهم النفاذ إلى المجال الأكاديمى الجامعى ، وظلت آراؤهم ينظر إليها على أنها نوع من الطوبائية أو الخيالية .

وحين قام اقتصاد اشتراكى لأول مرة فى الاتحاد السوفيتى ، ذهب علماء الاقتصاد الغربى على الفور إلى أن هذه التجربة مآلها الفشل الحتمى ، لأنه من المستحيل لاقتصاد مجتمع أن يسير ويتقدم — فى نظرهم — دون توافر رجال أعمال وملكية فردية وحرية اقتصادية . ولعل هذا هو ما جعلهم يحجمون حتى عن متابعة التجربة . ولكن ما أدى اليه الاقتصاد الأكاديمى من أزمات اقتصادية كبيرة ونكسات اجتماعية وصراع كبير داخل المجتمعات وبين بعضها البعض ، حتم على علماء الاقتصاد فى الغرب مراجعة بعض المسلمات الأساسية للنظام الرأسمالى مثل فرض المنافسة الكاملة وعدم تدخل الدولة . فقد كشفت العديد من الدراسات الاقتصادية مثل دراسات «سيرافا» و «روبنسون» وغيرهما عن سيادة الأوضاع الاحتكارية داخل النشاط الاقتصادى فى الغرب ، وعن أن فرض المنافسة فرض خالص نظرى لا يتفق مع ما هو واقع أو ممارس بالفعل .

كذلك فقد قام « اللورد كينز J. M. Keyns بدراسة أوضح من خلالها فساد المسلمات الرأسمالية . فالعمالة الكاملة لا يمكن أن تتحقق من خلال مبدأ الحرية الاقتصادية . كذلك فان هذا المبدأ الأخير لا يحقق تلقائياً الاستخدام الأمثل للموارد الطبيعية . وقدم هذا المفكر مجموعة من الافتراضات لمواجهة الكساد الأعظم الذى ساد العالم بين ١٩٢٩ و ١٩٣٤ ، تقوم على ضرورة تدخل الدولة على عكس ماورد فى المبادىء الأساسية للنظام . وأياً كان تقدير الثورة الكينزية فى نطاق المجتمعات الرأسمالية المتقدمة ، فانها لا تقدم حلا لمشكلة التخلف فى الدول النامية ، ذلك لأن العلاج الذى يقترحه هذا المفكر يفترض درجة عالية من النمو الاقتصادى لا تتوفر فى الدول النامية . وبقول آخر فان النظرية الكينزية تقدم حلا لمشكلة التقدم الاقتصـادى ولكنها عاجزة عن حل مشكلة التخلف الاقتصادى والاجتماعى .

وقد ظهرت بعد الحرب العالمية الثانية عدة متغيرات أساسية استوجبت ظهور فكرة التخطيط والتنمية على سطح الفكر الاقتصادى والاجتماعى ، فى مقدمتها خروج عدد كبير من الدول الأوربية من الحرب فى حالة تفكك كامل ؛ وتبنى العديد من الدول الأوربية للتجربة الاشتراكية فى التنمية وظهور نجاح تجربة التخطيط السوفيتية ، وأخذ العديد من الدول النامية بالاتجاه الاشتراكى بما يتفق مع بناء كل دولة التاريخى والثقافى والاجتماعى .

وتزايد اهتمام بعض الدول الأوربية بقضية التخطيط لعلاج المشكلات المزمنة التى تردت فيها هذه المجتمعات بسبب مذهب الحرية الاقتصادية وبفعل الحرب فقامت هولندا سنة ١٩٤٥ بانشاء مكتب مركزى للتخطيط يقوم

بالإشراف على عمليات تمويل المشروعات ومراقبة الدخل القومى . وقامت فرنسا بتنفيذ خطة خمسية أول يونيو سنة ١٩٤٧ — ١٩٥٣ لإعادة بناء فرنسا ثم تلا ذلك عدة خطط خمسية متوالية كان آخرها خطة عشرية من ١٩٦٥ — ١٩٧٥ جارى تنفيذها الآن . وفى بلجيكا بدأ الأخذ بمبدأ التخطيط منذ سنة ١٩٥٩ على أثر تزايد نسبة البطالة بها مما عرض اقتصادها للخطر . وفى انجلترا تم تشكيل المجلس القومى للتنمية الاقتصادية سنة ١٩٦٢ لدعم الاقتصاد القومى .

وهكذا نرى أن العديد من الدول الرأسمالية اضطرت إلى الأخذ بمبدأ التخطيط فى مواجهة مشكلاتها المتعددة . ولكن هذا النوع من التخطيط اتخذ طابعاً علاجيا فى نطاق أساسيات النظام الرأسمالى مما يجعله يفتقد إلى عناصر التخطيط القومى التى تحقق له الفعالية المطلوبة . وهو فى هذا يختلف عن بناء التخطيط الاشتراكى الذى تأخذ به الدول الاشتراكية والذى ظهر لأول مرة سنة ١٩٢٨ فى الاتحاد السوفيتى .

التخطيط والحرية :

لقد أثير جدل حول علاقة التخطيط بالحرية الإنسانية ، بمعنى هل يمثل التخطيط قيداً على الحرية أم أنه يسهم فى تحقيقها بطريقة أحسن ، ولكن هذه المناقشة حسمت لصالح التخطيط . فلم تعد القضية الآن كما يقول «مانهايم» هل هى تخطط أم لا تخطط ؟ وإنما صارت القضية هى كيف تخطط ؟ . بمعنى أن المشكلة الأساسية الآن هى كيف يمكن ضبط حركة التغير الاجتماعى والثقافى داخل المجتمع بما يضمن تحقيق أحسن استثمار ممكن لموارد المجتمع وإمكانياته المادية والبشرية وتحريكها وتوجيهها بما يحقق الأهداف العليا للمجتمع والإنسان .

ويربط « مانهايم » بين فكرة التخطيط والتكنيك الاجتماعى فإذا كان مصطلح التكنيك أو الأساليب الفنية يستعمل فى الأصل للدلالة على الآلات المادية كالراديو أو التليفزيون أو آلات المصانع . . . الخ ، فإن هناك مستوى آخر من التقدم الفنى يمكن أن يتحقق على المستوى التنظيمى أو الاجتماعى ، ويتم فى ميدان العلاقات الاجتماعية والسلوك البشرى . فكما أن هناك تقدما يحدث فى الجانب المادى من الثقافة فإن هناك تقدماً مماثلا يمكن أن يحدث فى الجانب اللامادى أو ذلك الجانب الذى يدور حول أساليب التنظيم الاجتماعى وأشكال الخدمة العامة .

ويؤكد « مانهايم » فى مناقشته لمسألة التكنيك الاجتماعى أن هذا المصطلح لا يقتصر معناه على التنظيم الاجتماعى بمعناه الضيق أو المحدد ، وإنما يشمل فى نفس الوقت مسألة إعادة بناء أو تنظيم المجتمعات البشرية بطريقة مقصودة . وقد عرض لنا « مانهايم » فى هذا الصدد إلى العديد من المشكلات التى تعانى منها المجتمعات الأوربية وفى مقدمتها التفكك والانحلال والصراع ويرى إمكان مواجهتها من خلال التقدم التنظيمى وتحقيق التعاون والتكامل بين كافة الأجهزة الاجتماعية كالتنظيم السياسى والتنظيم الاقتصادى والتنظيم الأسرى وأجهزة الخدمة الاجتماعية ومختلف الفنون والآداب .

ويقسم « مانهايم » تاريخ الإنسانية من منظور التخطيط والحرية إلى المراحل التالية (٩) :

أولا : مرحلة الاكتشاف عن طريق الصدفة :

وتقوم هذه المرحلة على أساس المحاولة والخطأ ، ويكون مستوى الحرية خلالها هو مستوى حرية استخدام الجسد أو المستوى الحيوانى فسمة الحرية فى ذلك العهد هى الذاتية والاعتماد الكلى على الطبيعة .

ثانياً : مرحلة الاختراع :

وتظهر هذه المرحلة نتيجة لتوصل الإنسان إلى مجموعة من الاختراعات ، التي يتزايد اعتماده عليها . ويتوصل الإنسان خلال هذه المرحلة إلى أن يقرر لنفسه مجموعة من الأهداف والوسائل الكفيلة بتحقيقها ويتعلم الإنسان أثناء هذه المرحلة كيفية التحرر من الاعتماد الكلى على الطبيعة . وتتوقف الحرية فى هذه المرحلة على تحديد الأهداف الوسيطة للعمل الجمعى . وهنا يتم تحرر الإنسان من خلال التكنيكات أو الأساليب الفنية الآلية والاجتماعية وبقول آخر أن الاختراعات التى يتوصل إليها الإنسان فى المجال المادى أو فى المجال التنظيمى الاجتماعى هى التى تتيح للانسان فرصة التحرر من الاعتماد الكلى على الطبيعة .

ثالثاً : مرحلة التخطيط أو مرحلة الفكر المخطط :

وينجم عن المرحلة السابقة أو عن الإختراعات مجموعة من القوى المتعارضة التى تخلق نوعاً من التوتر أو الصراع داخل المجتمع . ويقتضى هذا التوتر وذلك الصراع تجاوز مرحلة الإختراع للدخول فى مرحلة جديدة هى مرحلة التخطيط ، حيث يتخلى المجتمع عن التنظيمات العشوائية ويتحول من بناء استاتيكى ثابت إلى بناء دينامى متعدد الأبعاد . فالتخطيط يمثل فى نظر « مانهايم » ضرورة حتمية إقتضتها طبيعة التغيرات الإجتماعية والثقافية داخل المجتمع الحديث .

وهكذا نرى أن نظرية « مانهايم » تدعو إلى قيام النسق الإجتماعى على أساس التخطيط . وهو يرى أن التخطيط هو السبيل الوحيد لتحقيق الحرية خاصة فى ظروف المجتمعات الحديثة . فالتخطيط عند هذا المفكر يحل محل القيود التى يفرضها أصحاب الأعمال أو النقابات أو الإتحادات العمالية . والهدف الأسمى للتخطيط هو تحقيق العمالة الكاملة والإستغلال الأمثل لموارد المجتمع ورفاهة الجماهير ، يضاف إلى هذا أن التخطيط فى نظر هذا

المفكر يستهدف تحقيق العدالة الاجتماعية ، تلك العدالة التى يميزها عن المساواة المطلقة . فنى ظل التخطيط لا بد أن يكون هناك تمايز فى الأدوار والمراكز والمكانات الاجتماعية ، وبالتالى تفاوت فى الأجور والجزاءات الاجتماعية . ولكن هذا التمايز يقوم على أساس الجهد والعمل الفكرى والمادى أو على أساس الإنجاز تحقيقاً للفرص المتكافئة أمام الجميع .

ولا يستهدف « مانهايم » من إعلاء قدر التخطيط للوصول بالمجتمع إلى مرحلة المجتمع اللاطبقى كما هو الحال فى الماركسية ، ولكنه يرى أن الهدف الأسمى . للمجتمع هو تقريب المسافة الاجتماعية والاقتصادية بين الطبقات بحيث يختفى الغنى المفرط والفقر المدقع ، إلى جانب تحقيق التوازن بين مركزية السلطة وانتشار الحقوق السياسية داخل المجتمع . وأخيراً فإن التخطيط يسهم عند « مانهايم » فى تنمية الشخصية الإنسانية .

ويذهب « مانهايم » إلى أنه إذا كان المجتمع الغربى يرفض هذا الشكل من أشكال المجتمعات ، فذلك لأنه ألف نموذج المجتمع العشوائى غير المخطط الذى يقوم على فلسفة الحرية الاقتصادية المطلقة وأشار إلى أن رفض المجتمعات الغربية لفكرة التخطيط قام على أساس من الفهم الخاطىء . فقد ربط العديد من مفكرى الغرب بين التخطيط وبين انعدام الحرية، نظراً لارتباط التخطيط فى نظرهم بالنظم الدكتاتورية سواء الفاشية أو النازية أو الماركسية . ويؤكد « مانهايم » خطأ ذلك الزعم ، فالتخطيط أسلوب فى تنظيم المجتمعات وفى مواجهة المشكلات ، وليس من الضرورى أن يكون المجتمع ماركسياً حتى يتبنى منهج التخطيط . بل إنه يرفض ذلك القول الذى يذهب إلى أن العلاج الأوحد لما يعانية المجتمع الغربى من مشكلات ، هو الأخذ بنظم الحكم الجماعية Totalitarianism .

ويمكن القول بأن « مانهايم » يدافع عن الأخذ بمبدأ التخطيط من

منطلق ليبرالي لا اشتراكي كما يبــدو من آرائه التي طرحها في دراساته العديدة[١٠]. فالتخطيط عنده هو عملية ضرورية لتنظيم التغير الاجتماعي، كما أن عمليات التغير الاجتماعي والثقافي والاقتصادي، تجعل من التخطيط أمراً حيوياً وضرورياً للمجتمع. ويطالب هذا المفكر رجال التخطيط بالكشف عن الوسائل الكفيلة بتنظيم حركة المجتمع والتغير، والتي تسهم في نمو معرفتنا بهذا العالم المتغير وبالتالي التحكم فيه من خلال التنبؤ والضبط.

المبادىء الأساسية للتخطيط :

هناك مجموعة من المبادئ الأساسية التي يجب الاسترشاد بها عند وضع الخطط سواء في المجال الاقتصادي أو المجال الاجتماعي بالمفهوم الشامل. وأهم هذه المبادىء ما يلي :

أولا : الواقعية :

إذا كان التخطيط هو في جوهره تصور معين لغايات اجتماعية معينة ولأساليب تحقيقها من خلال الامكانيات المادية والمالية والبشرية المتاحة، فإنه يجب أن يقوم على أساس تقدير موضوعي دقيق لهذه الإمكانيات. أي أن الخطة يجب أن تبنى على أساس تقدير دقيق للواقع ولما هو ممكن، وليس على الآمال الخيالية. ويبرز أهمية هذا المبدأ عندما نتصور أن خطة ما — إقتصادية أو صحية أو تربوية — قد بنيت على أساس تقديرات غير حقيقية للواقع. فإن هذه الخطة تكون عرضة للانهيار في أية لحظة.

ثانياً : الشمول :

ويقصد بالشمول أن تتضمن الخطة — خاصة خطط التنمية — كافة القطاعات الأساسية داخل المجتمع كالزراعة والصناعة والتعليم والصحة ... الخ، وذلك لأن التخطيط السليم يقوم في جوهره على أســاس التصور الشمولي للعناصر المترابطة للحياة الاجتماعية. وبقول آخر يجب ألا تقتصر

الخطة على تناول أحد جوانب الحياة المجتمعية بالتنمية فى الوقت الذى تهمل فيه بقية الجوانب ، لأننا فى هذه الحالة نكون بصدد مشروعات اقتصادية أو تربوية أو إدارية .. الخ ، ولسنا بصدد خطة بالمعنى الشمولى لها . ويقصد بالشمول أخذ جميع جوانب المشكلة التى تخطط لعلاجها فى الاعتبار ، كما يقصد به الشمول القطاعى والجغرافى ويعنى الشمول الجغرافى أن تتضمن خطة التنمية القومية تنمية جميع المناطق الجغرافية داخل المجتمع العام ، بحيث لا يجب أن يكون هناك تركيز على المجتمعات الحضرية فقط دون المجتمعات الريفية ، أو على مناطق بعينها دون أخرى .

ثالثاً : التكامل :

وترتبط قاعدة التكامل بالقاعدة السابقة وهى قاعدة الشمول . فالتخطيط لا يقوم على أساس التصور الانفصالى أو الاستقلالى لكل مشروع على حدة . فالخطة السليمة لا تتألف من مجموعة من المشروعات التى يوضع بعضها جنب بعض بطريقة ميكانيكية آلية ، وإنما تتألف من مجموعة متكاملة متفاعلة وظيفياً من المشروعات التى تسهم كل منها فى إنجاح المشروعات الأخرى ، بحيث يتحقق بينها مزيج كيمائى فعال . فالخطة التربوية يجب أن تخدم الخطة الصناعية والصحية والزراعية ... الخ ، كذلك فإن الخطة الصناعية يجب أن تخدم الخطة التربوية والصحية ... الخ وهكذا .

رابعاً : التتابع أو اضطراد التنمية :

يعتمد التخطيط السليم على ضرورة تتابع وتلاحق خطط التنمية ، بحيث تبدأ خطة جديدة عند انتهاء الخطة السابقة ، بهدف تحقيق الارتفاع المستمر فى مستوى معيشة أبناء المجتمع . وتبرز أهمية هذا المبدأ بصفة خاصة فى الدول النامية حيث تتطلب عملية التكوين الرأسمالى وقتاً طويلا من العمل الانمائى حتى يمكن أن تظهر آثار الخطط بطريقة واضحه فى

حياة الأفراد ، فهذه الدول تعانى من مشكلات حلقات التخلف المفرغة نتيجة لعدم توافر عنصرى رأس المال والخبرة وهما أساس إطلاق حرية النمو الذاتى . وتتطلب مواجهة مشكلات التخلف وتحقيق الأهداف الكبرى للمجتمع مجموعة متتابعة من الخطط ، بحيث يحقق كل منها هدفاً وسيطاً معيناً .

خامساً : تحقيق الموازنة بين قطاع الإنتاج وقطاع الخدمات أو الاستهلاك :

تقوم عملية التخطيط على أساس تحقيق شكل من التوازن بين عمليتى الإنتاج والاستهلاك ، فالخطة السليمة يجب أن تتضمن مشروعات اقتصادية إنتاجية إلى جانب مشروعات فى مجالات الصحة والتعليم والمرافق العامة . والواقع أن هناك علاقة جدليـة تفاعلية بين قطاع الإنتاج المادى أو الاقتصادى وبين قطاع الخدمات بحيث يصعب فى الواقع الفصل النهائى بينهما . فالتنمية الاقتصادية تعتمد فى أهم أركانها على العامل البشرى أو على الإنسان المنتج المجرب القادر على تحقيق الإنتاجية المرتفعة بالكفاءة الواجبة. وهذه الخصائص البشرية اللازمة للإنتاج تتحقق من خلال مجموعة من البرامج التربوية والتدريبية والصحية والترفيهية المخططة . وهكذا تصبح قطاعات التعليم والتدريب والصحة قطاعات إنتاجية مقاسة بالعائد المادى لما يستثمر فيها من رأس مال ، ويجمع أغلب الاقتصـاديين على أن عائد الاستثمار التربوى يفوق عائد أى استثمار آخر . كذلك فإن الهدف النهائى من أية خطة إنتاجية أو اقتصادية يتمثل — خاصة فى المجتمعات الاشتراكية — فى إشباع الحاجات الاجتماعية للجماهير ، وهكذا يجب توزيع عائد الاستثمارات الإنتاجية بين إعادة الاستثمار الإنتاجى من ناحية والاستهلاك من ناحية أخرى ولابد من تحقيق نوع من التوازن بين الإنتاج والاستهلاك على حسب ظروف كل دولة على حدة .

سادساً : تقدير الظروف الخارجية :

يحاول كل مجتمع ما أمكنه الإعتماد على التمويل الذاتى لخطط التنمية داخلها . ولكن المشكلة الأساسية فى الدول النامية أنها تعانى اقتصاد مشوه بفعل الاستنزاف الإستعمارى ، مما يضطرها إلى الإستعانة بالقروض المالية الأجنبية واسترداد عنصر الخبرة من الخارج فى بعض المجالات الفنية والإدارية . ولا شك أن هذه القروض المالية والبشرية تتوقف على طبيعة العلاقات السياسية بين الدول وعلى ظروف المناخ الدولى والعلاقات الدولية. ولهذا فانه يجب عند إعداد الخطة الإنمائية داخل المجتمع مراعاة هذه العلاقات وتلك الظروف ضماناً لوصول القروض والخبرات فى المواعيد المقررة بالشروط المقبولة من الدولة المستوردة .

مراحل التخطيط :

يقوم التخطيط فى جوهره على أساس مجموعة متنوعة من العمليات والدراسات والتقديرات والإجراءات والأولويات والقرارات والتنفيذ والتوقيت والتقييم ... الخ . فهو فى جوهره نشاط اقتصادى واجتماعى يستهدف تحقيق أهداف متسقة وأولويات معينة للتنمية سواء فى المجال المادى أو البشرى ، وتحديد الوسائل الملائمة لبلوغ تلك الأهداف، وأخيراً أعمال تلك الوسائل بهدف تحقيق تلك الأهداف ، ويمكن أن نميز بين ثلاث مراحل أساسية فى كل عملية تخطيطية هى :

أولا : مرحلة إعداد إطارات الخطة .

ثانياً : وضع خطط تنفيذية .

ثالثاً : القيام بمتابعة التنفيذ وتقييمه .

وتتمثل المرحلة الأولى فى تحديد الأهداف أو الإتجاهات العامة طويلة

المدى للعملية التخطيطية ، والتي يود المجتمع الوصول إليها في صور كمية وفي شكل معدلات ومعاملات فنية . ولا تعد هذه الاتجاهات امتداداً بنائياً للاتجاهات المعبرة عن نموذج المجتمع القائم ، بل إنها تعبر — خاصة في الدول النامية — عن نموذج المجتمع المنشود في ضوء ما هو ممكن وقائم داخل المجتمع بالفعل .

وقد استطاعت الوثائق القومية المصرية أن تحدد أهم أهداف واتجاهات التخطيط في المجتمع ، وأهمها مضاعفة الدخل القومي مرة كل عشر سنوات ، وتذويب الفوارق الطبقية ، وخلق قطاع عام قوى قادر على قيادة التنمية ، وتحقيق العمالة الكاملة .

أما المرحلة الثانية فإنها تتمثل في رسم خطط تنفيذية قادرة على ترجمة هذه الاتجاهات والأهداف إلى واقع متحقق خلال فترة زمنية محدودة ويجب أن تشترك كافة الأجهزة الفنية المركزية واللامركزية في وضع هذه الخطط .

أما المرحلة الأخيرة وهي مرحلة متابعة التنفيذ فهي عملية مستمرة طول فترة التنفيذ وبعد أن ينتهي التنفيذ أيضاً ، وتستهدف الوقوف على الإيجابيات والسلبيات وأسباب الزيادة أو القصور في التنفيذ ، وما إذا كان التنفيذ قد حقق المستهدف في الخطة أم لا ؟ ولماذا ؟

وبوجه عام نستطيع القول أن التخطيط كنشاط اجتماعي يتضمن مجموعة من العمليات الاجتماعية والفنية يمكن تحديدها فيما يلي :

أولا : تحديد الأهداف والأولويات والتنسيق بينهما :

تحدد كل خطة اقتصادية أو اجتماعية أهدافاً معينة للنشاط التخطيطي ، وتتفاوت هذه الأهداف في أهميتها ، بحيث يكون لبعضها أولوية معينة خلال

مرحلة معينة من مراحل نمو المجتمع . ويختلف نسق الأولويات باختلاف الظروف الاقتصادية والسياسية للمجتمع ، وباختلاف البـــناء التاريخى لذلك المجتمع . وهناك أهداف نهائية وأخرى وسيطة فى كل تخطيط . ومثال ذلك أن الهدف الأسمى للتخطيط الاشتراكى هو الارتفاع المستمر فى مستوى معيشة الجماهير والإشباع المتزايد للحاجات الاجتماعية ، ولكن هذا الهدف لا يمكن بلوغه بطريقة مستقرة إلا من خلال تحقيق مجموعة من الأهداف الوسيطة .

ويمكن أن يكون لبعض هذه الأهداف الوسيطة أولوية معينة على غيرها من الأهداف الوسيطة الأخرى المؤدية إلى الهدف النهائى ، فدعم الاقتصاد الوطنى يمكن أن يكون — لفترة زمنية معينة — هدفاً ذا أولوية على غيره من الأهداف ، خاصة فى المراحل الأولى من الاستقلال الوطنى أو السياسى .

ومثل هذه الأهداف الوسيطة مثل دعم الاقتصاد الوطنى ، يمكن أن تلعب الدور الأساسى خلال مرحلة تاريخية بأسرها . وهنا تتحدد مجموعة أخرى من الأهداف الوسيطة أو الأكثر تفصيلا والتى تؤدى فى النهاية إلى تحقيق هذا الدعم للاستقلال الوطنى ، مثل التصنيع وتوزيع الإنتاج الزراعى وإعادة تكوين التجارة الخارجية وتبنى مجموعة موجهة من البرامج التدريبية والتعليمية ... الخ .

وهكذا يمكن أن يتحدد نسق الأولويات على أساس الظروف الموضوعية والتاريخية لكل مجتمع على حـــدة . ويجب تحقيق التنسيق بين مجموعة الأهداف الجزئية لكل خطة ، لأنه بدون تحقيق ذلك التنسيق لا يمكن أن تكون هناك خطة متكاملة ، وإنما يكون هناك مجرد تجميع لبرامج جزئية قد تتعارض مع بعضها .

وإذا كان هذا القول يصدق على المستوى القومى أو المجتمعى العام ، فإنه يصدق على المستوى المحلى أيضاً . فعندما تحاول هيئة أو مؤسسة ما تنمية مجتمع محلى كالمجتمع القروى مثلا . فإننا نجد أن الهدف الكلى هو النهوض بهذا المجتمع المحلى . ولكن هذا الهدف لا يمكن أن يتحقق دفعة واحدة ، وإنما يتحقق من خلال مجموعة من الأهداف الوسيطة مثل مقاومة الآفات الزراعية ، وتحسين وسائل الرى ، وتحسين الإنتاج الحيوانى ، ومحو الأمية ، والتصنيع الريفى ، ورفع مستوى الخدمة الصحية ... الخ . كذلك فإن كل من هذه الأهداف الوسيطة يتحقق من خلال تحقق مجموعة أخرى من الأهداف أكثر تفصيلا . ومثال ذلك أن تحسين الإنتاج الحيوانى يتطلب تحسين السلالات واستحداث سلالات جديدة وتحسين العليقة والعلف والتلقيح الصناعى ... الخ . وهنا أيضاً يجب ترتيب الأولويات على حسب الإمكانيات المتاحة ودرجة إحساس الناس بالمشكلة والمـــدى الزمنى للمشروع . ففى المجتمعات المحلية يحسن أن تحدد الأولويات فى ضوء بعض المعايير المعينة ، حيث يجب أن تكون الأولوية للأهداف التى تمثل إشباعاً لحاجات أساسية يشعر بها أعضـــاء المجتمع ، حتى يقبلوا على المشاركة فى المشروع ، كذلك يحسن أن تختار تلك الأهداف التى يمكن تحقيقها فى مدى زمنى قصير .

ثانياً : جمع الحقائق والمعلومات :

تتمثل هذه المرحلة فى تجميع الحقائق التى تتطلبها الخطة ، حتى تصدر عن أساس واقعى . وتحتاج الدول — خاصة النامية إلى مجموعة من المعلومات والبيانات الأساسية عند إعداد الخطة القومية للتنمية الشاملة . وأهم هذه البيانات ما يلى :

١ — فى المجال الديموجرافى : يجب الوقوف على عدد سكان الدولة

طبقاً لآخر تعداد ، أو حساب التعداد الحالى - وقت إعداد الخطة - بالاستعانة ببعض الأساليب الرياضية أو الاحصائية . كذلك يجب معرفة التوزيع الجغرافى للسكان وعلاقة هذا التوزيع بتوزيع الثروة . يضاف إلى هذا ضرورة التعرف على التركيب العمرى والمهنى والجنسى للسكان ومعدلات المواليد والوفيات والخصوبة والزيادة الطبيعية ، وحجم العمالة وحجم الاعالة ... إلخ .

٢ - فى المجال الإنتاجى : ويتعلق هذا المجال بتقدير المنتجات الأساسية داخل الدولة من حيث الحجم والقيمة . كذلك يختص هذا المجال بمعرفة تلك القدرات الإنتاجية الكامنة التى يمكن استخدامها فوراً .

٣ - فى مجال التجارة الخارجية: يجب معرفة الواردات من حيث الكمية والقيمة والمصدر . ونفس الأمر ينطبق على الصادرات . كذلك يجب دراسة الاتجاهات الماضية وتقدير الاتجاهات المحتملة مستقبلا .

٤ - فى مجال الموارد والاستخدامات: يطلق على مجموع الإنتاج المحلى والواردات خلال فترة معينة (سنة مثلا) ما يسمى بالموارد المتاحة الجارية لهذه الفترة . أما الاستخدامات فانها تتخذ عدة صور ، فقد يكون فى صورة استهلاك نهائى جارى ، أو فى صورة استثمارات سواء فى رأس المال الثابت كالمبانى والمعدات أو فى المخزون أى زيادة كمية المخزون من المواد التى يمكن استخدامها فى أية لحظة . كذلك قد يكون الاستخدام فى صورة استهلاك وسيط أى إنتاج سلعة وسيطة مثل إنتاج الصلب الذى يستخدم فى صناعات تالية أو تصنيع الحبوب فى صورة تقاوى تستخدم فى الزراعة . وأخيراً قد يكون الاستخدام فى صورة تصدير .

٥ - فى مجال تداول المنتجات وتوزيع الدخل : يجب فى هذا

الصدد الوقوف على دورة مختلف المنتجات وأثمانها وتوزيع الدخول واستخداماتها .

٦ — فى مجال الإمكانيات العامة : ويتمثل هذا المجال فى الوقوف على كافة المعلومات حول الإمكانيات العامة للدولة كالأراضى الزراعية والقابلة للاستزراع وكمية الأمطار ومواقع المياه والمناجم ... إلخ . ويمكن جمع البيانات عن طريق الحصر والتعداد كما هو الحال عند حصر السكان . أو عن طريق العينة كما هو الحال عند معرفة متوسطات إنتاج الفدان من غلة معينة . ثم حساب قيمة ناتج المساحة الكلية . وهناك طريقة ثالثة لجمع المعلومات تتمثل فى البحث التكتيكى كما هو الحال عند تحديد نوع التربة والمواقع المائية من خلال التحليلات العلمية .

وتختلف طبيعة المادة التى يجب جمعها من الواقع على حسب نوع الخطة أو المشروع . فعندما نعد خطة تربوية يجب أن تجمع المعلومات التى تتعلق بالجوانب التربوية فى المجتمع كالدارسين والمدرسين ومكان الدراسة والمنهج والأدوات الدراسية وتوقيت الدراسة ... إلخ .

ثالثاً : مرحلة إعداد الخطة :

وعندما يتم الانتهاء من تجميع البيانات والمعلومات وتحديد الأهداف النهائية والوسيطة ونظام الأولويات ، يعد المشروع الأولى للخطة أى وضع الاطار العام لها . ويبدأ جهاز التخطيط غالباً بالكميات الاجمالية على أساس التوجيهات السياسية للدولة مثل الدخل القومى ومعدل الاستثمار والاستهلاك ، وتقسيمها بين الفروع الرئيسية للانتاج وتحديد أهداف أولية لكل فرع . وهنا يجب أن تكون أهداف الإنتاج العامة لكل فرع ممكنة التحقيق وأن

تكون متسقة وغير متعارضة . ويقوم جهاز التخطيط باجراء ما يطلق عليه اختبارات الاتساق . ومن بين هذه الاختبارات ، اختبار الاتساق الداخلى والاتساق الوسيط والاتساق اللاحق . وتجرى اختبارات الاتساق الداخلى بين الموارد والاستخدامات الجارية للتأكد من أن الكميات المخطط استهلاكها ستكون متوفرة بالفعل وأن الكميات المطلوبة من اليد العاملة من مختلف المستويات المهارية ستكون متحققة . ونفس الشىء ينطبق على التدفقات النقدية وعلى المعدات اللازمة لعملية التنمية وإذا ما كشفت الدراسات أن الأهداف الأولية ليست متسقة ولا يمكن تحقيقها كلها فى نفس الوقت ، فانه يكون من الضرورى تعديل بعض الأهداف وصولا إلى مجموعة متسقة من الأهداف .

ويقصد بالاتساق الوسيط توافر التوافق بين الأهداف المطلوب تحقيقها فى نهاية الخطة المتوسطة (السنوية مثلا) وبين ما يحدث داخلها بفعل البرامج المحددة . أى أن هذا الاتساق يعنى التوافق بين أنشطة الخطة المتوسطة وأهدافها . أما الاتساق اللاحق فانه يعنى التنسيق بين أهداف جميع الخطط المتوسطة مع أهداف الخطة طويلة المدى ، كالخطة الخمسية أو العشرية مثلا . فالمفروض أن هذه الخطة الوسيطة أو المتوسطة هى خطوات نحو تحقيق الهدف الكلى بعيد المدى للخطة الطويلة الأمد . فالهدف الكلى للخطة العامة يقسم إلى أهداف فرعية . وهذه الأخيرة تقسم بدورها إلى أهداف أكثر تفصيلا . ويتم إعداد البرامج الملائمة لتحقيق هذه الأهداف التفصيلية المؤدية إلى تحقيق الأهداف الفرعية أو الوسيطة . وهذه الأهداف الأخيرة تسهم بدورها فى تحقيق الهدف الكلى للخطة العامة .

رابعا : مرحلة تنفيذ الخطة :

وتتمثل هذه المرحلة فى ترجمة الخطة والبرامج المتضمنة فيها إلى سلوك

تطبيق . ومن الضروري هنا التأكد من مستوى الكفاية الإدارية والفنية لأجهزة التنفيذ ضماناً لحسن تنفيذ البرامج المخططة . كذلك فانه من المهم أن يمنح العاملون في تلك الأجهزة قدراً من الاستقلال فيما يتعلق بسلطة اتخاذ القرارات التي يتطلبها حسن أداء المهام التنفيذية ، وذلك في نطاق الخطة العامة وفي إطار من الضبط التنظيمي ، وذلك تجنباً لمشاكل المركزية الشديدة التي تعوق العمل وتقلل من كفاءة العملية التخطيطية ذاتها . وتشير تجارب دول شرق أوربا إلى اتجاه قوي نحو منح الوحدات التنفيذية قدراً كبيراً من الاستقلال ، ويظهر هذا بجلاء في تجربة التسيير الذاتي في يوغوسلافيا ، وفي تجارب التخطيط والتنمية في بولندا وتشيكوسلوفاكيا : ولا شك أن تحديد قواعد واضحة وسليمة لتقسيم العمل وتوزيع المسئوليات على مستوى المؤسسات وأجهزة التنفيذ ، مسألة جوهرية لسلامة تنفيذ البرامج المتضمنة في الخطة . ويجب الاسترشاد في تخطيط البناء التنظيمي لمؤسسات التنفيذ بخبراء الإدارة وعلم الاجتماع التنظيمي وعلم نفس التنظيمات ، وذلك ضماناً لتخطيط العلاقات بين الأقسام والإدارات والأدوار والمراكز الادارية والفنية ، ورسم خطوط الاتصال وتدرج السلطات ... الخ ، وبطريقة تحقق الفعالية التنظيمية والادارية والفنية بالمستوى المطلوب ، ويجدر في هذا الصدد أن نشير إلى أهمية استخدام نظام فعال للحوافز الايجابية والسلبية أو للثواب والعقاب مع تحديد معايير دقيقة لقيـــاس معدلات الأداء على مستوى الوحدات أو مستوى وحدات الخدمات .

خامساً : مرحلة المتابعة والتقييم :

تستهدف عمليتي المتابعة والتقييم التعرف على مدى النجاح الذي تلاقيه الخطة أثناء وبعد التنفيذ ، والوقوف على المشكلات التي تظهر أثناء التنفيذ

بهدف مواجهتها . وقد تكشف المتابعة عن ضرورة إجراء بعض التعديلات غير الجوهرية فى الخطة فى ضوء ما تم تنفيذه فعلا . ولهذا فانه لا يمكن فصل هذه المرحلة عن مرحلة التنفيذ . ومن المهم فى هذا الصدد توافر نظام دقيق للمتابعة والتقييم ، سواء داخلياً أى عن طريق جهاز التنفيذ ذاته ، أو خارجياً عن طريق جهاز مستقل للمتابعة والتقييم ولتحقيق الموضوعية الكاملة . وتشكل بعض الدول أجهزة مستقلة للتقييم والمتابعة . ومثال ذلك شكلت منظمة للتقييم باسم منظمة تقويم البرامج P. E. O. لمتابعة وتقييم برامج تنمية المجتمع التى بدأ تخطيطها هناك من سنة ١٩٥٢ .

ولا تتمثل أهمية المتابعة والتقييم فى مواجهة المشكلات التى تعترض تنفيذ الخطة فحسب ، وإنما تتمثل كذلك فى إعداد البيانات والاحصاءات التى سوف تبنى فى ضوئها الخطة اللاحقة . وتسهم عملية التقييم النهائى للخطة فى الوقوف على نقاط الضعف فى الخطة من حيث التصميم والاعداد والتنفيذ تمهيداً للتغلب عليها .

* * *

مثـال :

هذه العمليات أو المراحل الأساسية للتخطيط التى يجب الاسترشاد بها عند إعداد أية خطة على أى مستوى من مستويات التخطيط القومية أو الاقليمية أو المحلية فعندما تحاول إحدى جمعيات تنمية المجتمع أو المجالس المحلية مثلا التخطيط لمحو الأمية داخل إحدى القرى فانه يجب السير تبعا للعمليات التالية :

أولا : تحديد الهدف الكلى : وهو هنا القضاء على الأمية داخـــل قرية معينة .

ثانياً : جمع البيانات والمعلومات : وتتمثل البيانات فى هذه الحالة فى حصر عدد الأميين مقسمين حسب السن والعمل ، مع تحديد عدد الراغبين منهم فى الإلتحاق بالمشروع ومعرفة سبب عزوف البعض عن التعليم . كذلك يجب حصر الإمكانيات البشرية مثل المدرسين والمتعلمين الراغبين فى ممارسة هذا العمل والذين يسمح وقتهم بذلك . وعدد العمال الذين سيعاونون فى المشروع ، وعدد الدعاة الذين سيتولون الدعوة لهذا المشروع لإقناع الأميين بأهمية التعلم وأهمية المشروع .. الخ . أما الإمكانيات المادية فى هذه الحالة فانها تتمثل فى عدد الفصول اللازمة وما تتطلبه من أدوات كالتخت والسبورات والطباشير والإضاءة . . الخ . وأخيراً فان الإمكانيات المالية تشير هنا إلى وسائل تمويل المشروع من أجور ومكافآت وتأسيسات ... الخ .

ثالثاً : بناء الخطة : وتتمثل الخطة هنا فى تحديد مراحل المشروع وتقسيم عدد الأميين على المدرسين وعلى الفصول وتدبير الكتب ومختلف الأدوات المطلوبة .

رابعاً : تنفيذ المشروع : ويتمثل التنفيذ فى ممارسة العمل التربوى طبقاً للأسلوب والتوقيت المخطط .

خامساً : المتابعة والتقييم : وتستهدف هذه العملية معرفة مدى نجاح سير المشروع . فقد يكتشف عدم إنتظام الدارسين فى الحضور بسبب سوء التوقيت أو عدم ملاءمة أسلوب العمل للزارعين . فقد كشفت متابعة أحد برامج محو الأمية فى بعض القرى الهندية التى درسها « دوبى » Dube عن عدم إقبال الفلاحين على فصول محو الأمية لأن خروج الفلاحين وسط القرية وهم يحملون الكتب والكراريس أمر يمس كرامتهم ولا يتفق مع تقاليد القرية .

أنواع التخطيط :

ينقسم التخطيط الاجتماعى – باعتبـار أنه يتضمن كافة جوانب التخطيط النوعية الأخرى . إلى مجموعة أنواع أهمها ما يلى [١١] :

١ – التخطيط البنائى والتخطيط الوظيفى .
٢ – التخطيط الكلى والتخطيط الجزئى .
٣ – التخطيط المركزى والتخطيط اللامركزى .
٤ – التخطيط الديموقراطى والتخطيط الأوتوقراطى .
٥ – التخطيط القومى والتخطيط الإقليمى والتخطيط المحلى .
٦ – التخطيط الاشتراكى والتخطيط التأشيرى أو المرن .
٧ – التخطيط المادى والتخطيط المالى .

أولا : التخطيط البنائى والتخطيط الوظيفى :

Structural and functional planning :

يقصد بالتخطيط البنائى تلك المحاولة المقصودة لاستحداث مجموعة من التحولات الجذرية فى أبنية المجتمع الاقتصادية والاجتماعية والثقافية . وتنطلق هذه التحولات من فلسفة إجتماعية جديدة أو من بناء أيديولوجى وفكرى يختلف تماماً عن ذلك البناء الذى ساد خلال الفترة السابقة لتبنى مبدأ التخطيط البنائى . ويقول آخرون فان هذا التخطيط يستهدف إحداث تغيرات جوهرية فى نظم المجتمع الاقتصادية والتربوية والفكرية والادارية ...الخ بقصد تحقيق هدف أو مجموعة أهداف محددة . ويحتاج هذا النوع من التخطيط إلى اتخاذ عدة قرارات وإصدار عدة قوانين لها طابع سياسى واقتصادى واجتماعى . ومن أبرز الأمثلة على هذا النوع من التخطيط التخطيط السوفيتى إعتباراً من سنة ١٩٢٨ والتخطيط فى مصر إعتباراً من سنة ١٩٦٠ والذى

استهدف تحويل المجتمع المصرى نحو النظام الاشتراكى الذى يستند إلى القيم التاريخية والدينية للشعب المصرى .

أما التخطيط الوظيفى فيقصد به إعداد مجموعة من البرامج سواء فى المجال الاقتصادى أو الاجتماعى بوجه عام ، دون إحداث تغير جذرى فى البناء الاقتصادى والاجتماعى للمجتمع أو فى منطلقاته الفلسفية والإيديولوجية ، ومن أبرز الأمثلة على هذا النوع من التخطيط ما تم فى فرنسا وهولندا وبلجيكا من تخطيط بعد الحرب العالمية الثانية . فالتخطيط فى هذه الدول يقوم فى إطار مذهب الحرية الإقتصادية وفى نطاق النظام الرأسمالى . وتحتاج الدول النامية فى بداية استقلالها الوطنى إلى الأخذ بمبدأ التخطيط البنائى نتيجة لما تعانيه من مشكلات التخلف الشامل ونتيجة لإقتصادياتها المشوهة والمستنزفة بفعل الإستعمار وعدم توافر الهياكل الأساسية للانطلاق الإقتصادى نظراً لعدم توافر رؤوس الأموال والخبرة الفنية أو الإدارية ، إلى جانب عدم توافر مناخ عالمى يسمح بالتنمية الداخلية السريعة . وهذه الظروف هى التى تحتم الأخذ بأسلوب التخطيط البنائى بهدف استحداث مجموعة من التحولات الجذرية أهمها إعادة صياغة النظام الإقتصادى وإعادة صياغة النظام الطبقى والقيمى وبناء رأس المال الإجتماعى وتحقيق الإنطلاق الصناعى تحقيقاً للاستقلال الإقتصادى والقضاء على التبعية الإقتصادية للدول الاستعمارية .

ثانياً : التخطيط الكلى والتخطيط الجزئى :

Overall and Partial Planning :

يقصد بالتخطيط الكلى أن تحتوى الخطة على جميع فروع النشاط الاقتصادى والاجتماعى ، أى أن تتضمن الخطة كافة المجالات الإنتاجية والبشرية داخل المجتمع . وهنا توضح الخطة حجم الاستثمارات الواجب تنفيذها خلال سنوات الخطة وتقسم على جميع الأنشطة التى تتضمنها هذه الخطة . وينطبق نفس الشىء بالنسبة لعدد العاملين . ويحتاج هذا النوع من

التخطيط إلى دراسات متعددة للوقوف على طبيعة العلاقات المتبادلة بين مختلف فروع النشاط الاقتصادى والاجتماعى . فزيادة الإنتاج الصناعى بنسبة معينة يتطلب توفير العدد اللازم من المهندسين والفنيين والإداريين ، مما يتطلب بالتالى قدراً معيناً من الاستثمارات فى قطاع التعليم والتدريب المهنى . وهناك بعض الصناعات التى تعتمد على محاصيل زراعية معينة مما يستوجب عمل حساب العلاقة بين احتياجات هذه الصناعات وحجم المحاصيل المطلوبة . كذلك فان تطوير الإنتاج الزراعى يعتمد على النشاط الصناعى فى إنتاج الأسمدة والجرارات ... الخ ، وعلى النشاط التربوى فى إخراج الخبراء والمهندسين الزراعيين والعمال المهرة ، وعلى النشاط الصحى فى رفع الكفاية الصحية للعاملين ... الخ .

أما التخطيط الجزئى فهو أقرب إلى المشروعات التى تنفذ فى مجال اقتصادى أو اجتماعى معين ، مثل المشروعات الصحية أو الصناعية أو الزراعية . وهذا النوع أيسر من التخطيط الكلى ومن أمثلة التخطيط الجزئى برنامج السنوات الخمس الأولى للصناعة الذى أعد ونفذ فى مصر من عام ١٩٥٧ . ومن أبرز أمثلة التخطيط الكلى ما نفذ فى مصر من تخطيط اعتباراً من سنة ١٩٦٠ .

ثالثاً : التخطيط المركزى والتخطيط اللامركزى :

Centalized and decentralized planning :

يقصد بالتخطيط المركزى تمركز كافة السلطات والقرارات التخطيطية والتنفيذية فى يد هيئة مركزية ، فهى التى تحدد حجم الاستثمارات وتوزيعها على مختلف القطاعات وتحديد الأسعار والأجور والكميات المنتجة من كل سلعة أو خدمة . ولا تعنى مركزية التخطيط أن تكون الهيئة المركزية مسئولة عن كل صغيرة وكبيرة فى الخطة والتنفيذ ، فهناك العديد من المشاكل

ذات الصفة المحلية أو النوعية التي يترك حلها إلى المنظمات نفسها كذلك لا تعني المركزية عدم استشارة مؤسسات التنفيذ عند إعداد مشروعات الخطة . ولكن ما تعنيه المركزية بالتحديد حصر حق اتخاذ القرارات وحق إصدار الخطة والتعليمات في أعضاء الهيئة المركزية للتخطيط .

ويتسم التخطيط في مجموعة الدول الاشتراكية بالمركزية ضماناً لتحقيق النظرة الشمولية للمجتمع ولمشكلاته واحتياجاته وإمكانياته . ويقوم التخطيط في تلك الدول على أساس ديمقراطي . فعلى الرغم من مركزية القرار إلا أن هناك حواراً مستمراً بين هيئة التخطيط ومؤسسات التنفيذ والتنظيمات السياسية وجماهير الشعب من أجل بناء الخطة التي تصدر بقرار مركزي .

أما التخطيط اللامركزي فيقصد به إنقسام المهام التخطيطية إلى قسمين، الأول تتولاه هيئة التخطيط المركزي ، والثاني تتولاه مؤسسات التنفيذ . وبمعنى آخر لا تتركز السلطة هنا كلية في يد الجهاز المركزي وإنما تشارك أجهزة التنفيذ في سلطة إصدار القرارات . وهناك مجموعة من السلبيات التي توجد في الشكل اللامركزي للتخطيط يمكن إيجاز أهمها فيما يلي :

أولا : تبديد موارد المجتمع النادرة نتيجة لبعض الأخطاء التي قد تقع فيها المنظمات الفردية والتي لا تكتشف إلا بعد فترة طويلة .

ثانياً : عدم ضمان تنفيذ أهداف الخطة نظراً لأن كل مشروع حر في تحديد كمية الإنتاج تبعاً للمتغيرات السوقية .

ثالثاً : أن كل تعديل تجريه الهيئة المركزية للتخطيط على أسعار المنتجات والخدمات المتبادلة بين المشروعات سيتبعه حتما تغير في الخطة الإنتاجية للمشروعات حتى يتحقق من جديد التوازن بين الإيراد الحدي والتكلفة الحدية مما يترتب عليه تعديل حجم إنتاج كل مشروع .

ولكن هذا لا يعنى أن التخطيط ذا الصفة المركزية المطلقة هو أمثل أنواع التخطيط ، حيث أنه يعانى هو الآخر من بعض السلبيات التى نوجز أهمها فيما يلى :

أولا : طول فترة الإجراءات وتأخير ساعات الفصل فى الأمور العاجلة نتيجة لمركزية سلطة إصدار القرار .

ثانياً : يحول هذا النوع من التخطيط دون إمكان الدراسة المتعمقة للمشروعات نظراً لاستحالة إلمام الهيئة المركزية بدقائق كل مشروع متضمن فى الخطة .

ثالثاً : يحول هذا النوع من التخطيط دون نمو الكوادر الإدارية والفنية فى مجالات الإدارة والتنظيم والتخطيط نظراً لعدم إتاحة الفرصة أمام المستويات الإقليمية والمحلية لتحمل مسئوليات اتخاذ قرارات هامة بالنسبة للعملية التخطيطية .

ويمكن القول أنه على المستوى الواقعى يندر وجود هذين الشكلين من التخطيط (الشكل المركزى المتطرف واللا مركزى الخالص) وما هو متحقق عبارة عن عدة أشكال تتراوح بين هذين الشكلين . فهناك اتجاه قوى فى بعض الدول الاشتراكية خاصة يوغسلافيا وبولندا وتشيكوسلوفاكيا نحو تحقيق درجة من اللامركزية فى العملية التخطيطية . كذلك فان هناك إتجاهاً نامياً داخل الدول الغربية مثل فرنسا وإنجلترا نحو تحقيق درجة من المركزية .

وتحتاج الدول النامية إلى الأخذ بمبدأ التخطيط المركزى ضماناً للحفاظ على الموارد النادرة للمجتمع وحسن توجيهها بما يخدم الأهداف العليا للمجتمع . كذلك فانها فى حاجة إلى الأخذ بمبدأ اللامركزية المعتدلة ضماناً

الدقة وسرعة التنفيذ ، وتحقيقاً لمبدأ إشراك الجماهير في اتخاذ القرارات ، وللإسهام في تربية صف ثان من الكوادر الإدارية والفنية والتنظيمية . وقد استطاعت مصر الجمع بين هذين الشكلين من التخطيط عن طريق الأخذ بمبدأ مركزية التخطيط ولا مركزية التنفيذ ومن خلال الأخذ بمبدأ الرقابة الشعبية على تنفيذ مشروعات الخطة .

رابعاً : الأسلوب الديموقراطي والأسلوب الأوتوقراطي في التخطيط:

Democratic and autocratic planning.

عزف علماء اقتصاد الغرب عن مناصرة فكرة التخطيط اعتقاداً منهم بأن التخطيط من حيث المبدأ يرتبط ارتباطاً حتمياً بالنظم الدكتاتورية حيث أنه يحد من حرية الأفراد والمؤسسات في الاستثمار والإنتاج والاستهلاك . وقد اتضح أن هذا الربط بين التخطيط والنظم الدكتاتورية لا أساس له من الصحة على الإطلاق . حقيقة أن التخطيط يتضمن نوعا من التوجيه الاقتصادى والاجتماعى ونوعا من ضبط النشاط العام داخل المجتمع بهدف تحقيق أهداف محددة ، ولكن هذا لا يعنى أنه تتسم بالتسلطية أو الدكتاتورية بالضرورة. فقد يتخذ التخطيط طابع الدكتاتورية أو الديمقراطية على حسب أسلوب صدور الخطة .

فالتخطيط الأتوقراطى يعنى قيام الهيئة المركزية للتخطيط بوضع الخطة بكل دقائقها دون الرجوع إلى الجماهير أو القواعد الشعبية . وعلى العكس من ذلك فإن الخطة تصدر صدوراً ديموقراطياً إذا ما اعتمدت على المشاركة الشعبية وإذا ما أقرها الشعب أوممثلى الشعب،وهذا لا يعنى عدم الاسترشاد بآراء الخبراء والمختصين . وبقول آخر فإن الخطة تصبح ديموقراطية إذا ما عرضت على الهيئة التشريعية الممثلة للجماهير وأقرت كما يحدث فى مصر حيث تعرض الخطة على الجماهير من خلال عرضها على التنظيم السياسى ومجلس الشعب .

خامساً : التخطيط القومى والتخطيط الاقليمى والتخطيط المحلى :
National regional and local planning.

يقصد بالتخطيط القومى أن تشمل الخطة جميع المناطق الإدارية للدولة (محافظات أو مقاطعات أو ولايات) . أما التخطيط الاقليمى فهو عبارة عن إعداد وتنفيذ خطة ما على مستوى إحدى الوحدات الادارية الكبرى داخل الدولة. وأخيراً فإن التخطيط المحلى يقصد به ممارسة النشاط التخطيطى على مستوى وحدة إدارية صغرى أو على مستوى جزء من وحدة إدارية كالقرية أو حى فى مدينة . وتبنى أسلوب التخطيط القومى يقتضى قيام هيئة التخطيط بتوزيع إجمالى الاستثمارات على مرحلتين هما :

الأولى : المرحلة القطاعية : وتعنى توزيع الاستثمارات على مختلف القطاعات المتضمنة فى الخطة — التربوية والصحية والترفيهية مثلا .

ثانياً : المرحلة الجغرافية : وتعنى توزيع المشروعات على مختلف المناطق الادارية داخل الدولة .

ومن أبرز مزايا التخطيط القومى ضمان تحقيق النمو الاقتصادى والاجتماعى المتوازن داخل جميع مناطق الدولة، بمعنى تحقيق تقارب معدلات النمو داخل جميع المناطق الادارية المكونة للمجتمع العام .

وقد بدأ المخططون يهتمون بمشكلة اختلال النمو الاقتصادى والاجتماعى للمناطق الأيكولوجية المختلفة بعد الحرب العالمية الثانية خاصة فى العالم الغربى ، فقد بدأت فرنسا بالاهتمام بتنمية الأحياء المتخلفة التى يطلق عليها هناك « المناطق الحرجة » Zones critique ، ونفس الشىء فى انجلترا بالنسبة للمناطق التى يطلق عليها « المناطق المتخلفة » Underdeveloped areas وفى إيطاليا بالنسبة للمناطق التى يطلق عليها « المناطق المتأخرة » Mezzo

giorne ، وفى الولايات المتحده بالنسبة للمناطق التى يطلق عليها « الجنوب القديم » Old south .

وهناك مجموعة من العوامل المسئولة عن تخلف مثل هذه المناطق فى تلك الدول من أهمها الظروف الجغرافية والطبيعية غير الملائمة كالبعد عن مصادر المياه أو عدم توافر ثروات بها . كذلك فإن أحد الأسباب الهامة لهذا التخلف يتمثل فى عدم الأخذ بمبدأ التخطيط القومى فى تلك الدول (وإن كان بعضها قد بدأ الأخذ بهذا المبدأ حديثاً ولكن فى صورة غير فعالة) .

وهناك العديد من المشكلات الاجتماعية التى تنجم عن اختلال التوازن فى النمو الجغرافى ، وفى مقدمتها مشكلة الهجرة من المناطق المتخلفة نسبيا إلى المناطق المتقدمة نسبياً . ويترتب على الهجرة عديد من المشكلات مثل مشكلات العمالة والإسكان والانحراف والجريمة والتفكك الأسرى والانحلال الخلقى والمواصلات والمرور ... الخ .

وقد يكون التخطيط الاقليمى أو المحلى مستقلا ، كما قد يكونان جزءاً من خطة قومية شاملة . ومن أبرز نماذج التخطيط الاقليمى المستقل تلك الخطة التى وضعتها إيطاليا للنهوض بالمجتمعات المتخلفة نسبيا فى الجنوب ومن أبرز نماذج التخطيط الاقليمى فى نطاق الخطة القومية ، الخطة الاقليمية لتنمية أسوان سنة ١٩٦٥ فى إطار الخطة القومية الشاملة .

سادساً : التخطيط الاشتراكى والتخطيط التأشيرى :

Socialistic and indicative planning.

يقصد بالتخطيط الاشتراكى ذلك النوع من التخطيط الملتزم حيث تتولى الدولة إصدار الخطة وإلزام جميع المؤسسات والتنظيمات بضرورة تنفيذها كل فيما يخصه بهدف رفع المستوى الاقتصادى والاجتماعى لجماهير

الشعب . أما التخطيط التأشيرى أو ما يطلق عليه البعض مصطلح التخطيط المرن فهو يتمثل فى قيام الدولة بإعداد الخطة التى توضح الإتجاهات العامة المرغوبة وتترك الحرية للمؤسسات والشركات فى التنفيذ .

ويحدد بعض الدارسين لقضية التخطيط مجموعة من الشروط التى يلزم توافرها حتى يكون هناك تخطيط اشتراكى ، نوجزها فيما يلى :

أولا : خلو البناء الإجتماعى من الطبقة الطفيلية المستغلة ويقصد بهم طبقة أصحاب رؤوس الأموال الذين يسيطرون على البناء السياسى داخل الدولة اعتماداً على سيطرتهم الاقتصادية . وهم قادرون من خلال هذه السيطرة على توجيه حركة المجتمع بما يحقق مصالحهم الاستغلالية على حساب العاملين .

ثانياً : تملك الشعب لوسائل الإنتاج والمبادلة الأساسية داخل المجتمع وهى ما يطلق عليها القمم المسيطرة ، ضماناً لتوجيهها بما يحقق بناء أهداف الخطة التى تستهدف صالح الجماهير .

ثالثاً : المشاركة الشعبية الإيجابية فى بناء الخطة وتنفيذها ومتابعتها ، وهذا لن يتحقق إلا من خلال توافر هياكل تنظيمية تسمح للعاملين بالمشاركة الديموقراطية الكاملة . وبدون توافر هذا الشرط يصبح التخطيط عملا غير ديموقراطى وغير جماعى ، وبالتالى يفتقد إلى ركن أساسى من أركان نجاحه وهو مساندة العاملين ودعمهم لمشروعات الخطة .

ويبرز الخلاف الأيديولوجى على أشده فى هذه النقطة الجوهرية ، وهى أيهما أفضل : التخطيط الإجبارى أم التخطيط المرن ؟ . فأنصار الاتجاه الاشتراكى يرفضون تماماً فكرة التخطيط المرن ويرون أن هذا المصطلح ليس إلا قناعاً لممارسة الاستغلال الرأسمالى فى ظل التخطيط ، وأن التخطيط

لا تتحقق فعاليته إلا فى ظل النظام الاشتراكى وفى إطار القطاع العام القادر على تنفيذ الخطة مع إلزام القطاع الخاص (إن وجد) على السير فى الإتجاه المخطط . أما أنصـــار الاتجاه الرأسمالى فإنهم يعارضون فكرة الإلزام والتدخل المسرف للدولة حفاظاً على مصالح الطبقة الرأسمالية ، وهم يرون أن الأخذ بنظام الحوافز والمغريات الاقتصادية والمالية يمكن أن يسهم فى توجيه استخدام عناصر الإنتاج بما يتفق مع أهداف الخطة .

وقد أثبتت التجربة أن الحوافز والدوافع والمغريات الاقتصادية والمالية بمفردها عاجزة عن توجيه عناصر الإنتاج نحو الاستخدامات المقررة فى الخطة واضطر المسئولون عن التخطيط فى فرنسا إلى الاعتراف بأن المشكلة الأساسية التى واجهتهم وتواجههم حتى اليوم تتمثل فى عدم التزام القطاع الخاص بتوجيهات الخطة على الرغم من كافة الحوافز الإيجابية والسلبية .

ويمكن القول بأن طبيعة البناء الاجتماعى بما يتضمنه من نظام طبقية واقتصادية وسياسية وأيديولوجية هو الذى يحدد نوع التخطيط الممكن قيامه داخل المجتمع فالتخطيط الاشتراكى يفترض توافر بناء اجتماعى له طابع معين ويجب فى هـــذا الصدد أن نشير إلى أنه لا يكفى ملكية الدولة لبعض وسائل الإنتاج حتى تكون الدولة اشتراكية وبالتالى يجعل قيام التخطيط الاشتراكى أمراً ممكناً . وإلا لتعين اعتبار التأميمات البرجوازية بداية لتطور نحو الاشتراكية فى حين أنها ليست سوى وسائل لدعم سلطة البرجوازية .

سابعاً : التخطيط المادى والتخطيط المالى :

يقوم التخطيط فى جوهره على أساس حصر كافة الإمكانيات المادية والمالية والبشرية وتحقيق المواءمة بينها وبين الأهداف حسب نظام الأولويات الموضوع . ويقصد بالتخطيط المادى حصر كافة الإمكانيات المادية والطبيعية والبشرية فى سبيل تحقيق أهداف الخطة . ويقصد بالتخطيط المالى تدبير

الأموال اللازمة لتنفيذ برامج الخطة سواء من العملة المحلية أو الأجنبية ، وسواء بالاعتماد على الموارد الذاتية أو الاقتراض الخارجى جنباً إلى جنب مع الموارد الذاتية . ولا يمكن النظر إلى هذين النوعين من التخطيط على أنهما متقابلان أو مستقلان ولكنهما متكاملان ، حيث يقتضى قيام أية خطة تعبئة الإمكانيات المادية والمالية لخدمة الأهداف المختلفة .

* * *

ويجب أن نشير بعد هذا الاستعراض السريع لبعض أنواع التخطيط إلى أن هذا التقسيم ليس جامعاً كما أنه ليس مانعاً . فمن الممكن أن يكون التخطيط قومياً ومركزياً ، كذلك فإنه من الممكن أن يكون التخطيط قومياً ومركزياً واشتراكياً ، كذلك فإنه من الممكن أن يكون قومياً وتأشيرياً كما هو الحال فى فرنسا . وهذا التقسيم يسهم فى التمييز بين أنواع التخطيط كما تمارس اليوم بالفعل على مستويات مختلفة وبأساليب متباينة فى دول العالم .

توقيت الخطة :

تختلف فترة تنفيذ الخطة على حسب نوع الخطة ومضمونها . ولكن كل تخطيط شامل وإلزامى يقوم على أساس نوعين أو ثلاثة أنواع من الخطط هى :

أولا الخطة طويلة الأجل والتى تتراوح ما بين ١٠ – ١٥ سنة وتستهدف تحديد الأهداف البعيدة والتى لا يمكن بلوغها إلا من خلال جهود متصل على مدى طول هذه المدة . وتسهم هذه الأهداف فى تحديد الاتجاهات التى يجب أن يتحرك تجاهها المجتمع بكافة تنظيماته ومؤسساته خلال الفترات الأقصر .

ثانياً : الخطط الجارية : وهذه يتراوح أجلها بصفة عامة بين أربع وسبع سنوات . وتمثل كل خطة من هذه الخطط ما يطلق عليه بتلهايم « الشريحة العملية من الخطة الطويلة الأجل » وتتحدد أهداف هذا النوع من الخطط على الوضع الراهن والاعتبارات السياسية وأهداف الخطة الطويلة الأجل .

ثالثاً : الخطط السنوية : وهذه الخطط تمثل بدورها شرائح من الخطط الجارية .

حتمية التخطيط للتنمية فى الدول النامية :

يطلق مصطلح الدول النامية عادة على تلك الدول التى حصلت على استقلالها الوطنى بعد كفاح طويل مع الاستعمار بكافة أشكاله وصوره . وقد تكاثر عدد هذه الدول اعتباراً من النصف الثانى من القرن العشرين ، نتيجة لتزايد قوة حركة النضال الوطنى بفعل عدة متغيرات معينة خلال تلك الفترة . ويحاول علماء الاقتصاد والاجتماع فى العالم الغربى تشخيص وضع هذه الدول من الناحية الاقتصادية بأنه يوازى وضع دول أوربا خلال القرن السابع عشر . وهم يرسمون متصلا حضارياً تقع الدول النامية على أحد أطرافه وتقع الدول الغربية المتقدمة على الطرف المقابل . ويقسمون هذا المتصل إلى عدة مراحل تشبه تلك التى مرت بها مجتمعات الغرب حتى وصلت إلى مرحلة التقدم المعاصرة . وانطلاقاً من هذا التصور فإنهم يرون أنه لا سبيل أمام الدول النامية اليوم إلى التقدم والنمو سوى الأخذ بنموذج النمو الغربى والسير فى نفس المراحل التى مرت بها المجتمعات الغربية وتطبيق نفس النظام الاقتصادى والأخذ بنفس المبدأ الأيديولوجى .

والواقع أن هذا التصور يصدر عن منظور إحصائى برجوازى يهمل وعن عمد البعد التاريخى للقضية . فالتفسير الصحيح لمشكلة التخلف فى دول

العالم النامى يجب أن يؤخذ فى الاعتبار طبيعة الأوضاع العالمية خلال القرنين التاسع عشر والعشرين ، وعلاقات السيطرة والاستغلال بين مختلف دول العالم خلال تلك الفترة . ولعل التفسير التاريخى الاجتماعى الموضوعى لمشكلة التخلف فى دول العالم النامى ، يكشف عن سطحية نظرية مراحل النمو عند علماء الغرب مثل « روستو » كما يكشف عن عدم كفاية التفسير الإحصائى الذى يعتمد على مفاهيم الدخل القومى ومتوسط الدخل الفردى وعلى بعض المعدلات والمعاملات الرياضية . فمن الخطأ البين القول بأن الوضع المعاصر للدول النامية يماثل وضع الدول الغربية المتقدمة منذ حوالى ثلاثة قرون مضت فهناك مجموعة من الفوارق الأساسية بين الحالتين نجملها فيما يلى :

أولا : لم تعان الدول الأوربية خلال الفترة المذكورة من مشكلة التبعية الاقتصادية التى تعانى منها الدول النامية بفعل خضوعها للاستعمار الأجنبى على مدى قرون طويلة .

ثانياً : لم تعان الدول الأوربية خلال الفترة المذكورة من مشكلة الثنائية الاقتصادية أو الاقتصاد المزدوج Dual economy، والتى تتمثل فى انشطار الاقتصاد القومى إلى قسمين أحدهما متضخم لارتباطه بالأسواق الأجنبية ومصلحة الدول الاستعمارية . والآخر بدائى غير متطور . وهذه المشكلة تعانى منها اليوم الدول النامية .

ثالثاً : لم تعان الدول الأوربية خلال المرحلة المذكورة من مشكلة تقلب السوق الدولية . فالدول النامية تعانى من هذه المشكلة نتيجة لاعتمادها فى أغلب الأحوال على مادة أولية أو منتج أولى واحد ، وهو ما لم يكن حادثاً فى حالة الدول الأوربية .

رابعاً : لم تكن هذه الدول الأوربية خلال المرحلة المذكورة تتحمل عبء التزامات مالية باهظة إزاء الخارج في صورة فوائد وأرباح وعائدات تدفع للرأسماليين الأجانب كما هو الحال بالنسبة لبعض الدول النامية حالياً .

خامساً : لم تعان الدول الأوربية خلال مرحلة انطلاق نموها من مشكلة المنافسة الاقتصادية القوية من قبل صناعات مستقرة ومتقدمة تمثل وضعاً احتكارياً في العالم كما يحدث بالنسبة للدول النامية الآن .

سادساً : لم تعان الدول الأوربية خلال مرحلة الانطلاق من مشكلة الاعتماد شبه الكلي على الخارج في مجال استيراد معدات التنمية كما يحدث الآن بالنسبة للدول النامية .

سابعاً : ان الدول الأوربية اعتمدت في انطلاقها الاقتصادي على حركة الاستعمار العالمي واستنزاف المستعمرات ، تلك المستعمرات التي حصلت اليوم على استقلالها وتعاني من آثار هذا الاستنزاف والتشويه الذي أصاب بناءها الاجتماعي والاقتصادي بفعل هذا الاستعمار . ويشير « بتلهايم » بحق إلى أن القضية تتمثل في جوهر التحليل الاجتماعي والاقتصادي وليس في مجرد المصطلحات والأسماء . فعلماء اجتماع الغرب يرون أن أهم سمات التخلف تتمثل في انخفاض مستوى دخول الأفراد مما يسهم في انخفاض مستوى الاستثمار الجاري . وهم يرون أن هذا المستوى منخفض لا من حيث القيمة المطلقة فحسب ولكن من حيث القيمة النسبية كذلك . وبعبارة أخرى يكون معدل الاستثمار — أي نسبة الاستثمار إلى الدخل القومي — ضعيفاً . ولما كان الاستثمار هو أحد العوامل الحاسمة في تحديد معدل زيادة الدخل القومي ، فإن هذا هو ما يفسر لنا النمو البطيء للدخل القومي في الدول المتخلفة ، وهكذا يكون مصدر الفارق المتزايد بين الدخل القومي في الدول المتخلفة والدخل القومي في الدول الصناعية ، هو انخفاض الدخل القومي ومعدلات الاستثمار

فى مجموعة الدول الأولى . ولما كانت نسبة تزايد السكان توازى إلى حد ما نسبة تزايد الدخل القومى ، فان هذا فى نظرهم هو ما يفسر سبب ركود متوسط الدخل الفردى أو حتى تناقصه فى الدول النامية . وهم يفسرون قضية التخلف فى ضوء فكرة الدائرة الخبيثة للتخلف . وبناء على هذا فإنهم يقدمون مجموعة من المقترحات الكفيلة فى نظرهم بمواجهة المشكلة وأهمها ما يلى :

أولا : يجب على الدول المتخلفة الاستعانة برؤوس الأموال الأجنبية .

ثانياً : يجب على هـــذه الدول تشجيع الفوارق الطبقية أو التفاوت فى الدخول طالما أن الدخول المرتفعة وحدها هى التى تقدم ادخاراً يمكن أن يسهم فى رفع معدل الاستثمار وبالتالى فى زيادة الدخل القومى .

ثالثاً : يجب تشجيع نشأة طبقة المنظمين سواء داخل المجتمعات الريفية أو الحضرية فهذه الطبقة هى القادرة على إطلاق حركة النمـــو الاقتصادى والاجتماعى فى الدولة . ويتمثل هذا التشجيع فى تقديم كافة التسهيلات الواجبة إلى أبناء هذه الطبقة كالمحاباة الضريبية وتوفير وسائل المواصلات والنقل بأسعار رخيصة لهم ... الخ .

رابعاً : يجب أن تبدأ هذه الدول فى تبنى مجموعة من الصناعات الاستهلاكية الخفيفة ، بحجة أنها تقتضى استثمار أقل سواء بالنسبة للعامل أو لوحدة الإنتاج وذلك بالمقارنة بالصناعات الثقيلة . وتعتمد هذه التوصية على الحجة التاريخية لمراحل تطور الصناعة فى العالم الغربى .

ويمكن القول بأن هذا التصور الغربى لمشكلة التخلف ولأسلوب المواجهة ليس فى نهاية الأمر سوى نوع من التضليل المخطط بهدف إبقاء مجموعة الدول النامية على وضعها من التخلف والتبعية والاستنزاف . فجوهر التخلف لا يرجع إلى مجرد انخفاض الدخل القومى ، وإنما هذا الانخفاض هو عرض لمرض يتمثل

فى الاقتصاد المشوه والمستنزف ، وفى البناء الاجتماعى المدعم لحالة التخلف بفعل الاستعمار والتخطيط الاستعمارى . فالدول النامية عانت وتعانى من استغلال مالى يتمثل فيما يقتطعه رأس المال الأجنبى من الناتج القومى للبلد المستثمر فيه على شكل أرباح وفوائد وعوائد . كذلك فانها تعانى من استغلال تجارى نتيجة للتبادل غير المتكافىء والوضع الاحتكارى للدول المستعمرة . يضاف إلى هذا أن طبيعة المناخ الدولى يسهم فى تعويق نمو الدخل القومى فى مجموعة الدول نتيجة للضغوط الاحتكارية من جهة واتجاه معدلات التبادل فى غير صالح الدول النامية من جهة أخرى . وهناك مجموعة من العوامل الداخلية فى هـــذه الدول تسهم بدورها فى تعويق التقدم وأهمها العوامل السوسيو تاريخية مثل ضعف التراكم المالى وسوء استخدامه وتوجيهه ، وسيادة الإنفاق البذخى ، وارتباط البرجوازيات الوطنية والمحلية بالاحتكارات العالمية ، وسيادة روح الروتين والتمسك بكل ماهو تقليدى . وازدراء العمل اليدوى - وضعف الشعور بالمسئولية ، وعدم كفاءة النظام التربوى وارتفاع نسبة الأمية ... الخ .

وفى ظل هذا التحليل الموضوعى لظاهرة التخلف ، يمكن لنا أن نحدد بعض الاتجاهات الأساسية اللازم تحققها وصولا للتقدم الاجتماعى العام وهى :

أولا : تحقيق الاستقلال السياسى وإقصـــاء الطبقات الاجتماعية والتشكيلات السياسية المرتبطة بالمصالح الاستعمارية عن السلطة ، وهذا أمر يتحقق من خلال الثورة الوطنية .

ثانياً : تحقيق سيطرة الشعب على وسائل الإنتاج ضماناً لتوجيهها فى إطار خطة شاملة ملزمة بمـا يحقق الاستقلال الاقتصادى ووضع حد التبعية حتى يمـكن دعم الاستقلال الوطنى الفعلى خاصة فى بعده الاجتماعى .

ثالثاً : السير فى إجراءات التحول الاجتماعى من خلال تبنى مجموعة من الخطط المتتابعة للتنمية تحقيقاً للكفاية والعدل . ولا يعنى هذا التحول إلغاء الملكية الخاصة ، فهناك بعض المجتمعات تحتفظ بها فى إطار من الضبط الذى يحقق عدالة التوزيع ومنع الاستغلال كما هو الحال فى مصر .

والواقع أن العديد من النظريات التى طرحت فى العالم الغربى مثل نظرية « كينز » أو « شومبيتر » لا يمكن الأخذ بها نتيجة لعدم اتفاقها مع ظروف الدول النامية . ومثال ذلك أن نظرية « شومبيتر » عن القوة الدافعة والتى تعتمد على اقتصاديات السوق وعلى عنصر الاختراع والتجديد من قبل طبقة المنظمين لا يمكن الأخذ بها فى ظروف الدول النامية لعدة أسباب نجملها فيما يلى :

أولا : لا يمكن أن تكون القوة الدافعة فى الدول النامية المنظم الفردى على حسب رأى هذا الباحث ، وإنما يجب أن تتمثل هذه القوة فى الخطة القومية الشاملة والملزمة التى يقودها القطاع العام داخل الدولة .

ثانياً : لا تتمثل عملية النمو داخل هذه الدول فى استحداث تجديدات وابتكارات جديدة بقدر ما تتمثل فى تحقيق القدرة على استيعاب التكنولوجيا السائدة فى العالم المتقدم . ويمكن اعتبار هذا الاستيعاب تجديداً بشكل ما .

ثالثاً : لا يتمثل هدف هذه العملية الإنمائية فى هذه الدول تحقيق أقصى حد ممكن من الربح ، وإنما يتمثل فى تحقيق الإشباع المتزايد للحاجات الجماهيرية . والواقع أنه لا يمكن أن تتحقق هذه الأهداف إلا من خلال الأخذ بمبدأ التخطيط البنائى الاشتراكى .

مراجع الفصل السادس

(١) للوقوف على المعانى المختلفة لمصطلح الأيديولوجية واقساماتها المعاصرة ، انظر ياكوب ناريون : ما هى الأيديولوجية . الدار العلمية بيروت ١٩٧١ .

C. R, Mills The Marxists, Penguin - Pooks 1962 pp. 11-32.

(٢) شارل تلهايم : التخطيط والتنمية دار المعارف ســنة ١٩٥٩ ص ١٦ وانظر كذلك د محمد طلعت عيسى : الخدمة الاجتماعية كأداة للتنمية مكتبة القاهرة سنة ١٩٦٥ ص ١٩٦ — ١٩٧ .

(٣) K. Mannhiem : Freedom, Power and democratic Planning pd. X - xii.

(٤) R. Peries : op. cit.

(٥) E. Roll : A history of economic thought: Faber. London 1953.

مذكور فى مقدمة إسماعيل صبرى عبد الله للكاتب شارل تلتهايم الذى قام بترجمته بعنوان التخطيط والتنمية سنة ١٩٦٦ المصدر السابق .

(٦) Paul S. Baran : Political economy of grouth 1956.

(٧) انظر مقدمة الدكتور إسماعيل صبرى عبد الله السابق الإشارة إليها .

(٨) المصدر السابق .

(٩) K. Mannheim : op. cit. p. 8.

(١٠) K. Mannheim : Man and society in an age of reconstruction. Trans. by Edward Shils. R. and Kegan Paul : London 1945 p. 150.

(١١) د . على لطفى : مؤشرات التخلف الاقتصادى سنة ١٩٦٦ .

المحتويات

الموضوع — الصفحة

الفصل الثانى

الفصل الثالث

الموضوع | الصفحة

الفصل الرابع

الموضـوع | الصفحة

الفصل الخامس

الموضـوع الصفحة

الفصل السادس

تخطيط التنمية والتحديث الحضارى

مطبعة الجبلاوى
٢٠٢ شارع الترعة البولاقية

رقم الإيداع بدار الكتب ١٩٧٥/٥٣٢١